واقع قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

د. فيصل حمد المناور

خبير أول في الجهاز الفني

المعهد العربي للتخطيط – الكويت

سلسلة الدراسات
الاجتماعيـــة والعماليـــة

سلسلة علمية متخصصة
تعنى بنشر البحوث والدراسات الاجتماعية والعمالية

تصدر عن

المكتب التنفيذي

لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية

بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تتم المراسلات باسم المدير العام

على العنوان التالي:

ص. ب ٢٦٣٠٣ (المنامة – مملكة البحرين)

هاتف ٩٧٣١٧٥٣٠٢٠٢+ فاكس ٩٧٣١٧٥٣٠٧٥٣+

البريد الإلكتروني: info@gcclsa.org

العنوان على شبكة الانترنت: www.gcclsa.org

العدد (١١٩) – الطبعة الأولى

صفر ١٤٣٩هـ

الموافق نوفمبر ٢٠١٧م

- **الكتاب: واقع قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**
- **المؤلف: د. فيصل حمد المناور**
- **الطبعة : الأولى صفر ١٤٣٩ هـ – نوفمبر ٢٠١٧م)**

ملاحظة:

جميع الحقوق محفوظة، ولا يجوز إعادة طبعها كلها أو جزء منها، أو نقلها أو الإقتباس منها، أو نشرها بأي أسلوب دون موافقة خطيّة من المكتب التنفيذي.

Note:
All rights reserved. No Part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system or transmitted in any form means without prior permission in writing of the Executive Bureau.

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن رأي الكاتب أو الجهة ولا تعبر بالضرورة عن رأي المكتب التنفيذي

رقم الايداع في المكتبة العامة: ...../د.ع/2017

رقم الناشر الدولي: ..... ISBN

المحتويات

تقديم المدير العام.....

مقدمة.....

المحور الأول: المشروعات الصغيرة والمتوسطة: مفهومها وأهميتها وخصائصها ومعوقات نموها.....

المحور الثاني: نماذج دولية ناجحة في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة.....

المحور الثالث: واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.....

المحور الرابع: معوقات نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.....

المحور الخامس: المؤسسات والبرامج المعنية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.....

المحور السادس: الدراسة الميدانية.....

الخاتمة.....

قائمة المراجع.....

تقديم المدير العام

تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً اقتصادياً واجتماعياً هاماً ومحورياً في عملية التنمية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لما لها من فوائد وآثار في القطاع المالي والبشري، لذلك فقد عقدت لها المنتديات والملتقيات والورش العلمية، وصيغت لها التقارير والأبحاث والدراسات، وسخرت لها البرامج والمشاريع الداعمة عبر مؤسسات القطاعين العام والخاص. ولم تكن دول مجلس التعاون بمنئى عن مثل هذا الاهتمام خاصة أن وزارات العمل تدرك يقيناً تأثير مثل هذه المشروعات وارتباطها بقضايا التوطين والتوظيف ومكافحة البطالة.

من هذا المنطلق كلف مجلس وزراء العمل بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المكتب التنفيذي العمل على اعداد دراسة تستهدف التعرف على واقع هذه المشروعات في دول المجلس من خلال بحث جوانبها النظرية بالإضافة إلى الجوانب العملية والتطبيقية، بغية الوقوف على قراءة ميدانية لأوضاع هذه المشروعات في أسواق العمل بدول المجلس. وقد قام المكتب بناءً على ذلك بتكليف خبير خليجي لإعدادها وفق الاهداف والمحاور المحددة لها طبقاً لتوجيهات أصحاب المعالي وزراء العمل.

تتكون الدراسة من ستة محاور، تناول أولها التعريف بمفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها وخصائصها ومعوقات نموها، وتناول المحور الثاني عرضاً لأهم وأبرز النماذج الدولية الناجحة في مجال هذه المشروعات، ثم تحدث المحور الثالث عن واقع هذه المشروعات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتبعه المحور الرابع الذي قدمت فيه الدراسة أبرز معوقات نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول الخليج، وبعد ذلك استعرض المحور

الخامس المؤسسات والجهات والبرامج المعنية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول المجلس. ثم عرض المحور السادس الاجراءات والنتائج التي خرجت بها الدراسة الميدانية التي تضمنت احصاءات هامة حول واقع تلك المشروعات.

ونحن في المكتب التنفيذي، نقوم بنشر هذه الدراسة القيمة والميدانية ضمن اعداد سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية، مستهدفين من ذلك دعم حركة البحث العلمي في هذا المجال، وتقديم تصورات مختلفة لآراء وأفكار متعددة، تمكّن أصحاب القرار من اتخاذ القرارات الاقتصادية ذات العلاقة.

وفي الختام نتقدم بالشكر الجزيل إلى كافة الجهات المعنية في دول المجلس التي قامت مشكورة بتزويد الدراسة بالمعلومات والبيانات التي ساهمت في إثرائها وخروجها بالشكل المأمول. كما لا ننسى كل من شارك من روّاد الأعمال في اجاباتهم على الاستبانات التي استعانت بها الدراسة والتي ساهمت في مزيد من المعرفة بالواقع العملي والقضايا الميدانية الخاصة بالموضوع. وأخيراً نشكر الخبير الذي أعد هذه الدراسة على جهوده في إتمام هذا العمل.

والله ولي التوفيق،،

د.عامر بن محمد الحجري
المدير العام

المنامة: صفـر ١٤٣٩هـ
الموافق: نوفمبر ٢٠١٧م

واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة
في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية[1]

مـقدمــة:

يدرك المتابعون للقضايا الاقتصادية في المرحلة الحالية أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة باتت من أبرز مكونات ومرتكزات الخطط والسياسات الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وأصبحت هذه المشروعات محط اهتمام المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية المحلية والإقليمية والدولية، حيث أصبحت أيضاً المحور الأساسي للكثير من التقارير المتخصصة التي تصدرها الكثير من هذه المؤسسات. فعلى سبيل المثال، خصص البنك الدولي World Bank تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لتحليل بيئة الأعمال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وكان بعنوان "إجراءات حكومية أكثر ذكاء للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، وخصص تقرير التنمية البشرية الخاص ببعض الدول لمناقشة دور هذه المشروعات في التنمية البشرية. كما أصبح هذا القطاع من أبرز مرتكزات تحديد استراتيجيات القطاع المالي، ومن أبرز اهتمامات مؤسسات المجتمع المدني المختلفة لاسيما تلك التي تتعلق بالريادة وبتمكين الشباب والمرأة. ويعتبر هذا القطاع محوراً رئيسياً للعشرات من المؤتمرات وورش العمل

---

[1] **أتقدم في بداية هذا العمل بالشكر الجزيل إلى أ. د. إيهاب مقابلة، مدير المركز الإقليمي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المعهد العربي للتخطيط، على جهوده العلمية التي دعمت هذا العمل البحثي.**

واجتماعات الخبراء الإقليمية والدولية والملتقيات والبرامج التلفزيونية والبرامج التدريبية التي تنفذها الكثير من المؤسسات الاقتصادية في كافة أنحاء العالم. وفي مجال الأنشطة البحثية، فإن نصيب هذا القطاع من الدراسات والأبحاث مازال في تحسن مستمر نظراً لما تشهده اقتصاديات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإدارتها من تطورات مستمرة بسبب ارتباطها بالتطورات الاقتصادية والتكنولوجية وعلاقتها بالإبداع والريادة.

وقد جاءت نتائج مختلف الدراسات والأبحاث وتوصيات المؤتمرات وورش العمل واجتماعات الخبراء لتؤكد دائماً على تقديم كافة أشكال الدعم المالي والمؤسسي لتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كافة مراحل تطورها، أي من خلال زيادة سهولة ممارسة أنشطة الأعمال من أجل تسهيل عملية تأسيسها، وتقديم الدعم بأشكاله المختلفة لضمان تشغيلها وإدارتها بالطرق الفعالة، وتوفير مقومات نجاحها ونموها، وذلك باعتبارها أهم دعائم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كافة الدول بغض النظر عن مستوى الدخل ودرجة النمو والتطور. ويتجلى دور هذه المشروعات من خلال ما تقوم به في مجال دعم عملية التنمية الاقتصادية بشكل عام والحد من تفاقم مشكلتي الفقر والبطالة بشكل خاص، حيث لا يمكن لأي كاتب اقتصادي أو باحث أو مُنظر أو متابع أن يتجاهل العلاقة الوثيقة بين نمو هذه المشروعات والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. أضف إلى ذلك، فإن استعراض مراحل تطور بنية اقتصاديات الكثير من الدول المتقدمة يشير إلى أن ما وصلت إليه هذه الدول من نمو وازدهار اقتصادي تجني ثماره شعوب تلك الدول حالياً لم يكن ليتحقق دون المساهمة الفاعلة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث كانت ومازالت أداة تنموية فاعلة

تمثل عصب الاقتصاد؛ أداة تعمل على زيادة الإنتاج الكلي، وخلق فرص العمل، وتعمل كذلك على خلق طاقات إنتاجية جديدة، ورفع إنتاجية العمل، وتحسين المستوى المعيشي لأصحابها والعاملين فيها ولأسرهم. كما تعمل هذه المشروعات على زيادة القدرة التصديرية، الأمر الذي ينعكس على معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وميزان المدفوعات والإيرادات العامة الضريبية وغير الضريبية، وينعكس كذلك على مستوى التوازن التنموي والجغرافي داخل البلد الواحد، هذا بالإضافة إلى دورها في دعم جهود التنمية الاجتماعية بأبعادها المختلفة.

إن كثيراً مما نراه أو نسمع به أو نقرأ عنه من مشروعات كبيرة ناجحة ذات رؤوس أموال ضخمة ما هي – في الغالب – إلا تطورات وثمار لمشروعات متناهية الصغر تحولت إلى مشروعات صغيرة، ومشروعات صغيرة تطورت وأصبحت مشروعات متوسطة، وأخرى متوسطة نجحت وتوسعت وأصبحت مشروعات كبيرة. أما الدول النامية، فقد أدركت ولكن في وقت متأخر من مسيرتها التنموية أهمية هذه المشروعات، وأصبحت تبذل ما بوسعها وفقاً لقدراتها المالية والفنية المتوفرة والتي قد تكون في معظم الأحيان متواضعة من أجل توفير ما يمكن توفيره من مقومات نجاح وتطور لهذه المشروعات. وقد ساعدت هذه المشروعات في التخفيف من حدة الكثير من المشاكل التي تعاني منها هذه الدول لاسيما تلك التي تتعلق بالإنتاج والاختلالات الهيكلية في سوق العمل.

هذا، وقد بدأ الاهتمام بهذه المشروعات يتزايد بعد أن أثبتت مرونة وقدرة كبيرتين على التعايش مع كافة الظروف الاقتصادية لاسيما خلال مراحل الركود، فقد كانت هذه المشروعات الأقل تأثراً بتبعات الأزمة المالية الأخيرة عام ٢٠٠٨ على الرغم من تبعات هذه الأزمة على البنوك ومؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث زادت الفجوة التمويلية لهذه المشروعات.

كما أثبتت هذه المشروعات كفاءةً ونجاحاً في معالجة بعض المشكلات الرئيسية التي تواجه الاقتصاديات المختلفة وبدرجة أكبر من المشروعات الكبيرة. ويأتي هذا الاهتمام المتزايد –على الصعيدين الكلي والجزئي – بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها آلية مناسبة وفعالة لتطبيق سياسة التوظيف الذاتي، بالإضافة إلى قدرتها الاستيعابية الكبيرة للأيدي العاملة حيث تركز في كثير من الأحيان على أساليب الإنتاج كثيفة الاستخدام للعمل، وانخفاض حجم الاستثمار وتكلفة خلق فرصة العمل فيها مقارنة بالمشروعات الكبيرة.

كما أن هذه المشروعات تشكل ميداناً لتطوير المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية، وتفتح مجالاً واسعاً أمام المبادرات والمبادرين لتحويل أفكارهم إلى مشروعات حقيقية، مما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص العمل للداخلين الجدد إلى سوق العمل. ومؤخراً، وبسبب تدني مستوى فعالية السياسات الحكومية المالية والنقدية والتجارية وأدواتها المختلفة في مواجهة مشكلتي الفقر والبطالة، أصبحت هذه

المشروعات الملاذ الأضمن والآلية الفعالة لتحقيق التوظيف الذاتي التي تثبت نجاحاً بعد نجاح لاسيما في الدول الفقيرة والأكثر فقراً.

هذا، وتختلف الأرقام والنسب التي تبين الأهمية النسبية لهذه المشروعات وتلك المتعلقة بحجم هذه المشروعات ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف من دولة إلى أخرى، ومن سنة إلى أخرى وفقاً للآلية والزمن، إلا أنه يمكننا القول أنها تشكل نحو ٩٠% من إجمالي المشروعات في معظم دول العالم، كما أنها تشغل حوالي من ٤٠% إلى ٨٠% من إجمالي القوى العاملة، وتساهم بشكل واضح في الناتج المحلي الإجمالي بما لا يقل عن ٣٠% باستثناء عدد قليل من الدول لاسيما الدول النفطية. فعلى سبيل المثال:

- تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدولي النامية ما يزيد عن ٩٥% من مجموع المشروعات، وتساهم بحوالي ٤٥% من التشغيل و٣٣% من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول.
- تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة حوالي ٩٠% من المشروعات المسجلة في الدول العربية، وحوالي ٩٠% في كل من عُمان والكويت، و٩٥% في السعودية و٧٥% في قطر، ٩٤,٣% في الإمارات.
- بلغت نسبة مساهمة هذه المشروعات، سواء تلك العاملة في القطاع المنظم أو القطاع غير المنظم، في الإنتاج عام ٢٠١٠ حوالي ٦٤% في الدول ذات الدخل المرتفع، ٦٩% في الدول ذات الدخل المتوسط، و٦٣% في الدول ذات الدخل المتدني، مع ضرورة ملاحظة ارتفاع نسبة النشاط غير المنظم مع تدني مستوى الدخل، وتساهم هذه

المشروعات بحوالي ٥١% و٨٥% من إجمالي الناتج المحلي في كل من "إنجلترا، والولايات المتحدة الأمريكية" على التوالي، وبحوالي ٣٣% من الناتج في الدول الناشئة، وبحوالي ٧٥% في الإمارات، وقد بلغت مساهمة هذه المشروعات في الإنتاج في كل من "الجزائر، وفلسطين، والمملكة العربية السعودية" حوالي ٧٧% و٥٩% و٢٥% على التوالي.

- تشكل فرص العمل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة حوالي ٥١% من مجموع التوظيف في الولايات المتحدة، وحوالي ٨٨% في اليابان، وحوالي من ١٠% إلى ٤٠% في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وحوالي ٧٤% في مصر، وحوالي ٥٠% في الأردن، ٧٢,٣% في مملكة البحرين. لكن هذه النسبة تنخفض وبشكل كبير إلى ١٩,٥% في السعودية (عام ٢٠٠٦)، و٤,٥% في الكويت (عام ٢٠٠٧)، ٥,٥% في قطر (عام ٢٠٠٧).
- بلغ عدد هذه المشروعات في الدول العربية عام ٢٠١٤ حوالي ١٤ مليون مشروع.

على الرغم من كافة الدلائل التي تشير إلى أهمية دور تلك المشروعات التنموي وتحسنه، لا نستطيع تجاهل حقيقة أنها –أينما كان موقعها والقطاع الذي تعمل به – فإنها تواجه العديد من المعوقات والمشكلات. ومن أهم هذه المعوقات على مستوى الدول النامية ضعف توفر البيئة الاستثمارية الملائمة لنشأة هذه المشروعات وتطورها، وصعوبة الوصول إلى أو الحصول على التمويل، وصعوبة الوصول إلى الأسواق، وصعوبة الحصول على خدمات الدعم الفني والدعم المؤسسي، ونقص

المعلومات، إضافة إلى معوقات إدارية وفنية على مستوى المشروع وعلى مستوى القطاع الذي تعمل فيه.

ويصنف البعض هذه المعوقات حسب مراحل عمر المشروعات (مرحلة ما قبل التأسيس، مرحلة التأسيس، مرحلة التشغيل ومرحلة التقييم والتطوير). ويصنف البعض الآخر هذه المعوقات حسب مصدرها (معوقات ناجمة عن عوامل داخلية ومعوقات ناجمة عن عوامل خارجية)، هذا بالإضافة إلى تقسيمات أخرى عديدة. ولا بد من الإشارة إلى أن هذه المعوقات قد تختلف من بلد إلى آخر، ومن قطاع إلى آخر داخل البلد الواحد، ومن منطقة إلى أخرى. كما أنها قد تختلف من وقت إلى آخر داخل البلد الواحد أو القطاع الواحد. وللتقليل من تأثير هذه المعوقات فإن ثمة مقومات لابد من توفرها حتى تستمر هذه المشروعات في لعب الدور المطلوب والفاعل في عملية التنمية الشاملة. ومن أهم هذه المقومات "سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، وتوفر البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسة والقانونية والتشريعية المناسبة، وتعزيز الوعي الاستثماري لدى قطاع الأسر، وتطوير وتعزيز الروح الريادية، وغرس حب المبادرة لدى الخريجين والعاطلين عن العمل، وتوفير البنية التحتية المناسبة، والعمل على إيجاد حاضنات الأعمال التي تساعد هذه المشروعات في مراحلها التشغيلية الأولى، وتوفير كافة أشكال الدعم الفني والمؤسسي من قبل الجهات المتخصصة أو المسئولة عن هذا القطاع".

وبناء على ما سبق، يرى الباحث أنه من الضروري أن يُعطى قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أهمية أكبر في البحث والتحليل، ليس من خلال هذه الدراسة فحسب

بل من خلال سلسلة مستمرة من الدراسات التي تواكب تطور كافة القضايا ذات العلاقة بهذه الدول، وتواكب كذلك التطورات الاقتصادية والسياسية والقانونية والتكنولوجية ذات العلاقة بهذه المشروعات.

وعليه، تهدف هذه الدراسة بشكل عام إلى عرض مفهوم وخصائص هذه المشروعات ودورها الاقتصادي والاجتماعي وأهم المعوقات التي تواجهها. ومفهوم وواقع قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وأهم التحديات التي تواجه هذه المشروعات. والجهود المبذولة لتطويرها وأهم المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المعنية بتمويلها وتطويرها. كما تهدف إلى تحليل واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول المجلس من خلال دراسة ميدانية تُعنى بهذا الشأن، لتخرج في نهاية المطاف بعدد من التوصيات التي من شأنها توجيه الموارد والجهود المخصصة لتطوير هذه المشروعات إلى الاتجاه الصحيح للوصول إلى أفضل النتائج. كما تهدف هذه الدراسة أيضاً الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما الوضع الراهن لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية؟
- ما أهم المعوقات والتحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية؟
- ما أبرز المؤسسات والبرامج المعنية بالمشروعات الصغيرة والمتوسط في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية؟
- ما أبرز التجارب الرائدة الدولية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية؟

وتبرز أهمية هذه الدراسة في عدة أبعاد، فهي تناقش أحد أبرز مكونات القطاع الخاص الخليجي وآلية تعزيز دور هذا القطاع في التنمية، وتعرض معوقات نمو قطاع استراتيجي سيكون من أبرز القطاعات الرائدة في مرحلة ما بعد النفط – وهو قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة – وغيرها من موضوعات متصلة. كما تبرز أهميتها من كونها نقطة انطلاق سلسلة من أوراق العمل أو الدراسات المتعلقة بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الخليج الذي لم يلقَ الحد المقبول من الاهتمام اللازم من قبل الباحثين والمحللين والاقتصاديين، ومن توصياتها وآليات العمل التي تقترحها.

وتنقسم هذه الدراسة إلى ستة محاور، يسبقها مقدمة وتليها خاتمة، حيث يناقش المحور الأول مفهوم وأهمية وخصائص ومعوقات نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بينما يناقش المحور الثاني أبرز النماذج الدولية الناجحة في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أما بالنسبة للمحور الثالث فإنه يتناول واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، هذا، وقد ناقش المحور الرابع أهم معوقات نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كما تناول المحور الخامس مناقشة أبرز المؤسسات والبرامج المعنية بالمشروعات الصغيرة والمتوسط في دول المجلس، وأخيراً يستعرض المحور السادس نتائج الدراسة الميدانية والتي تُعنى باستكشاف أهم المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بأسلوب احصائي.

المحور الأول

المشروعات الصغيرة والمتوسطة: مفهومها وأهميتها وخصائصها ومعوقات نموها

المشروعات الصغيرة والمتوسطة: مفهومها وأهميتها وخصائصها ومعوقات نموها

يقدم هذا الجزء عرضاً لمفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأهمية هذه المنشآت ودورها الاقتصادي والاجتماعي، وخصائصها، وأنواعها، وأهم التحديات والمشاكل التي تواجهها وتعيق نموها وتطورها.

أولاً: مفهوم وتعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

لم تنجح المؤتمرات وورش العمل والندوات والمناقشات واجتماعات الخبراء المحلية والإقليمية والعالمية التي تنظم برعاية العديد من المؤسسات الاقتصادية ذات العلاقة في الوصول إلى آلية موحدة وواضحة تساعد في التوصل إلى تعريف أو مفهوم موحد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، بل على العكس كانت هذه الفعاليات – في كثير من الأحيان – تولد مزيداً من التباعد في هذا المجال، وذلك بسبب اختلاف المعايير المستخدمة وظهور معايير جديدة أو اختلاف الإطار الذي يتم فيه استخدام هذه المعايير، فبدلاً من أن يتم تقليل وتوحيد الأسس التي يتم الاعتماد عليها في تعريف وتصنيف هذه المنشآت، كانت تظهر مقترحات ومعايير جديدة. إن تعبير "منشأة صغيرة" و"منشأة متوسطة" هي مفاهيم نسبية قد تختلف من إقليم إلى آخر، ومن دولة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر، ومن وقت إلى آخر حتى في داخل البلد الواحد. فعلى سبيل المثال، ما هو صغير في بعض النشاطات الاقتصادية قد لا يكون كذلك في نشاطات أخرى، فالمصنع الصغير في صناعة الاسمنت قد يكون أكبر بعدة مرات من المصنع الذي يعد كبيراً في صناعة الأحذية. أضف إلى ذلك، فإن المنشآت التي قد تعتبر صغيرة في بعض الدول المتقدمة اقتصادياً ذات الأسواق الكبيرة قد تبدو متوسطة أو كبيرة في الدول النامية. فعلى سبيل المثال، المنشآت التي

تصنف كمنشآت صغيرة في الولايات المتحدة والصين اليابان أكبر من كثير من المنشآت المصنفة كمنشآت كبيرة في عدد من الدول الفقيرة أو النامية مثل "اليمن، والصومال، وجيبوتي، وموريتانيا، والسودان". ويتضح الفارق في المفاهيم من قطاع إلى آخر نتيجة لاختلاف طبيعة العملية الإنتاجية ومستوى التكنولوجيا المستخدم.

وعليه، فقد أصبح في حكم المؤكد أنه من الصعب التوصل إلى تعريف محدد وموحد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة حتى داخل البلد الواحد. ويعود ذلك إلى وجود بعض الاعتبارات التي تؤثر في وضع تعريف شامل وموحد لهذه المنشآت. ومن أهم هذه الاعتبارات اختلاف درجة النمو الاقتصادي، ومستوى التطور التكنولوجي، واختلاف القطاع الاقتصادي الذي تعمل فيه هذه المنشآت، واختلاف فروع النشاط الاقتصادي داخل القطاع الواحد، وعدد المعايير المستخدمة، واختلاف الغرض من التعريف هل هو لأغراض إحصائية أم لأغراض تمويلية أو حكومية. ومن أهم المعايير المستخدمة عدد العمال وحجم الأصول ورأس المال وحجم المبيعات.

تشير بعض الدراسات ذات العلاقة إلى وجود أكثر من (٥٥) تعريفاً للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في ٧٥ دولة. وتختلف معايير تعريف أو تقسيم المنشآت وفقاً لأغراض التحليل بالاعتماد على مجموعة من المعايير الكمية والنوعية. ويعرف البنك الدولي المنشآت الصغيرة والمتوسطة بأنها تلك التي يعمل بها أقل من ٣٠٠ عامل، وحجم المبيعات فيها أقل من ١٥ مليون دولار، وحجم الأصول أقل من ٥ مليون دولار. ويعرفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأنها المنشآت التي يقلل عدد العمال فيها عن ٢٠٠ عامل، بينما يعرفها البنك الأفريقي للتنمية بأنها المنشآت التي يقلل عدد العمال فيها عن ٥٠ عامل. أما منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

(اليونيدو) فتعرف المنشآت الصغيرة والمتوسطة بأنها المنشآت التي يديرها مالك واحد يتكفل بكامل المسؤولية ويتراوح عدد العاملين فيها بين ١٠ إلى ٥٠ عامل. وفي سبيل تهميش الصعوبات عند إجراء دراسات المقارنة عملت العديد من الدول المتقدمة والنامية على تبني تعريف منظمة العمل الدولية التي تعرف المنشآت الصغيرة بأنها المنشآت التي يعمل بها أقل من ١٠ عمال، والمنشآت المتوسطة التي يعمل بها ما بين ١٠ إلى ٩٩ عاملاً، وما يزيد عن ٩٩ تعد مشاريع كبيرة. هذا ويوضح الجدول رقم (١) بعض الأمثلة المستخدمة في العديد من دول العالم لتعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة وفقا للمعايير المتعارف عليها في كل دولة من الدول المختارة في هذا المثال. ويتضح من هذا الجدول أيضاً أن الأغلبية من التعريفات تستخدم معيار عدد العمال.

جدول رقم (١)
أمثلة على بعض تعريفات المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

الدولة	عدد العمال	معايير أخرى
الولايات المتحدة: منشآت صغيرة ومتوسطة	أقل من ٥٠٠ عامل	**حجم المبيعات:** أقل من ٥ مليون دولار سنوياً
تايلاند: منشآت صغيرة منشآت متوسطة	▪من ١٥ إلى ٥٠ عامل ▪من ٥١ إلى ٢٠٠عامل	المنشآت الصغيرة (أصولها أقل من ٥٠ مليون باهت) المنشآت المتوسطة (أصولها أقل من ٢٠٠ مليون باهت)

الأردن: منشآت صغرى منشآت صغيرة منشآت متوسطة	▪أقل من ١٠ عمال ▪من ١٠ – ٩٩ عامل ▪من ١٠٠ – ٢٤٩ عامل	**رأس المال:** أقل من ٣٠ ألف دينار أردني ٣٠ ألف دينار فأكثر ٣٠ ألف دينار فأكثر	
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية منشآت ميكروية منشآت صغيرة جدا منشآت صغيرة منشآت متوسطة	١–٤ ٥–١٩ ٢٠–٩٩ ١٠٠–٥٠٠	لا يوجد	
المفوضية الأوروبية منشآت ميكروية منشآت صغيرة منشآت متوسطة	أقل من ١٠ أقل من ٥٠ أقل من ٢٥٠	**المبيعات** أقل من ٣ مليون دولار أقل من ١٣ مليون دولار أقل من ٦٧ مليون دولار	**الأصول الكلية** من ٣ مليون دولار أقل من ١٣ مليون دولار أقل من ٥٦ مليون دولار
المصدر: وزارة الصناعة والتجارة، عمان الأردن، ٢٠١٢.			

أما فيما يتعلق بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبسبب ندرة البيانات المالية للمنشآت (حجم المبيعات وحجم رأس المال وغيرها)

من جهة، وصعوبة الحصول عليها من جهة أخرى، فإننا نجد أنها تميل إلى استخدام معيار عدد العاملين لتعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة باستثناء الكويت التي تستخدم حجم رأس المال، كما هو مبين في الجدول رقم (٢). وتجدر الإشارة على أن دولة الإمارات ليس لديها تعريف موحد رسمي حيث تختلف التعريفات في المؤسسات الحكومية عنه في البنوك، كما قد تختلف من إمارة على أخرى وفي المؤسسات داخل الإمارة الواحدة.

جدول رقم (٢)
تعريف المشروعات الميكروية والصغيرة والمتوسطة
في دول مجلس التعاون

الدولة	منشأة ميكروية	منشأة صغيرة	منشأة متوسطة
البحرين	١-٩ عمال	١٠-١٩ عامل	٢٠-٩٩ عامل
عمان	١-٥ عمال	٦-٢٠ عامل	٢١-١٠٠عامل
قطر	--	أقل من ١٠ عمال	١٠عمال وأكثر
السعودية	١-٩عمال	١٠-٥٩ عامل	٦٠-١٩٩
الكويت	--	رأس المال أقل من 150 ألف دينار	رأس المال اقل من ٥٠٠ ألف دينار
المشروع الخليجي لدعم القدرات في إنشاء وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة	١-٤ عمال	٥ -١٩ عامل	٢٠ -٩٩ عامل

تصنيف منظمة الخليج للاستشارات الصناعية	--	أقل من ٣٠ عامل/ لا يتجاوز رأس المال المستثمر ٢ مليون دولار	أقل من ٦٠ عامل/ رأس المال المستثمر ما بين (٢-٦) ملايين دولار.
المصدر: IFC SME Banking Knowledge Guide, 2010			

يلاحظ من الجدول رقم (٢) تقارب التعريفات إلى حد ما بين كل من البحرين وعُمان وقطر، إلا أن نطاق التعريف يتسع في حالة السعودية حيث أن المنشأة المتوسطة – على سبيل المثال – يجب أن تشغل أكثر من٦٠ عامل، بينما إذا زاد عدد العمل عن ٢٠ و٢١ و١٠ في كل من "مملكة البحرين، وعُمان، وقطر" على التوالي فإن المنشأة تعتبر متوسطة. وقد يعود ذلك إلى ارتفاع عدد السكان والقوى العاملة في السعودية مقارنة بالدول الخليجية الأخرى. أما في الكويت، فلا يستخدم عدد العمال كمعيار في تصنيف تلك المشاريع بينما يتم التركيز على رأس المال لاسيما عندما يتعلق التصنيف بمؤسسات التمويل أو مسألة الحصول على الخدمات الحكومية. وقد يرى البعض عدم التركيز على عدد العمال كمؤشر للتعريف لأن هذه المنشآت لا تساهم في توظيف الأيدي العاملة المحلية بالشكل الكافي والمطلوب.

ثانياً: خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

على الرغم من هذا التباين في تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بين الدول وأبعاد هذا التباين المختلفة، إلا أنها توصف بمجموعة من الخصائص العامة التي تميزها عن المنشآت الكبيرة. ويرى من الضروري الإشارة إلى أن ليس بالضرورة أن تنطبق هذه الخصائص على جميع المنشآت في كافة دول العالم، فهناك خصائص مشتركة بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة في كل من "الصين، والكويت، والأردن"، إلا أن ثمة خصائص تنفرد بها المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الصين، وكذلك الحال في "الكويت، والأردن". ويعود الاختلاف في بعض خصائص هذه المنشآت إلى عوامل عديدة أهمها اختلاف هيكل الإنتاج، وتباين البيئة الاستثمارية وسهولة ممارسة أنشطة الأعمال، وهيكل سوق العمل، وتركيبة السكان، ودرجة النمو الاقتصادي، والقطاعات الرئيسية التي تتمركز بها هذه المنشآت، ودرجة التطور التكنولوجي. ومن أهم الخصائص العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ما يلي:

١. **مالك المنشأة غالباً ما يكون هو مديرها:** يتولى صاحب المنشأة العمليات الإدارية والفنية، وهذه الصفة غالبة على هذه المنشآت (باستثناء دول مجلس التعاون التي تنتشر فيها ظاهرة التستر) كونها ذات طابع أسري في أغلب الأحيان. لهذا فنجاح المنشأة يعتمد بشكل كبير على القدرات "الإدارية، والتشغيلية، والفنية، والإبداعية" التي يمتلكها مالك المنشأة، والتي تعتمد على مستوى المعرفة والخبرة والمهارة لديه.

٢. **الانخفاض النسبي في حجم رأس المال:** تعتبر هذه الخاصية هامة جداً في ظل تدني حجم المدخرات لدى المستثمرين أو الرياديين من أصحاب هذه المنشآت أو من يرغبون بتأسيس منشآت جديدة. كلما زادت تكلفة بناء المنشأة عن إمكانيات صاحب المنشأة (الريادي) ظهرت أمام الأخير عوائق تتعلق بالحصول على التمويل. وعليه، فان تكلفة خلق فرص العمل فيها متدنية مقارنة بتكلفتها في المنشآت الكبيرة التي تعتبر كثيفة الاستخدام لرأس المال.

٣. **الاعتماد الكبير على الموارد الإنتاجية المحلية وعلى الأسواق المحلية:** إن الاعتماد على الموارد الإنتاجية المحلية يقل من الحاجة إلى الاستيراد، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على الميزان التجاري، ويزداد هذا التأثير إذا كانت هذه المنشآت تقوم بالتصدير. كما ينعكس ذلك على ربحية المنشأة نفسه من خلال تأثيره على تكلفة الإنتاج للوحدة الواحدة. إن الاعتماد على موارد مالية وطبيعية وإنتاجية محلية يقلل من الآثار التي قد تنجم عن الأزمات والتقلبات الاقتصادية والسياسية والمالية ذات الطابع الدولي.

٤. **تعتبر هذه المنشآت آلية للارتقاء بمستويات الادخار والاستثمار،** وذلك باعتبار مصدراً جيداً للادخار الخاص وتعبئة رؤوس الأموال.

٥. **المرونة في الإنتاج والمقدرة على الانتشار الجغرافي:** تساعد هذه الخاصية في تخفيف الهجرة من الريف إلى الحضر، نظراً لقدرتها على التكيف مع مختلف الظروف، مما يؤدي إلى مزيد من التوازن في العملية التنموية. كما يؤدي هذا الانتشار إلى خدمة الأسواق ذات

الحجم الصغير نسبياً، والتي لا تستطيع المنشآت الكبيرة بالتوطّن بالقرب منها أو بالتعامل معها.

٦. **تعتبر هذه المنشآت مكملة لبعضها البعض،** وللمنشآت الكبيرة على حد سواء، وذلك من خلال ما تتصف به من متانة في الروابط الأمامية والخلفية.

٧. **تعتبر هذه المنشآت مراكز للتدريب،** وبناء الخبرات المتكاملة.

٨. **تمتاز هذه المنشآت بقدرة عالية على جذب المدخرات –تحويلها إلى استثمار حقيقي–خصوصاً لصغار المودعين.** بمعنى آخر تعتبر وعاء للتكوين الرأسمالي من حيث امتصاصها للمدخرات الفائضة والعاطلة، فضلاً عن إنها توفر فرصاً استثمارية لأصحاب المدخرات الصغيرة.

٩. **تتميز المنشآت الصغيرة والمتوسطة بانخفاض مستوى الأجور،** وعدم التأثر بالعوامل المؤسسية التي تؤدي إلى ارتفاع الأجور كما في المنشآت الكبيرة.

١٠. **وجود الروابط الأمامية والخلفية فيما بينها من جهة والمنشآت الكبيرة من جهة أخرى،** الأمر الذي يأتي بالفائدة على جميع المنشآت، ويعكس مدى التكامل فيما بينها.

١١. **إمكانية الوصول إلى الطاقة الإنتاجية القصوى** على عكس المنشآت الكبيرة التي تحتاج إلى أسواق كبيرة.

١٢. **تحمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة خاصية الريادة والمبادرة.**

ثالثاً: أنواع المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

يمكن تصنيف أنواع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ضمن عدة تصنيفات، فأحدها يقسمها إلى ثلاثة مجموعات:

١. **الأعمال الأولية** وتشمل مختلف الأعمال الزراعية والإنتاج الحيواني.

٢. **الصناعات التحويلية** وتشمل المشاريع التي تستخدم المواد الأولية لتحويلها إلى سلع ومنتجات نهائية أو وسيطة (أي تصبح ذات قيمة مضافة) بالاعتماد على الآلات والمعدات التي لديها.

٣. **مشروعات الخدمات** وتشمل القيام بتقديم خدمات وأعمال الأشخاص غير الراغبين أو القادرين على القيام بها بأنفسهم كخدمات الصحة والترفيه والتدريب والتعليم وغيرها.

وهناك تصنيف آخر يقسم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث النشاط إلى ثلاثة أقسام أيضاً، وذلك على النحو التالي:

١. المشروعات الإنتاجية:

أساسها التحويل، أي تحويل المواد الخام إلى منتج نهائي أو وسيط، أي تلك المشاريع التي تخلق قيمة مضافة "والقيمة المضافة؛ تعني زيادة قيمة المخرجات (الناتج) عن المدخلات (عناصر الإنتاج)، ويكون هناك تماثل في الانتاج والتماثل بمعنى تطابق كل مواصفات الوحدات المنتجة"، وبدورها تنقسم إلى نوعان، هما:

- المشروعات التي تنتج سلعاً استهلاكية مثل الصناعات الصغيرة واليدوية وورش الانتاج التي تستخدم الموارد المحلية.
- المشاريع التي تنتج سلعاً إنتاجية لأجزاء تساهم في إنتاج سلعة أخرى كالصناعات المغذية لإنتاج الملابس الجاهزة أو الصناعات المغذية للسيارات أو الصناعات الغذائية.

٢. المشروعات الخدمية:

وهي المشروعات التي تقدم خدمة ما لصالح الآخرين مقابل أجر، حيث تقوم نيابة عنهم بتقديم خدمة كانوا سيقومون بها بأنفسهم أو لا يستطيعون القيام بها، مثل خدمات المواصلات والسياحة والإصلاح والتنظيف، وغير ذلك من الخدمات الكثيرة التي يمكن أن تلبيها هذه المشروعات بالتوافق مع الطلب عليها.

٣. المشروعات التجارية:

أساسها شراء وبيع وتوزيع سلعة ما أو عدة سلع مختلفة، من أجل إعادة استثمار الربح أو الأرباح (الفرق بين سعر الشراء والبيع) وهي كل مشروع يقوم بشراء سلعة ثم يقوم بإعادة بيعها أو تعبئتها أو تغليفها ومن ثم بيعها بقصد الحصول على ربح مثل تجارة الجملة والتجزئة. وهنا نشير إلى "أن المشروعات الخدمية هي بطبيعتها تجارية، وإن كانت تجارة خدمات لا تجارة سلع".

وبشكل عام فإن هناك تصنيف يفند المشروعات الصغيرة في مجال الصناعة فقط تحت مسمى "الصناعات الصغيرة" في معظم دول العالم، وهي:

- الصناعات التقليدية الحرفية التي تستخدم طرق التصنيع التقليدية وتنتج منتجات يدوية وتقليدية تلبي احتياجات المجتمع المحلي البسيط.
- الصناعات التي تستخدم طرق الانتاج ما بين الحديثة والتقليدية وتتميز بإنتاج منتجات يكون الطلب عليها أكبر مثل المنتجات الجلدية والأثاث، وغيرها.
- الصناعات التي تنتج منتجات متطورة وبمختلف المجالات (الهندسية، الكيماوية، الطبية، وغيرها) والتي تعمل في بعض الأحيان بعقود من الباطن مع الشركات الكبيرة.

كما يمكن تصنيف المشروعات الصغيرة من حيث المجال أو الهدف أو نظم الإنتاج أو الشكل القانوني، كما هو موضح بالجدول رقم (٣).

جدول رقم (٣)
أنواع المشروعات الصغيرة

من حيث المجال	من حيث الهدف	من حيث نظم الإنتاج	من حيث الشكل القانوني
صناعي	مشروعات تنفيذية لمشروعات كبيرة	نظام إنتاجي علمي	ملكية فردية/ ملكية محدودة
زراعي	مشروعات صغيرة لتحقيق الربح والدخل	نظام الصناعة العائلية	شركة فردية/ شركة توصية بسيطة
خدمي	مشروعات صغيرة لإشباع الحاجات	نظام الحرف اليدوية	شركة مساهمة
تربية	مشروعات صغيرة لإيجاد فرص العمل	نظام الورش	ملكية عامة

رابعاً: أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها التنموي:

تناقش العديد من الدراسات بشكل دوري أهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة ودورها التنموي، ويستخدم الباحثون معايير رئيسية لقياس دور هذه المنشآت ومساهمتها في الاقتصاد أهمها مساهمتها في الإنتاج والتصدير والتشغيل، ودورها في تعزيز التوازن التنموي ودعم الميزان

التجاري وميزان المدفوعات، ودورها في تعزيز الإيرادات الحكومية الضريبية وغير الضريبية، هذا بالإضافة إلى دورها في استغلال الموارد الاقتصادية للدولة، وترجمة الأفكار الريادية والإبداعية على أرض الواقع، ودورها في دعم التنمية الاجتماعية والثقافية. وفي هذا الصدد، سيتم عرض أبعاد الدور الاقتصادية الذي يمكن تلعبه هذه المنشآت، ثم دورها الاجتماعي. ويمكن أن يدرك المرء الملم أهمية هذه المنشآت ودورها في الاقتصادي والاجتماعي من خلال النظر حوله وطرح التساؤل التالي: **تخيل الاقتصاد الذي أعيش فيه دون المنشآت الصغيرة والمتوسطة؟!.** وفيما يلي عرضاً للدور الاقتصادي والدور الاجتماعي لهذه المنشآت، وذلك على النحو التالي:

(أ) دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة الاقتصادي:

يتمثل الدور الاقتصادي لهذه المنشآت بالنقاط التالية:

- تساهم هذه المنشآت في زيادة الإنتاج الكلي، ودفع معدل النمو الاقتصادي، كما تساهم في زيادة الطلب الكلي.
- تلعب هذه المنشآت دوراً بارزاً في التشغيل وخلق فرص العمل الجديدة في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء، فالمنشآت المتناهية الصغر (الصغرى) أو الصغيرة هي وجهة للرياديين، والمبدعين من الفقراء، وذوي الدخل المحدود، والذين يعانون من عملية البحث عن وظيفة حكومية. حيث تعتبر هذه المنشآت الأداة الأنسب للحد من

ارتفاع معدلات البطالة إذا توفرت البيئة المناسبة. ولا ننسى هنا انخفاض تكلفة خلق فرص العمل مقارنة بالمنشآت الكبيرة.

- توفر هذه المنشآت مصدر منافسة محتمل وفعلي للمنشآت الكبيرة التي تعمل في نفس المجال ونفس الأسواق، الأمر الذي يساعد في التقليل من القوة الاحتكارية للمنشآت الكبيرة، ويقلل بالتالي من تحكمها بالأسعار، وهذا ينعكس إيجاباً على القوة الشرائية لدخل المستهلك.

- تشكل المنشآت الصغيرة والمتوسطة فرصة كبيرة لزيادة المنشآت الكبيرة، حيث تعتبر بمثابة بذور للمنشآت الكبيرة، فالمنشأة الصغيرة عندما تنمو وتتطور تصبح منشأة متوسطة، والمتوسطة تتحول إلى منشأة كبيرة. وقد أثبتت بعض الدراسات أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة أقدر نسبياً – ووفقاً لبعض المؤشرات –على النمو والتطور من المنشآت الكبيرة.

- تعمل هذه المنشآت في كثير من الدول كمنشآت مكملة للمنشآت الكبيرة وداعمة لها، حيث تقوم بتنفيذ بعض الأنشطة التسويقية والتوزيعية والصيانة وصناعة قطع الغيار وتقديم الخدمات المساندة بكافة أشكالها، الأمر الذي يُمكّن المنشآت الكبيرة من التركيز على الأنشطة الإنتاجية والتطويرية والإبداعية. وهذا بدوره يؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج وزيادة القدرة التنافسية لهذه المنشآت في الأسواق المحلية والإقليمية الدولية.

- تساعد المنشآت الصغيرة والمتوسطة التصديرية في زيادة حجم التجارة الخارجية وتحسين الميزان التجاري وميزان المدفوعات، حيث تساهم بزيادة حجم الصادرات وتقليل المستوردات من خلال إنتاج سلع وخدمات لتحل محل المستوردات ومن خلال اعتمادها الكبير على الموارد الإنتاجية المحلية في الغالب.

- تعمل على تعزيز حجم الاحتياطيات من العملات الصعبة، وزيادة نشاط قطاع البنوك والمؤسسات المالية المصرفية وغير المصرفية.

- تعتبر المنشآت الصغيرة والمتوسطة ذات الطابع الأسري مصدر للأمن الاقتصادي للأسرة، حيث أن الحصول على الدخل المناسب يُمكّن الأفراد من تحقيق متطلباتهم والارتقاء بمستويات معيشتهم وممتلكاتهم ورفع إنتاجيتهم.

- يساعد التوزيع الجغرافي المتوازن لهذه المنشآت في تحقيق التوازن التنموي وتطوير وتنمية المناطق الأقل حظاً أو الأقل نمواً، حيث يساعد انتشار هذه المنشآت بمجالاتها المختلفة في توفير كافة الاحتياجات من السلع والخدمات وخلق فرص العمل، مما يقلل من الهجرة من هذه المناطق إلى المناطق الأكثر نمواً.

- تعتبر هذه المنشآت من المجالات الخصبة لتطوير الإبداعات والأفكار الاستثمارية الجدية نظراً لما تتميز به من خصائص. لكن هذا يتطلب درجة عالية من سهولة ممارسة أنشطة الأعمال.

- تعمل هذه المنشآت كمراكز للتدريب، حيث أن غالبية الوظائف الجديدة تستحدث في هذه المنشآت، ومع مرور الوقت وبعد تراكم المعرفة والخبرة واكتساب العاملين المهارات اللازم، ينتقل هؤلاء العاملين للعمل في المنشآت الكبيرة التي تعمل في ذات المجال ولكن بأجور أعلى وبيئة عمل أفضل من وجهة نظرهم على الأقل.

- يساعد اعتماد الكثير من المنشآت الصغيرة والمتوسطة على المواد الأولية المحلية في دعم السوق المحلية، والوصول إلى الاستخدام الأمثل للموارد المحلية والتقليل من حجم المستوردات وزيادة مستوى التكامل بين الأسواق.

- تعتبر هذه المنشآت من الآليات الفعالة التي يمكن الارتكاز عليها في الجهود الرامية إلى تمكين المرأة والشباب.

- تعتبر هذه المنشآت أداة فعالة لزيادة العدالة وإعادة توزيع الدخل من خلال إتاحة الفرص للجميع.

- تساهم هذه المنشآت في تزويد فئة الفقراء بسلع وخدمات ذات نوعية وجودة متباينة وبأسعار مناسبة.

- تعتبر المنشآت الصغيرة في الدول النامية نواة بزوغ ونشوء القطاع الخاص.

- تساعد في تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات لاسيما تلك التي تحجم المنشآت الكبيرة عن إنتاجها.

(ب) دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة الاجتماعي:

لا تقل أهمية هذه المنشآت في تحقيق التنمية الاجتماعية عن دورها الاقتصادي، حيث تساعد في الحد من المشاكل الاجتماعية المرتبطة بالفقر والبطالة. وتساعد الدخول المتحصلة من هذه المنشآت في الانتقال والتدرج في المستويات الاجتماعية بسهولة، وهذا يعني نقل الأفراد إلى وضع أكثر أمناً بحيث يتحسن مستوى ملكيتهم ومستواهم المعيشي والصحي والتعليمي. كما تساعد هذه الدخول في الاندماج في المجتمع والنشاطات الاجتماعية البناءة، الأمر الذي يعزز النسيج الاجتماعي في المجتمع. وتساعد هذه المنشآت كذلك في إعلاء قيمة الذات والعمل والتعاون لأصحابها والعاملين فيها، وبخاصة عند شعور الفرد بقدرته على تحقيق احتياجاته من عمله وإنتاجه. كما تساهم في تطور مفهوم الريادة في المجتمع، وترسيخ قيم الريادة لدى الأفراد، بدل الاتكال والركون إلى الوظيفة الحكومية، وتساعدهم في التخلص من ثقافة العيب (النظرة السلبية لبعض الوظائف أو الأعمال التجارية). وأخيراً، تساهم في خفض نسب الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن وفي رفع مستوى التنمية المحلية.

خامساً: معوقات نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة

تواجه المنشِآت الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء مجموعة من التحديات والمعوقات التي تحد من معدلات تأسيسها ونموها وتطورها، كما تؤثر في حجم دورها الاقتصادي والاجتماعي. تختلف هذه التحديات والمعوقات بشكل بسيط من دولة إلى

أخرى، ومن قطاع إلى آخر داخل الدولة الواحدة، ومن مشروع إلى آخر داخل القطاع الواحد، ومن فترة زمنية إلى أخرى تبعاً للدورة الاقتصادية والتقلبات والأزمات الاقتصادية والمالية غير المتوقعة. كما تختلف وفقاً لكل مرحلة من مراحل عمر المشروع. كما تقسم حسب البيئة التي تنجم عنها إلى معوقات داخلية ومعوقات خارجية. وعلى الرغم مما يقال عن اختلافات في هذه المعوقات، فإن هناك بعض المشاكل والمعوقات التي تعتبر موحدة وعامة وناجمة عن القيود المختلفة المفروضة على تلك المنشآت والمتواجدة في البيئة الخارجية المحيطة، ومن أهم المشكلات التي تعود **لأسباب خارجية** ما يلي:

١. صعوبة الحصول على التمويل في كافة مراحل عمر المنشأة ابتداء من مرحلة التأسيس إلى مرحلة التشغيل، ثم مرحلة التوسع والتطوير. وتواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة صعوبات تمويلية بسبب حجمها (نقص الضمانات) وبسبب حداثتها (نقص السجل الائتماني). وعليه، تتعرض المؤسسات التمويلية إلى جملة من المخاطر عند تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مختلف مراحل نموها. ونظراً لهذه المخاطر تتجنب البنوك التجارية تقديم التمويل اللازم لهذه المنشآت نظراً لحرصهم على النقود المودعة لديها. وفي هذا المجال نبرز النقاط التالية:

- إن حداثة مفهوم المنشآت الصغيرة والمتوسطة أو لدى القطاع المالي في بعض الدول تعتبر من الصعوبات التي تواجه هذا النوع من المنشآت عند الرغبة في الحصول على التمويل خاصة في الدول العربية. كما تواجه المنشآت الصغيرة العديد من المعوقات

خاصة فيما يتعلق بالحصول على رأس المال، وعدم توفر قنوات التوزيع المناسبة.

- أن ارتفاع كلفة التمويل مقارنة مع معدل العائد على المنشأة يؤدي في معظم الأحيان إلى خسارة أو توقف المشروع. ففي الأردن على سبيل المثال لا الحصر تدفع المشاريع الصغيرة والمتوسطة سعر فائدة أعلى مما يدفعه المنافسون الكبار على نفس النوع من القروض، وذلك بمقدار يتراوح ما بين ٢% إلى ٤%.

- تعتمد البنوك في منح الائتمان على دراسة السجلات المالية والحسابات الختامية المنتظمة، والمعتمدة من مراجعي الحسابات المعتمدين، وهو ما لا يتوافر في غالبية المنشآت الصغيرة، والتي يفضل غالبية أصحابها عدم إمساك دفاتر منتظمة لضعف الإمكانيات وانخفاض حجم النشاط، ويكتفي أصحابها بإمساك سجلات إحصائية شخصية، كما أن البعض يتجنب المشكلات الضريبية.

- تفتقد العديد من المنشآت الصغيرة للخبرة المصرفية، والقدرة على إعداد ملف ائتماني يمكن تقديمه إلى البنوك للحصول على التمويل اللازم، حيث يعد إعداد ذلك الملف وفقاً للأعراف المصرفية الصحيحة من المعايير الهامة للحصول على التمويل.

- من أهم متطلبات البنوك لمنح الائتمان وجود دراسة جدوى للمنشأة المطلوب تمويلها وغالباً لا توجد لدى المنشآت الصغيرة دراسات جدوى بالمستوى المطلوب، وذلك نظراً لارتفاع تكلفة إعدادها والتي تصل في بعض الأحيان إلى أرقام عالية لا يستطيع أصحاب المنشآت الصغيرة تقديمها.

٢. اعتاد التخطيط الاقتصادي العربي الاعتماد على القطاع العام الذي يمول المنشآت الصغيرة، كما اعتاد التفكير في المنشآت الصغيرة سريعة الربح مثل العقارات والمبادلات التجارية دون التفكير فيما يوفره المشروع من فرص عمل. فضلاً عن عدم وجود تشريعات وسياسات حكومية واضحة ومحددة لدعم وتنظيم المنشآت الصغيرة.

٣. افتقار هذه المنشآت إلى الخطط والاستراتيجيات والهياكل التنظيمية السليمة التي تضمن نموها واستمرارها. كما أن اعتماد هذه المنشآت على المهارات التقليدية، وانخفاض مستوى التكنولوجيا في إدارة أعمالها. وعدم انتهاج هذه المنشآت للأساليب والخطط التسويقية الحديثة لترويج منتجاتها أو خدماتها، كل هذه الأمور تعتبر من المعوقات الرئيسية التي تواجه المنشآت الصغيرة.

٤. تعاني هذه المنشآت في الغالب وخصوصاً في الدول النامية من عدم مقدرتها على توفير البيانات المالية (القوائم المالية)، ففي الصين مثلاً كان نقص المعلومات من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى فشل المنشآت الصغيرة، وفي دراسة لـ Lybaert في عام ١٩٩٨ وجد أن

هناك علاقة ايجابية بين المدى الذي يتم به استخدام المعلومات المتاحة وأداء المنشآت الصغيرة. فضلاً عن عدم تناسق المعلومات المتوفرة بين المؤسسات المالية والمنشآت الصغيرة، كما أن الحصول على التمويل المطلوب يعتبر أحد المعوقات الرئيسية للمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر، وفي دراسة لـ Gebru في عام ٢٠٠٩ وجد أن عدم توفر الضمانات الكافية التي يمكن أن تغطي قيمة القرض المطلوب، والتي تعتبر أحد الأسس الرئيسية بالنسبة للبنوك للموافقة على منح القرض مما خلق مشكلة رئيسية للمنشآت الصغيرة التي لا يتوفر لديها الأصول الثابتة الكافية خاصة في بداية عمرها التشغيلي، فبالنسبة لهذه المنشآت فإن البنوك تعتمد على رأس مال المنشأة وليس على دخل المنشأة لاتخاذ القرار الائتماني بمنح القرض أو رفضه.

٥. إن تفضيل المستهلك المحلي للمنتجات الأجنبية المماثلة بدافع التقليد، وعدم توفر الحوافز الكافية للمنتجات المحلية لتدعيم قدرتها التنافسية مقارنة بالمنتج الأجنبي، وإتباع سياسة الإغراق من قبل بعض المؤسسات الأجنبية تضعف وبشكل كبير قدرة المنتج المحلي على المنافسة.

٦. محدودية الثقافة المصرفية لدى أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وذلك بسبب نقص المعلومات أو لأسباب تتعلق بخصائصهم.

٧. ارتفاع كلفة رأس المال (تكلفة الاقتراض والتمويل)، حيث تطالب المنشآت الصغيرة والمتوسطة بدفع سعر فائدة مرتفع مقارنة بما تدفعه المنشآت الكبيرة. وتنعكس هذه المشكلة مباشرة على ربحية هذه

المنشآت وقد تقلل من الجدوى الاقتصادية لهذه المنشآت وتؤثر في استمراريتها ونموها.

٨. ارتفاع معدلات التضخم، وأثر ذلك على تكاليف الإنتاج وربحية المنشأة وقدرتها على المنافسة.

٩. الإجراءات الحكومية والبيروقراطية وهو ما يشار له بالبيئة الاستثمارية أو سهولة ممارسة أنشطة الأعمال التي سيرد تحليلها بالتفصيل لاحقاً.

١٠. نظام الضرائب الذي يعتبر أحد أهم المشاكل التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في معظم الدول.

١١. المنافسة من قبل المنتجات المستوردة ومنتجات المنشآت الكبيرة العاملة في نفس المجال.

١٢. ندرة الموارد الأولية واللجوء إلى الاستيراد في بعض الأحيان مما ينعكس سلباً على تكاليف الإنتاج ويجعلها عرضة لتقلبات أسعار الصرف وكثير من العوامل الخارجية.

١٣. عدم وجود استراتيجية تسويقية واضحة وشاملة بسبب ارتفاع تكاليف التسويق وبعض الأسباب المرتبطة بخصائص هذه المنشآت.

١٤. عدم وجود تشريعات وقوانين خاصة بهذه المنشآت.

هذا ويمكن أن نجمل أهم المعوقات السابقة بالبنود الرئيسية التالية:

- **المعوقات التمويلية:**

وتشمل كل القضايا ذات العلاقة بعملية الحصول على التمويل، وتكلفة التمويل والإجراءات اللازمة والضمانات والشروط المطلوبة، ويمكن أن نلخص ذلك لتشمل صعوبة الوصول إلى مصادر التمويل وصعوبة الحصول على التمويل، وارتفاع تكاليف التمويل بأنواعه المختلفة وصعوبة شروط التمويل غير سعر الفائدة، وعدم مراعاة بعض مصادر التمويل الاحتياجات التمويلية لهذه المنشآت في مختلف قطاعات الإنتاج، وتمييز بعض مصادر التمويل بين المنشآت حسب الحجم بحيث يكون التحيز للمنشآت الكبيرة الأقل خطورة من وجهة نظر مؤسسات التمويل، وتمييز مصادر التمويل بين المنشآت حسب مجال الإنتاج، حيث تفضل بعض مصادر التمويل لإقراض قطاع دون غيره، وتمييز مصادر التمويل حسب الموقع الجغرافي لهذه المنشآت، وضعف التنسيق والتشبيك بين مصادر التمويل والمؤسسات المعنية .

- **معوقات تتعلق بنقص المعلومات:**

وتشمل القضايا ذات العلاقة بقدرة أصحاب هذه المنشآت على الحصول على المعلومات اللازمة سواء كانت هذه المعلومات تتعلق بمصادر التمويل أو بالأسواق المحلية والخارجية أو تتعلق بمؤسسات الدعم

الفني أو التشريعات وغيرها. ويمكن أن نلخصها لتشمل صعوبة الوصول إلى مصادر المعلومات أي عدم معرفتهم بهذه المصادر لأسباب تتعلق بخصائص أصحاب هذه المنشآت، وصعوبة الحصول على المعلومات لأسباب قد تتعلق بشروط الحصول على هذه المعلومات أو بتكلفة الحصول عليها أو بصعوبة الإجراءات اللازمة، وعدم توفر بعض المعلومات اللازمة عن مصادر التمويل ومؤسسات الدعم الفني، والأسواق، وارتفاع التكاليف المباشرة وغير المباشرة للحصول على المعلومات، وعدم وجود قاعدة بيانات وطنية شاملة وتعدد مصادر المعلومات وتضاربها، وعدم دقة المعلومات وعدم شموليتها.

- **المعوقات المتعلقة بتوفير مدخلات الإنتاج:**

وتشمل هذه المعوقات كل ما يتعلق بمدخلات الإنتاج مثل اليد العاملة بمستوياتها المختلفة والمهارات والمواد الأولية بأنواعها ومصادرها المختلفة، وغالباً ما تؤثر في تكاليف الإنتاج. ويمكن تلخيصها لتشمل عدم ملائمة المعروض من العمالة لاحتياجات بعض هذه المنشآت من حيث مستوى المهارة أو مستوى الأجور، وصعوبة الحصول على التكنولوجيا اللازمة لتطوير أساليب الإنتاج، وصعوبة الحصول على مدخلات الإنتاج بأسعار مناسبة وبشكل مستمر، والتقلبات في أسعار عناصر الإنتاج لاسيما إذا كانت مستوردة، وصعوبة الحصول على الأراضي والمساحات والمواقع المناسبة.

- **المعوقات المتعلقة بالتسويق:**

وتشمل كافة المعوقات التي تؤثر في الحصة السوقية للمنشأة وقدرتها على التوسع والاستفادة من وفورات الحجم. ويمكن تلخيصها لتشمل قصور قنوات وشبكات التسويق لاسيما في حالة المنشآت الصغيرة، ارتفاع تكاليف التسويق ونقص المعلومات اللازمة للتسويق، ضعف عملية التشبيك بين هذه المنشآت، صعوبة الحصول على العقود التي تطرحها الدولة أي انخفاض حجم المشتريات الحكومية، وانخفاض جودة المنتجات.

- **المعوقات الإدارية والمؤسسية:**

وتشمل المعوقات ذات العلاقة بخصائص الإدارة وأسلوبها، وعملية اتخاذ القرارات، وجودة الوظائف. ويمكن تلخيصها لتشمل غياب المهارات الأساسية في إدارة الأعمال والمحاسبة وغيرها، وعدم قدرة الإدارة على الحصول على خدمات الدعم الفني، وصعوبة الوصول إلى صانعي القرارات والسياسات، مما يفقدها القدرة على التأثير بهذه القرارات والسياسات، وتدنى مستوى جودة الوظائف.

- **معوقات تتعلق بضعف دور المؤسسات الحكومية المعنية بهذه المشروعات:**

وتشمل جميع المعوقات ذات العلاقة بتقصير المؤسسات الحكومية في القيام بمهامها الرئيسية لتطوير هذه المشروعات. ويمكن تلخيصها

لتشمل تدني مستوى الجهود الحكومية الرامية إلى تطوير هذه المنشآت وضعف أداءها، وعدم مراعاة المؤسسات الحكومية لاحتياجات وأولويات هذه المنشآت في مختلف مجالات الإنتاج، وتمييز المؤسسات الحكومية بين المنشآت حسب الحجم بحيث يكون التحيز لصالح المنشآت الكبيرة، وتمييز المؤسسات الحكومية بين المنشآت الصناعية حسب مجال الإنتاج، وتمييز المؤسسات الحكومية حسب الموقع الجغرافي، ومعوقات تتعلق بالبيئة الاستثمارية وممارسة أنشطة الأعمال ذات العلاقة بالمؤسسات الحكومية، وتشديد الرقابة على هذه المنشآت مما يرتب عليها تكاليف إضافية، وعدم وجود سياسة حكومية واضحة المعالم لهذه المنشآت، وعدم وجود تشريعات خاصة بهذه المنشآت أو وجودها لكن تكون غير عملية وغير مبنية على أسس واقعية، وضعف التنسيق بين الحكومة والمؤسسات التمويلية والمؤسسات غير الحكومية ذات العلاقة بتطوير هذه المنشآت، وتدني مستوى الدعم الحكومي للإبداع والريادة.

- **معوقات تتعلق بالسوق والمنافسة:**

وتشمل جميع المعوقات التي تؤثر في حجم السوق وقدرة المنشآت على التوسع والنمو والمنافسة للاستفادة من وفورات الحجم. ويمكن تلخيصها لتشمل صعوبة الوصول إلى السوق المحلي والبقاء على مستوى سوق المنطقة، وصعوبة الوصول إلى الأسواق الخارجية، والمنافسة من قبل المنشآت الصناعية المحلية، والمنافسة من قبل المنشآت الصناعية الأجنبية، وصغر حجم السوق وعدم القدرة على التوسع وعدم الاستفادة من

وفورات الحجم، وضعف إقبال المستهلك المحلي على المنتجات المحلية، وضعف تنافسية هذه المنشآت.

وفي نهاية هذا التحليل لأهم التحديات والمعوقات التي تواجهها المنشآت الصغيرة والمتوسطة، نجد أنه من الضروري الإشارة إلى ملاحظة هامة وهي أن المنشآت في دولة ما أو قطاع ما قد تواجه بعض هذه التحديات، ولكن ليس بالضرورة أن تواجهها كلها، وقد تختلف حدة هذه المعوقات المشتركة من بلد إلى آخر ومن قطاع إلى آخر. كما تجدر الإشارة إلى أن بعض الدول تعاني من مشاكل خاصة بها لا تجدها في غيرها من الدول، ومن الأمثلة على ذلك مشكلة التستر التي تنتشر في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

* * *

المحور الثاني

نماذج دولية ناجحة
في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة

نماذج دولية ناجحة في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة

رغم أن معظم التجارب الدولية في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة تلتقي من حيث المبدأ في الإقرار بدور هذه المشاريع في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحاجة هذه المشاريع ذاتها إلى الرعاية وتوفير البيئة الملائمة لنموها، كما تلتقي أيضاً بكونها تجارب نجحت في تحقيق أهدافها في ظل الظروف الخاصة بكل دولة، ومع ذلك فلكل دولة تجربة تميزها عن تجارب الدول الأخرى.

وفيما يلي نستعرض بعضاً من التجارب الدولية لتوضح لنا كيف استطاعت هذه الدول تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة بها، وذلك للاستفادة من هذه التجارب في تنمية هذا القطاع الهام تنمية حقيقية وشاملة، وذلك على النحو التالي:

(١) التجربة اليابانية:

تعتبر التجربة اليابانية في مجال إقامة وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة واحدة من أغنى التجارب العالمية، وهي بمثابة نموذج يمكن أن يحتذى به من قبل الدول الراغبة في تنمية اقتصادياتها من جهة، والتغلب على مشكلتي "البطالة، والفقر" من جهة أخرى، وكانت أول خطوة لتشجيع تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة في اليابان هي وضع تعريف واضح ومحدد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة،

ومنح الإعفاءات من الضرائب والرسوم، ووضع القواعد والنظم التي تقوم الحكومة اليابانية بموجبها بتشجيع تلك المشاريع، وتعتمد المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل أساسي على الدعم المباشر من الدولة، والذي يتجلى في توفير المساعدات الفنية والتمويلية والإدارية والتسويقية لهذه المشاريع، وحمايتها من الإفلاس بالسماح لها بالحصول على قروض بدون فوائد وضمانات.

وفي عام ١٩٩٩ تم إنشاء الهيئة اليابانية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، كهيئة تنفيذية لسياسات الدولة الخاصة بهذه المشاريع، التي تهدف إلى توفير المساعدات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة سواء كانت مساعدات فنية أو تمويلية أو إدارية أو تسويقية عن طريق الآتي:

- إنشاء بعض المؤسسات التمويلية لتوفير التمويل والدعم اللازم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- إلزام الشركات التي تحصل على مناقصات حكومية، بأن يكون نصيب الشركات الصغيرة والمتوسطة من هذه المناقصات ليس بأقل من ٣٠% من قيمتها.
- تسهيل الحصول على قروض بنكية بشروط ميسرة، وايجاد نظام ضمان القروض المقدمة للمشاريع به Credit Guarantee Corporation.
- وتتضح العناية الفائقة للحكومة بهذه النوعية من المشاريع من خلال التأمين على المشاريع من الإفلاس، حيث تقوم بتطبيق هذه السياسية مجموعة من المؤسسات المالية والتأمينية، ويمكن للمشروع الصغير

المساهمة بقسط تأميني يدفع شهرياً، وتقوم بموجبه هيئة تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة اليابانية بسداد ديون المشروع الصغير المتعثر.

- إعداد برامج تدريبية إدارية وفنية خاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة حيث يقوم بها معهد خاص بالمشاريع الصغيرة.
- قيام هيئات حكومية تعمل على تشجيع المشاريع الصغيرة على اختراق الأسواق الدولية بمنتجاتها، وذلك بإقامة المعارض الدولية ومعاونتها على تسويق منتجاتها خارجياً وداخلياً.
- يلزم القانون جميع المنظمات الحكومية وشبه الحكومية بإتاحة الفرصة للمشاريع الصغيرة للحصول على العقود الحكومية.
- الإعفاء من ضريبة الدخل لفترات زمنية محددة قابلة للتجديد، وتوفر نظام ضريبي يشجع على الاستثمار في إدخال التكنولوجيا الحديثة في المشاريع الصغيرة، ونظام ضريبي آخر يشجع على إقامة الصناعات الصغيرة في المناطق النائية.

وقد أدى دعم الحكومة الموجه نحو المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى الإنتاج بجودة عالية تبعاً للمواصفات العالمية، مما أدى إلى اعتماد المشاريع الكبرى على إنتاج المشاريع الصغيرة بدلاً من استيرادها من الخارج.

وقد عملت الحكومة اليابانية على تشجيع المشاريع الكبيرة على التكامل مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتحديث ما لديها من آلات والمعدات وتنظيم العلاقة بين أصحاب المشاريع والعمال.

هذا، وقد ساعد التطور التكنولوجي الذي طرأ على الصناعة في اليابان أن أصبحت الصناعات الكبيرة تتخلى عن إنتاج الكثير من مكونات التصنيع، وإسناد إنتاجها إلى مصانع أخرى صغيرة أكثر تخصصاً، مما حقق لها وفرة أكبر في تكلفة الإنتاج مع ضمان تحقيق جودة أعلى.

وقد نص القانون المسمى "القانون الأساسي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة"، والذي يعتبر بمثابة دستور للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في اليابان، على ضرورة القضاء على كافة العقبات التي تواجه المشاريع الصغيرة، ومحاولة تذليلها.

كما أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تعمل من خلال أطر مؤسسية تقدم لها التراخيص وتمدها بالمساعدات الفنية والخبرة الاستشارية والتمويلية، وذلك من خلال وكالة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التابعة لوزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة وهي الجهة المسؤولة عن المشاريع الصغيرة والمتوسطة في اليابان.

(٢) تجربة كوريا الجنوبية:

كان اقتصاد كوريا الجنوبية قبل نهضتها الاقتصادية والتنموية يعانى من التخلف والركود، حيث كان يتسم بعدة خصائص من أهمها:

- اعتماد الاقتصاد الكوري الجنوبي على سلعة تصديرية واحدة وهى الأرز.

- عجز دائم في الميزان التجاري، وكان يُغطى من المساعدات الأمريكية والخارجية.
- ندرة الثروات المعدنية.
- ضيق المساحة القابلة للزراعة.
- معاناتها من الهجرة المستمرة من الريف إلى الحضر.
- عمالة غير مؤهلة وغير مدربة.
- بطالة عمالية عالية، وضعف الاستقرار الوظيفي.
- نصيب الفرد من الدخل القومي لم يتجاوز ٨٧ دولار أمريكي في عام ١٩٦٢.
- الشعب الكوري كان مصاباً بالإحباط، وعدم الثقة بالنفس، والشعور بالدونية، والفقر، والإتكالية، والمحسوبية، والارتشاء من أجل التوظيف.
- لا توجد قاعدة صناعية، ولا تتوفر البنية التحتية للصناعات.
- الاعتماد في توفير الاحتياجات المعيشية على المساعدات الاجنبية.

تعتبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة بمثابة جزء لا يتجزأ من الاقتصاد الكوري، ويصل عددها حالياً إلى أكثر من ٣ ملايين منشأة، تشكل ما نسبته ٩٩,٨% من المجموع الكلي للمشاريع العاملة في كافة القطاعات الاقتصادية، وتوظف نحو ٨٩% من مجموع قوة العمل الكورية الجنوبية في عام ٢٠١٥، وتمثل المشاريع الصغيرة والمتوسطة أيضاً نحو ٩٩,٤% من مجل المشاريع العاملة في الصناعية التحويلية، وتساهم بنحو ٥٣% من إجمالي القيمة المضافة المتولدة من هذا القطاع.

ومنذ بداية السبعينات تحولت الحكومة الكورية الجنوبية من تركيز سياستها على الصناعات الخفيفة كثيفة العمل إلى الصناعات الثقيلة والكيماوية، بسبب تآكل حصة كوريا الجنوبية من التصدير نظراً للمنافسة من قبل الدول النامية في أسواق المنتجات كثيفة العمل، وبما أن تشجيع إقامة الصناعات الثقيلة والكيماوية يتطلب وجود صناعات مساندة متطورة، أصبح تخلّف الصناعات الصغيرة والمتوسطة بمثابة نقطة اختناق في مجريات عملية التنمية الصناعية، لذا كثفت الحكومة جهودها منذ أواسط السبعينات لتشجيع هذه المشاريع التي نمت وتطورت خلال هذه الفترة، بسبب اتساع صفقات التعاقد من الباطن مع الشركات الكبيرة، التي عملت كمورد لهذه الشركات لاحتياجاتها من المكونات والقطع اللازمة للصناعة. لقد أصبح تطوير الصناعات الثقيلة والكيماوية غير ممكن تطبيقه بدون تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تقوم بإنتاج القطع والمكونات والأجزاء الضرورية اللازمة للصناعات الثقيلة، وكانت الأجزاء والمكونات الرئيسية ذات الصلة بإنتاج المنتجات النهائية تنتج تحت الرقابة المباشرة من قبل شركات التجميع الكبرى.

وقد وفرت الحكومة العديد من الحوافز لهذه الصناعات، منها الإعفاءات الضريبية، وسياسة القروض بمعدلات فوائد مميزة، وتخفيضات ضريبية للسنوات الأولى من عمر المشروع، وإعفاءات أو تخفيضات جمركية على الواردات التي لا تنافس الصناعة المحلية، مثل المعدات الرأسمالية، والقطع والأجزاء، والمواد الخام، ودفع بدل اهتلاك الأصول الإنتاجية، وهكذا. فمن أجل تطوير الصناعات المساندة

للصناعات الكبيرة، بدأت الحكومة بالتركيز على تشجيع إقامة الصناعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال توفير برامج وحوافز متعددة للمساعدة.

وبفضل سياسات الدعم المتنوعة ارتفعت أعداد المشاريع الجديدة بشكل مستمر خلال عقد التسعينات، وتغيرت الريادة وبيئة الأعمال بشكل مثير منذ بداية عقد الستينات، فقد بثت الحكومة الروح الريادية لدى المواطنين وحثتهم على خلق أعمال جديدة، وهيأت البيئات المناسبة والأجواء الملائمة للمشاريع الريادية الجديدة، وقد تغيرت أيضاً سلوكيات النخبة المتعلمة من الشباب، فقد كان يفضل هؤلاء الشباب سابقاً العمل في الشركات الكبرى أو في القطاعات الحكومية كوظائف دائمة لهم، لكن تغير الوضع اليوم، فقد ازداد بشكل ملحوظ أعداد الشباب الراغبين في العمل بمشاريع خاصة بهم أو في المشاريع الصغيرة أو المتوسطة الواعدة، ويعزى السبب في الإقبال على أعمال الريادة لعامل البطالة العمالية وضعف الاستقرار الوظيفي.

كما يعزى زيادة أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الكوري ككل، إلى تحول الاقتصاد الكوري نحو الاقتصاد المعتمد على المعرفة، وسياسات الدعم الحكومية لمشاريع التكنولوجيا ذات المخاطرة العالية.

ومن هنا وضعت الحكومة الكورية في ذلك الوقت مجموعة من الخطط الاقتصادية، بدأتها بخطة التنمية الاقتصادية الخمسية الأولى عام ١٩٦٢، وكان أهم ما يميز خطط التنمية الكورية في مطلع الستينيات هو ارتباطها بتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة حيث قامت بالأتي:

- إنشاء بنك متخصص للصناعات الصغيرة والمتوسطة في عام ١٩٦١، يهدف إلى دعم الأنشطة الاقتصادية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، عن طريق تقديم قروض وتسهيلات ائتمانية بالعملات المحلية والأجنبية، بالإضافة إلى تقديم الخدمات الاستشارية في الأعمال الإدارية والفنية.

- إنشاء هيئة تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في عام ١٩٧٨، وهي منظمة شبه حكومية، تقوم بتشجيع ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير برامج متنوعة مثل المساعدة المالية، وخدمات التدريب، وخدمات الإدارة والتسويق والمعلومات. كما تقوم الهيئة بمساعدة الحكومة في وضع السياسات الاقتصادية المرتبطة بتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتي تقوم مهمتها على تحديث وسائل الإنتاج، وتقوية الأنشطة التعاونية بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وإنشاء مدن صناعية، وتوجيه التصدير نحو الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

- قامت الحكومة في عام ١٩٧٥ بسن قانون تشجيع التعاقد بالباطن فيما بين الشركات الكبرى والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

- كان من أهم الإجراءات التي اتخذت هو تخصيص منتجات بعض قطاعات الصناعة التحويلية واعتبارها منتجات للتعاقد من الباطن للمشاريع الصغيرة والمتوسطة مع الشركات الكبيرة، فكانت الشركات الكبيرة مطالبة بأن تحصل على احتياجاتها من هذه

الصناعات، وتوريدها من المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وعدم إنتاجها في الشركات الكبيرة، وتزويد المشاريع الكورية الصغيرة والمتوسطة الشركات الكبيرة بنحو ٦٠% من احتياجاتها من الأجزاء والمكونات اللازمة لصناعاتها.

- سنّ قانون تشجيع شراء منتجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة عام ١٩٨١، من أجل تأمين التشغيل الدائم لهذه المشاريع، من خلال الشراء الحكومي لمنتجات المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة، وفقاً لهذا القانون، فإن الحكومة والمنظمات العامة كانت مطالبة بعمل خطة سنوية لزيادة المشتريات من منتجات تلك المشاريع.

- برنامج الدعم المخصص للمشاريع الصغيرة والمتوسطة عام ١٩٨٣، والذي يتم بموجبة اختيار ١٠٠٠ من المشاريع الواعدة كل عام، والتي لديها إمكانيات عالية للنمو والتطوير، وتقدم لها مختلف الحوافز والتسهيلات، وتحاط بمزيد من الرعاية والعناية، ويساهم هذا البرنامج في النمو السريع لهذه المشاريع بسبب المنافسة فيما بينها، حيث تحرص كل منشأة أن تكون من بين الأف منشأة كل عام.

هذا، وقد تباينت الإجراءات والسياسات التي تبنتها كوريا الجنوبية من وقت لآخر، ومن مرحلة إلى أخرى من التطور الاقتصادي للدولة،

ولكن أكثر السياسات والإجراءات التي أثبتت كفاءة وفعالية في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، يمكن اعتبارها كما يلي:

- **برامج تشجيع التصدير:** وضعت الحكومة السياسات واتخذت الإجراءات من أجل تشجيع صادرات هذه المشاريع، وكذلك شركات التصدير، فقد أقيمت مراكز دعم التصدير، من أجل تسهيل صادرات المشاريع الصغيرة والمتوسطة. كما تم إنشاء الوكالة الكورية لتشجيع التجارة والاستثمار، وقد ساهمت هذه الوكالة في تشجيع الأنشطة التجارية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأسواق الخارجية.

- **تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتطوير تكنولوجيا جديدة:** من إحدى أكبر المعوقات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لتطوير تكنولوجيات وتسويقها هو الافتقار إلى رأس المال اللازم، وتحاول الحكومة الكورية مساعدة هذه المشاريع للحصول على الأموال اللازمة من السوق المالي بسهولة أكثر لتطوير تكنولوجياتها وتسويقها، من خلال عمل برنامج للمساعدة مهمته تقدير قيمة هذه التكنولوجيا، وطبقاً لهذا البرنامج تقوم المؤسسات المتخصصة في تقييم التكنولوجيا، بتقييم التكنولوجيا التي طورتها المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومن ثم تضمن هذه المؤسسات قيمة هذه التكنولوجيا، بعد ذلك تقوم المؤسسات المالية بمنح القروض لهذه المشاريع، اعتماداً على نتائج التقييم التكنولوجي.

- **الدعم المالي:** في عام ١٩٧٦ تم إنشاء الصندوق الكوري لضمان القروض لمساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التي تعاني من الافتقار إلى ضمان للقروض لتمكينها الحصول على رأس المال المطلوب للقيام بالمشروع.

- **الحوافز الضريبية:** الحوافز الضريبية التي تمنحها الحكومة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتي تشمل ما يلي:
  - إعفاء أو تخفيض ضريبي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الجديدة التي تعمل خارج مناطق المدن، وفي المناطق الريفية.
  - تخفيض قيمة ضريبة الدخل بنسبة ٥٠% في نهاية السنة الأولى من إقامة المنشأة، ولمدة ٥ سنوات.

هذا، وقد بلغت نسبة مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الصادرات الكورية في الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٥ نحو ٤٠% في المتوسط سنوياً.

ومن حيث التوزيع النسبي لصادرات المشاريع الكورية الصغيرة والمتوسطة في عام ٢٠١٥، فقد استحوذت الالكترونيات والمنتجات الكهربائية على نسبة ٣٢,٥%، الماكينات ومعدات النقل والموصلات ١٥,٨%، الصناعات النسيجية ١٤,٧%، المنتجات الكيماوية ١٢,٥%، الفولاذ والحديد والمنتجات المعدنية ٩,٧%، البلاستيك والمطاط والجلود ٤%، صادرات أخرى نحو ١٠,٨%.

(٣) التجربة الهندية:

تعتبر التجربة الهندية من التجارب القديمة التي ارتبطت بداياتها برؤية "غاندي" تجاه مقاومة الاحتلال البريطاني للهند، والتي ارتكزت على فلسفة الاعتماد على الذات اقتصادياً وزيادة فرص التوظيف للمواطنين، من خلال تبني فكرة المشاريع الصغيرة، واستمر اهتمام الحكومة بدعم وتطوير المشاريع الصغيرة بعد الاستقلال، وكان "غاندي" يردد دائماً مقولة الاقتصادي الألماني "شوماخر" والتي من مفادها " Small is Beautiful"؛ أي كل ما هو صغير جميل.

ويشكل تشجيع وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة أهم الموضوعات التي تُعنى الحكومة الهندية بها، وبالتالي السياسة الصناعية القومية فيها، ويرجع هذا الاهتمام إلى رغبة الحكومة في تشجيع هذه النوعية وتنميتها كإحدى الوسائل التي تواجه "البطالة، والفقر" الذي يعانى منه السواد الأعظم من الشعب الهندي، فالصناعات الصغيرة تقدم أكبر عدد ممكن من فرص العمل بعد قطاع الزراعة مباشرة، ومن هنا فقد احتلت هذه النوعية من المشاريع مكاناً بارزاً في الاقتصاد الهندي.

وقد نجحت الهند في تنمية القطاع الصناعي، وتنويع المنتجات الصناعية، من خلال التركيز على المشاريع الصغيرة كثيفة العمالة، والتي لا تحتاج إلى رأس مال كبير، وهو توجه يتفق مع ظروف الهند، بسبب افتقار هذا البلد إلى الموارد المالية إضافة إلى مشكلة الزيادة الكبيرة في عدد السكان.

ومما يدلل على نجاح التجربة الهندية هو خلق عدد أكبر من فرص العمل، وخفض معدلات البطالة، حيث أصبحت المشاريع الصغيرة والمتوسطة تحتل المركز الثاني بعد القطاع الزراعي مباشرة، من حيث توليد فرص العمل، وأصبح إنتاجها يمثل حوالي ٥٠% من الإنتاج الصناعي، وتوظيف ما يتجاوز ٣٠ مليون عامل، ومن هنا احتلت هذه النوعية من المشاريع مكاناً بارزاً في الاقتصاد الهندي.

وتعرف المشاريع الصغيرة في الهند بالمشاريع التي لا تتجاوز تكلفتها ٦٥ ألف دولار أمريكي، أما المشاريع المتوسطة فهي التي لا تتجاوز تكلفتها ٧٥٠ ألف دولار أمريكي، ويضم قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الهند أكثر من ٥ ملايين وحدة صناعية.

هذا، وقد تعددت أشكال الدعم الحكومي لقطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تبلور في عدة محاور، من أهمها الآتي:

- **الحماية:** حيث أصدرت الحكومة الهندية قراراً بتخصيص ٨٠ سلعة استهلاكية تقوم بإنتاجها الصناعات الصغيرة والمتوسطة فقط؛ ومن ثم ضمنت لها عدم المنافسة من كيانات أكبر منها وبالتالي الحماية والاستقرار، وفي نفس الوقت سمحت الحكومة للصناعات الكبيرة بتصنيع السلع المخصصة للصناعات الصغيرة بشرط تصدير ٥٠% من منتجاتها للخارج مما يساهم في تحسين وضع ميزان المدفوعات والميزان التجاري، وتوفير العملة الصعبة والتواجد في الأسواق العالمية مثلما يحدث في صناعة البرمجيات.

- **التمويل:** أتاحت الحكومة المجال أمام المشاريع الصغيرة للحصول على قروض ائتمان بنسب فائدة منخفضة للغاية، لتلبية احتياجاتها التمويلية وتوفير السيولة اللازمة لها وبآجال مختلفة.

- **توفير البنية الأساسية لتلك المشاريع:** وفي مقدمتها التدريب وتطوير مهارات الإدارة والتكنولوجيا؛ وإقامة المجمعات الصناعية، فضلاً عن المساعدة في عنصر التسويق، والربط بين أصحاب الصناعات الصغيرة وبعضهم البعض، ومساعدتهم على أن يكونوا صناعات مغذية للمشاريع الكبرى، من خلال توفير البيانات والمعلومات والفرص المتاحة من خلال قاعدة بيانات متكاملة.

- **تتولى الحكومة الإشراف على هذا القطاع ومتابعته:** من خلال جهاز خاص يسمى "إدارة الصناعات الصغيرة والريفية"، والذي يهدف إلى إعداد وتنفيذ السياسة القومية في مجال تنمية وتعظيم دور مثل هذه المشاريع في الاقتصاد الهندى، ويعالج هذا الجهاز مشاكل الصناعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال إعادة صياغة القوانين والسياسات الخاصة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة، وتقديم الدعم المادي والفني لها. كما يقوم هذا الجهاز بإنشاء المعاهد الخدمية لتوفير الخدمات لها والقيام بعمليات التدريب، فضلًا عن إنشاء محطات اختبار الجودة، ومراكز البحث والتطوير لتوفير التكنولوجيا اللازمة ودراسات الجدوى المتخصصة.

- **أنشأت الحكومة صندوقاً للمساعدة في تطوير تكنولوجيا مشاريع الصغيرة**، وتحسين مستوى العمالة، وتقديم الدعم المادي، والفني لتطوير المنتجات، حيث رصدت له ٥٠ مليون دولار أمريكي، وبذلك استبدلت الحكومة الحماية من فرض رسوم وضرائب على المنتجات المستوردة إلى تقديم الدعم المادي والفني لتطوير المنتجات، وهذا بلا شك أكثر جدوى بالنسبة للاقتصاد القومي في الأجلين القصير والطويل.

- **توفير البنية الأساسية للمشاريع الصغيرة** من خلال إقامة المجمعات الصناعية الضخمة، التي تشمل شبكات توزيع الكهرباء والمياه والاتصالات والصرف الصحي ومراقبة التلوث، وإنشاء الطرق والبنوك والمواد الخام، ومنافذ التسويق والخدمات التكنولوجية.

- **وضع نظام للإعفاءات الضريبية** على أنشطة المشاريع الصغيرة والمتوسطة يتدرج عكسياً مع قيمة رأس المال المستثمر، بحيث تقل نسبة الإعفاء الضريبي تدريجياً مع الزيادة التدريجية في رأس مال المشروع الصغير. كما تقدم الحكومة العديد من المزايا والإعفاءات الضريبية وخدمات معينة للمشاريع الصغيرة، التي تقام في مناطق محددة، لتشجيع القطاع الخاص على تنميتها، وتحقيق التوازن في التنمية بين كافة أقاليم الدولة.

- **خلق نوع من التكامل بين المشاريع الكبيرة والصغيرة**، حيث ألزمت المشاريع الكبيرة بتقديم كافة المعلومات المتاحة للمشاريع

والمتوسطة والصغيرة. وتم الاتفاق مع الشركات الحكومية على أن تقوم الصناعات الصغيرة بالاشتراك في تصنيع ٣٠% من الأجزاء والمعدات الهندسية الثقيلة، و٤٥% من المعدات المتوسطة، و٢٥% من وسائل النقل، ٤٠ من المنتجات الاستهلاكية.

(٤) التجربة السنغافورية:

لعبت المشاريع الصغيرة والمتوسطة دوراً كبيراً وهاماً في دعم وسد احتياجات المشاريع الكبيرة، فقد قام بنك التنمية السنغافوري بتوفير المساعدات المالية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بسعر فائدة ثابت وأقل من الأسعار التجارية، وانضم إليها بعد ذلك عدد كبير من البنوك الأخرى.

وقد تجلى التعاون الواضح والاهتمام من قبل الحكومة في إنشاء قسم لتنشيط التجارة والصادرات تابع لها كانت مهمته مساعدة المصدرين وتقديم الدراسات عن الأسواق الدولية، كما يقوم بتنظيم المؤتمرات ووضع وتنظيم برامج تدريبية عن التجارة والأسواق الدولية واحتياجاتها.

(٥) التجربة الإيطالية:

تعتبر إيطاليا من أبرز دول الاتحاد الأوروبي التي تضم أكبر عدد من المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتتميز التجربة الإيطالية بسمة خاصة

ترتبط بتعريف المشاريع الصغيرة، فهذه المشاريع عبارة عن مجموعة متخصصة من المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر القائمة في منطقة جغرافية معينة، وتقوم بتصنيع منتج معين، بحيث تعمل المنشآت المشاركة في المجموعة الواحدة على أساس التعاون والتنسيق والتكامل فيما بينها، وتقسيم عملية الإنتاج إلى مراحل محددة، بحيث تكون كل مجموعة أو منشأة في المجموعة مسؤولة عن واحدة من تلك المراحل. ويتم دعم المنشآت الصغيرة من قبل جهات عديدة مثل: وزارة الصناعة التي تُعنى بوضع المعايير الحكومية الخاصة بتطوير المنشآت الصغيرة وتنسيق الأنشطة القومية وتوفير المساعدات المالية، وكذلك وزارة البحث العلمي التي تُعني بالجوانب المتعلقة بالأبحاث العلمية والتطبيقية وتطوير وسائل الإنتاج.

تسيطر المشاريع الصغيرة على البنية الإنتاجية للاقتصاد الإيطالي، ولدى ٤٥% من الشركات الإيطالية ١٠ عمال وأقل، وهذه النسبة أكبر مرتين من المعدل الأوروبي، ففي ألمانيا وفرنسا لا تتعدى هذه النسبة ٢٠%، وفي بريطانيا ٣٠%، وتساهم الشركات التي تشغل أقل من ٢٠ عامل في تحقيق ٤٢% من القيمة المضافة في الصناعة والخدمات غير المالية، أما عدد الشركات الضخمة التي تشغل أكثر من ٥٠٠ عامل أو موظف في إيطاليا فلا تتعدى ٢٠%، بينما تصل نسبة مثل هذه الشركات في ألمانيا وفرنسا وبريطانيا إلى ٣٣%.

(٦) التجربة البنغلاديشية:

تعتبر تجربة "بنك الفقراء" واحدة من أعظم التجارب المصرفية التي خاضتها بنغلادش حيث تم تأسيسه في عام ١٩٧٦، وذلك بهدف منح قروض للفقراء بدون ضمان لمساعدتهم على إقامة مشاريع صغيرة تدر عليهم دخلاً يساعدهم على تحسين أوضاعهم المعيشية.

وتقوم فكرة بنك الفقراء أساساً على منح الفقراء قروضاً متناهية الصغر لعمل مشاريع صغيرة يتكسبون منها، ويسددون ديونهم على أقساط، ويقوم البنك على مبدأ؛ أن التوظيف الذاتي للفقراء يعد حجر أساس لعملية التنمية، وكذلك مبدأ "ساعد الناس كي يساعدوا أنفسهم"، ويقوم أيضاً على فكرة الارتقاء بالفقير ومساعدته على بناء نفسه وتنمية حياته.

(٧) تجربة الولايات المتحدة الأمريكية:

لقد انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة واضحة بعد الحرب العالمية الثانية لدعم وتشجيع المنشآت الصغيرة، وقد وضعت الولايات المتحدة تعريفاً لهذه المنشآت مختلفاً باختلاف النشاط الذي تعمل فيه المنشأة.

وقد اتخذت الولايات المتحدة العديد من الخطط والبرامج الاستراتيجية لتحقيق التطور في قطاع المنشآت الصغيرة منها:

- إنشاء العديد من المنظمات الحكومية لمساعدة وتطوير المنشآت الصغيرة؛ مثل، إدراة المشاريع الصغيرة، وهي مؤسسة حكومية تم تأسيسها عام ١٩٥٣، وتختص الإدارة بتنفيذ السياسة القومية لإقامة وتنمية المشاريع الصغيرة، وتهدف إلى مساعدة أصحاب المشاريع الأمريكيين لإقامة وتشغيل مشاريع صغيرة ناجحة، وتقوم هذه الإدارة أيضاً بتزويد المشاريع الصغيرة بالخدمات الاستشارية والمساعدات المالية، وتساعد أيضاً في تقديم القروض لهذه المشاريع بشكل مباشر أو غير مباشر. فالقرض المباشر يتم بواسطة إدارة المشاريع الصغيرة نفسها، أما القرض غير المباشر فيتم عن طريق مؤسسة تسليف أخرى، ولكنها مضمونة من قبل إدارة المنشآت الصغيرة بنسبة ٩٠%.

- منح إعفاءات ضريبية للمشاريع الصغيرة بنسبة تصل إلى ٢٠%.

- مراكز تطوير المنشآت الصغيرة، بالإضافة إلى المعاهد والجامعات حيث تعمل على تقديم استشارات وحلقات نقاش وتدريب وغيرها.

- إنشاء برنامج في وزارة التجارة لتشجيع زيادة المشاريع الصغيرة في مجال التجارة الإلكترونية، حيث يتبع هذا القسم ١٠٥ مركز تنتشر في جميع أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية، وكان لهذا النشاط أثر في زيادة عدد المنشآت الصغيرة. وللتوسع في توفير المساعدات الإدارية والاستشارية لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في جميع الولايات على حد سواء، وأقامت إدارة الهيئة مركزاً في كل ولاية،

بالإضافة إلى وجود مؤسسة ريادية عامة أو خاصة تقوم برعاية هذا المركز وإدارة برامجه، كما قامت الهيئة بتأسيس مكاتب للقطاع الخاص ليجمع بين موارد القطاع الخاص وموارد إدارة المشاريع الصغيرة، لزيادة فعالية برامج الهيئة، خاصة فيما يتعلق بتوفير التدريب الإداري والنشرات الإرشادية، بالإضافة إلى قيامها بالمساعدة في الحصول على عقود حكومية، وعقود من الباطن، والقيام بتمويل صادرات هذه المشاريع، كما يتمثل دور تلك المراكز في الآتي:

- منح القروض للمشاريع الصغيرة غير القادرة على توفير تمويل ذاتي، وذلك بشروط معقولة وميسرة.
- مساعدة المشاريع الصغيرة في بيع منتجاتها وخدماتها للحكومة الفيدرالية.
- منح قروض للمشاريع القابلة للتأثر بالكوارث الطبيعية.
- مساعدة المشاريع الصغيرة في بيع منتجاتها وخدماتها للخارج.
- تطوير وتنمية المهارات الإدارية والفنية لأصحاب المشاريع الحاليين والمتوقعين، من خلال توفير برامج تدريبية.
- تقوم الإدارة بترخيص وتنظيم شركات الاستثمار الخاصة، التي تعنى بتقديم القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- دعم المرأة ومساعدة الأقليات من أجل زيادة مشاركتهم في ملكية مشاريع صغيرة ومتوسطة.

(٨) تجربة اندونيسيا:

تعتبر البطالة هي مصدر القلق الأكبر في اندونيسيا حيث يرتفع معدل الزيادة السكانية والقوى العاملة بوجه عام. إلا أن انخفاض معدلات النمو للمشاريع الكبيرة يحول دون تمكين هذه الصناعات من استيعاب القوى العاملة المتزايدة، في الوقت الذي أصبح فيه القطاع الزراعي أيضاً غير قادر على خلق فرص عمل كافية، لذلك اتخذت اندونيسيا بعض السياسات لتطوير المشاريع الصغيرة فيها، وذلك على النحو التالي:

- تحسين قدرة هذه المنشآت في مجال الصناعات الصغيرة والحرفية، والصناعات الزراعية وبيوت التجارة.
- زيادة وصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق العالمية، وزيادة الفرص التسويقية.
- توفير التمويل المشاريع.
- تقوية الإمكانيات الإدارية والتنظيمية.
- تقوية شبكات العمل والشراكة.

من خلال استعراضنا لتجارب مختلف الدول في تنمية وتطوير المشايع الصغيرة والمتوسطة، يمكن القول أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة قد حظيت برعاية كبيرة من قبل المؤسسات المحلية والحكومات، بإصدار التشريعات وصياغة السياسات التي حققت لها الاستقرار والحماية والنمو والتطور، وإنشاء المؤسسات والأجهزة التي

تقوم بإمدادها بالقروض اللازمة ومساعدتها على تسويق منتجاتها، وحمايتها من التعثر والإفلاس.

وقد انتهجت هذه الدول عدة سياسات لدعمها تتمثل على وجه الخصوص في الإعفاء من الضرائب، والنظم التمويلية المساندة، بالإضافة إلى التدريب والتأهيل والاستشارات الفنية والاقتصادية.

لقد تصدرت هذه المشاريع قائمة الإهتمام على المستوى العالمي، من حيث التشغيل والإنتاج، وسهولة التكيف والقدرة على التفاعل بمرونة مع متغيرات السوق في ظل الظروف غير المستقرة التي تعيشها المنظومة العالمية بشكل عام، الأمر الذي يجب أن يؤخذ بالاعتبار عند وضع سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف الأقطار، فمن ناحية أولى لا تستطيع هذه المشاريع النمو والتطور دون الدعم الحكومي المباشر لها في ظل التطورات العالمية وانفتاح الأسواق الدولية، وسيادة مبادئ المنافسة وآليات السوق الحرة، ومن ناحية اخرى، فهي تعمل على توفير فرص العمل والحد من البطالة، وهو بعد اجتماعي في غاية الأهمية خاصة في ظل استخدام الصناعات الحديثة للتكنولوجيا قليلة العمالة، فضلًا عن قدرتها على تغطية الطلب المحلي على المنتجات، وإحلال الواردات، وتوفير العملة الصعبة، وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات. لذا أصبح من الضروري العمل على زيادة فعالية هذه المشاريع وتذليل كافة الصعوبات التي تواجهها لتفعيل دورها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء.

المحور الثالث

واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة
في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تحتل المشاريع الصغيرة والمتوسطة مكانة متميزة ضمن أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فهي تعتبر النمط الغالب للمشروعات في هذه الدول، ويتوقع لهذه المشاريع أن تكون قاطرة للنمو الاقتصادي في هذه الدول خلال العقود القادمة، وأن تسهم في توفير العديد من فرص العمل اللازمة في ضوء الزيادة السكانية المطردة، ففي دولة الإمارات العربية المتحدة تمثل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ما نسبته ٩٠% من إجمالي عدد مؤسسات الأعمال، وتوظف نحو ٨٥% من إجمالي قوة العمل، وعلى الرغم من ذلك فإن إسهام المشاريع الصغيرة والمتوسطة تشكل حوالي ٣٠% فقط من الناتج المحلي، وفي المملكة العربية السعودية تشكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة حوالي ٩٣%، من إجمالي الشركات وتستوعب نحو ٢٧% من إجمالي العمالة، ومع ذلك تمثل مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ٣٣% فقط، وهي مساهمة ضعيفة بالنسبة إلى ما تشكله هذه المشاريع من العدد الإجمالي للشركات، ولتركيز المملكة على التنويع الاقتصادي ومقارنة بالدول المتقدمة، والتي تسهم فيها المشاريع الصغيرة والمتوسطة بما لا يقل عن ٥٠% من الناتج المحلي الإجمالي، وتمثل هذه المشاريع حوالي ٧٠%، من إجمالي المؤسسات العاملة في سلطنة عُمان التي تعمل على دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في عدة قطاعات وهي" الزراعة، والأسماك، والصناعة، والخدمات والسياحة"، وبالنسبة إلى بقية دول المجلس تحتل المشاريع الصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة من إجمالي المشاريع ففي دولة قطر، ومملكة البحرين وسلطنة عُمان تمثل ٩٢%، بينما تنخفض في

الكويت لتصل إلى ٧٨%. (بحسب بيانات منظمة الخليج الاستشارات الصناعية "جويك").

ويختلف تعريف ومفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من دولة إلى أخرى، وفقاً لاختلاف إمكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية مثل درجة التصنيع وطبيعة مكونات وعوامل الإنتاج الصناعي، ونوعية الصناعات الحرفية التقليدية القائمة قبل الصناعة الحديثة، والكثافة السكانية، ومدى توافر القوى العاملة، ودرجة تأهيلها، والمستوى العام للأجور والدخل وغيرها من الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية التي تحدد ملامح وطبيعة الصناعات القائمة فيها، ويختلف التعريف وفقاً للهدف منه، وهل هو للأغراض الإحصائية أم للأغراض التمويلية أم لأية أغراض أخرى.

وتجدر الإشارة إلى أنه في الدول الخليجية يتم استخدام أكثر من معيار في التعريف الواحد، للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتتباين تعاريفات المشاريع الصغرى والصغيرة، والمتوسطة ويمكن التعرض إلى التعاريف المعتمدة في بعض البلدان الخليجية في الجدول الرقم (٢) سالف الذكر.

كما أن بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية حريصة على زيادة عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة خاصة في المملكة العربية السعودية وعمان والإمارات، وبالرغم من ذلك وكما يتضح من الشكل الرقم (١)، يلاحظ أن حجم الاستثمارات في الصناعات الصغيرة والمتوسطة متدن جداً، فقد بلغ حجم الاستثمارات في الصناعات الصغيرة والمتوسطة

نحو ٤,٢% من إجمالي الاستثمارات في القطاع الصناعي في دول المجلس عام ٢٠١٢.

الشكل رقم (١)
إجمالي الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول المجلس عام ٢٠١٢

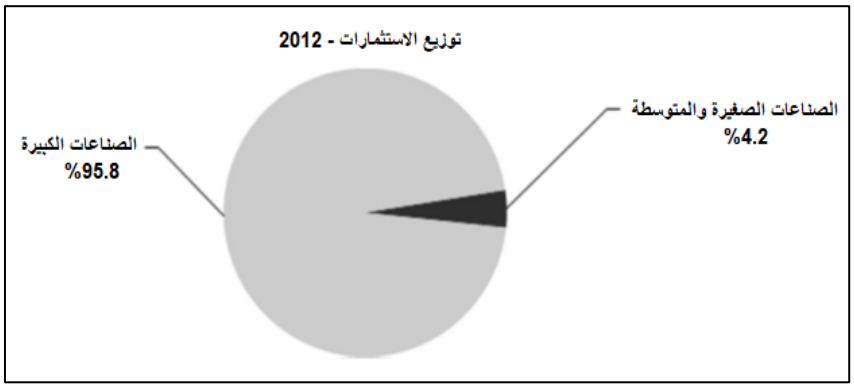

المصدر: قاعدة بيانات منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (جويك)

لذا فهناك حاجة إلى زيادة الاستثمارات في المنشآت الصغيرة والمتوسطة أسوة بالدول المتقدمة. ويشوب الحرص على زيادة عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة في بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية قدرٌ من الحذر، ذلك خوفاً من أن يكون التوسع فيها جالباً لمزيد من العمالة المتعاقدة الأجنبية، وهو أمر تحرص سياسات التشغيل في المنطقة على تجنبه خاصة في" عُمان والمملكة العربية السعودية"، وفي نفس الوقت هناك رغبة في الانفتاح على مزيد من الاستثمارات الأجنبية كبيرها ومتوسطها خاصةً في كل من "الإمارات، والسعودية، وعُمان، وقطر"، فضلاً عن الدعوة الدائمة إلى الاستثمار القائمة في البحرين ولكن يلاحظ بأن دولة الكويت لا تزال تعاني من بعض القيود بشأن جذب الاستثمار الأجنبي لها.

فقد شكلت العمالة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة كما يتضح من الشكل الرقم (٢) ما نسبته ٤٦,١% من إجمالي العمالة في تلك المنشآت، وهي نسبة متوسطة نسبياً خاصة أن معظمها من العمالة الوافدة، فدول المجلس بحاجة إلى رفع نسب العمالة الوطنية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة لمواجهة مشكلة البطالة ولتحقيق أهداف التنمية.

الشكل رقم (٢)
إجمالي القوى العاملة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة
في دول المجلس عام ٢٠١٢

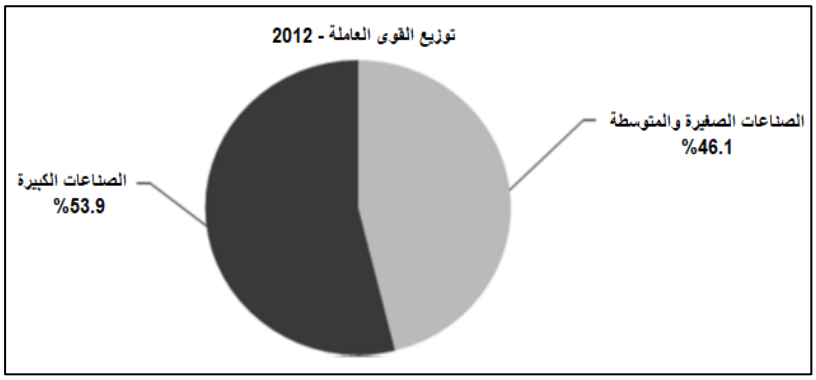

المصدر :قاعدة بيانات منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (جويك)

وتتصدر دولة "الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين" دول المجلس في نسبة عدد المنشآت الصناعية الصغيرة إلى إجمالي المنشآت الصناعية في هذه الدول، حيث شكلت في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة حوالي ٨٥,٥% لعام ٢٠١٢، وفي مملكة البحرين ٨١,٨% كما يتضح في الجدول رقم (٤).

الجدول رقم (٤)
عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة (الصناعية) المسجلة في دول المجلس عام ٢٠١٢

فئات المنشآت	المنشآت الصغيرة		المنشآت المتوسطة	المنشآت الكبيرة		
الدولة	عدد المنشآت	نسبة مئوية	عدد المنشآت	نسبة مئوية	عدد المنشآت	نسبة مئوية
البحرين	٦٤٧	٨١,٨	٧٧	٩,٧	٦٧	٨,٥
الكويت	٣٦٥	٥٢,١	١٦١	٢٣	١٧٥	٢٥
عُمان	١١٣٦	٧٥,٩	١٩٢	١٢,٨	١٦٨	١١,٢
قطر	٤١٣	٥٨,٢	١٤٣	٢٠,١	١٥٤	٢١,٧
السعودية	٢٩٦٧	٤٩,٨	١٤٥٣	٢٤,٤	١٥٣٥	٢٥,٨
الإمارات	٤٧١٢	٨٥,٥	٤١٨	٧,٦	٣٨٢	٦,٩
المجموع	١٠٢٤٠	٦٧,٥	٢٤٤٤	١٦,١	٢٤٨١	١٦,٤
المصدر : قاعدة بيانات منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (جويك)						

هذا، وتقوم المرأة الخليجية بدور متميز وخلاق في إقامة وتطوير المنشآت خاصة المتوسطة منها، وتشير دراسة للبنك الدولي أن ٢٥% من الأعمال في بلدان الخليج تملكها نساء، وينتظر أن يزداد هذا الدور أهمية في المستقبل لما حظيت به المرأة في هذه المنطقة من فرص للتعليم وتجربة الأعمال في مناخ متسامح ومنفتح، ومنذ عام ٢٠٠٥ كان هناك ٢٩,٧ ألف صاحبة عمل في السعودية، وفي عام ٢٠٠٨ كان هناك ١٢ ألف سيدة عضو في مجلس سيدات الأعمال في الإمارات لهن ١١ ألف مشروع بقيمة ١٢,٥ مليار درهم إماراتي، كما أن ثلث المنشآت في الإمارات التي يفوق عائدها السنوي ١٠٠ ألف دولار (لكل منشأة) تعود ملكيتها إلى نساء.

المحور الرابع

معوقات نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

معوقات نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة
في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

تعاني المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من مجموعة من التحديات العامة التي تواجهها هذه المنشآت في الكثير من دول العالم، إلا أن ثمة تحديات خاصة تواجهها تلك المنشآت في دول المجلس. وقد ناقشت بعض الدراسات والتقارير أهم المعوقات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة بشكل عام، وفي الدول العربية بشكل خاص. حيث ناقش Dahi في عام ٢٠١٢ أهم التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، حيث قسمت الدول العربية إلى مجموعتين الأولى تمثل دول المجلس GCC Countries والمجموعة الأخرى بقية الدول Non-GCC Countries. وبين أن أهم المعوقات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دول المجلس الحصول على التمويل، وغياب استراتيجية واضحة لهذه المنشآت، وندرة الموارد البشرية الماهرة، وتدني مستوى القدرات التكنولوجية، وضعف أساليب الإنتاج، وضعف القدرات الإدارية والتسويقية لهذه المنشآت، وعدم وجود أطر تنظيميه لها. وتوصل تقرير IFC في عام ٢٠١٢ إلى ذات النتائج إلا أنه أشار إلى بعض المعوقات والتحديات الخاصة بدول المجلس بشكل عام. وسيتم فيما يلي استعراض أهم التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دول المجلس، علماً بأن تسلسل هذه التحديات لا يعكس بأي شكل من الأشكال أهميتها وقوة تأثيرها على مسيرة تلك المنشآت التنموية. ومن تلك المعوقات والتحديات ما يلي:

(١) مشكلة الحصول على التمويل:

على الرغم مما تؤكده الكثير من الدراسات حول العلاقة الطردية بين توفر التمويل ونمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة، إلا أن الجهود المبذولة من قبل كافة المؤسسات ذات العلاقة تيسير عملية الحصول على التمويل ما زالت دون التوقعات. لذا يعتبر الحصول على التمويل اللازم من أبرز التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة عالمياً، وعلى وجه التحديد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (من ضمنها دول مجلس التعاون GCC)، حيث تفتقر ٦٣% من المنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة إلى القدرة على الحصول على التمويل اللازم. وتقدر الفجوة التمويلية Financing Gap لهذه المنشآت في هذه المنطقة بحوالي من 210 إلى ٢٤٠ مليار دولار. أما الفجوة التمويلية من مصادر التمويل الرسمية فتقدر بحوالي من ١٦٠ إلى ١٨٠ مليار دولار، كما قدرتها IFC في عام ٢٠١٢، ويشير تقرير للبنك الدولي/اتحاد البنوك العربية –وبعد إجراء مسح لحوالي ١٣٠ بنك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – إلى أن ٨% فقط من التسهيلات الممنوحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تذهب للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتنخفض هذه النسبة إلى ٢% في حالة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مجتمعة. وعلى الصعيد القُطري، كانت نسبة التسهيلات الممنوحة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى مجموع التسهيلات في عام ٢٠١١ – آخر بيانات متاحة – حوالي ٠,٥% في قطر، وحوالي ١% في البحرين وحوالي ٢% في كل من السعودية والكويت وعمان، بينما بلغت هذه النسبة ٤% في الإمارات.

وتشير الكثير من الدراسات إلى أن البنوك تتردد عند اتخاذ قرارات تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة بسبب ما يرافق هذه القرارات من

مخاطرة، لاسيما وأن الكثير من الطلبات لا تحقق الشروط العامة للحصول على التمويل. وتعتبر قضية الضمانات (نوعها وحجمها) من أهم المسائل التي تعيق تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث أن أصول المنشأة غالباً ما تكون غير كافية كضمان خصوصاً في حالة القروض الكبيرة، لاسيما وأن البنوك تطلب ضمانات بقيمة أكبر بكثير من قيمة القرض. أما فيما يتعلق باستخدام العقار كضمان في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فهو غير فعال ولا تفضله البنوك لأن المحاكم في دول المجلس تتردد – أخلاقياً ودينياً واجتماعياً – في طرد المواطنين من مساكنهم في حالة عدم قيامهم بتسديد ما عليهم من التزامات مالية. أما فيما يتعلق بكلفة التمويل الذي تحصل عليه المنشآت الصغيرة "سعر الفائدة" من البنوك فهو غالباً أعلى من سعر الفائدة السائد في السوق أو الذي تدفعه المنشآت الكبيرة، وذلك بسبب ارتفاع نسبة المخاطرة المرافقة للمنشآت الصغيرة من وجهة نظر البنوك. ويحد ارتفاع سعر الفائدة من ربحية المنشأة وقدرتها على النمو والتوسع. ومن العوامل التي تؤثر في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة على وجه التحديد هي الممارسات والقيود المحاسبية، حيث نجد أن معظم المنشآت الصغيرة والمتوسطة هي منشآت فردية لا يتم فيها الفصل بين الشركة والأصول الشخصية لصاحبها، وأن كافة الأمور المحاسبية تعتبر من الأمور الشخصية التي يجب عدم الاقتراب منها، كما يصعب تدقيقها، بل تؤخذ كما هي من المصدر. وعليه، فإن ميزانيات هذه المنشآت تكون غير دقيقة، ولا يمكن للبنك الركون إليها عند اتخاذ قرار التمويل. وبذلك تتلخص مشكلة التمويل بارتفاع حجم الضمانات المطلوبة وارتفاع سعر الفائدة، إضافة إلى شروط التمويل المعقدة والإجراءات الطويلة، وضعف متانة الأنظمة المحاسبية المستخدمة في هذه المنشآت، وفي هذا المجال لابد من الإشارة إلى أن ثمة لاعبين كثر – غير البنوك – في مجال تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ومن أهمهم المؤسسات

المتخصصة بتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحكومية وغير الحكومية.

(٢) تحديات تتعلق بسوق العمل:

يتميز الداخلون الجدد إلى سوق العمل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بعدد من الخصائص، من أهم هذه الخصائص تفضيل المواطنين للوظائف الحكومية على الوظائف في القطاع الخاص. ويعود ذلك لأسباب تتعلق بمستوى الأجور، ومستوى الأمان الوظيفي، ومستوى المنافع الإضافية غير الأجور (وهي أعلى في القطاع الحكومي منها في القطاع الخاص)، وساعات العمل، وحجم الأعباء المطلوبة (وهي أقل في القطاع الحكومي منها في القطاع الخاص). ومن جانب آخر، فإن ضعف توافر الخبرة اللازمة لإدارة المنشأة قد تسبب لمعظم المواطنين الذين يعملون لأول مرة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة نوعاً من الإحباط أو الفشل، الأمر الذي يجعل الوظيفة الحكومية الخيار الأفضل والأسلم. ومن الخصائص الأخرى لسوق العمل التي لا يمكن تجاهلها سيطرة العمالة الوافدة على غالبية الوظائف وفرص العمل في القطاع الخاص، وهذا يجعل عملية خلق وظائف للمواطنين ودخول المواطنين إلى سوق العمل عملية صعبة للغاية بسبب سيطرة وتحكم العمالة الوافدة على السوق بطرق مباشرة وغير مباشرة. وفي قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، تزداد حدة هذه المشكلة، حيث أن الأجور فيها أقل من الأجور في المنشآت الكبيرة العاملة في القطاع الخاص، وهذا يزيد المواطنين بعداً عن هذه المنشآت. ليس هذا فحسب، فإن بيئة العمل وجودة الوظائف ومستوى الأمان الوظيفي في المنشآت الصغيرة والمتوسطة أقل جاذبية للمواطنين. كما أن التوزيع النسبي

للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية يشير إلى تركزها في النشاطات الإنتاجية (التجارة والبناء والتشييد)، وهي من النشاطات غير الجاذبة والتي لا يفضلها المواطنون الخليجيون تحت أي حال من الأحوال. ويمكن التحقق من أهمية هذه المشكلة إذا نظرنا إلى التدني الواضح في نسبة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تشغيل الشباب في دول المجلس مقارنة بالدول الأخرى العربية وغير العربية حيث لا تصل هذه النسبة في أحسن حالاتها إلى ٤%. لذا فإن أية جهود في هذا المجال يجب أن تركز على توجيه المواطنين لتأسيس المنشآت الصغيرة وإدارتها (العمل في الإدارة) وليس العمل في مجال الإنتاج، وفي هذه الحالة يصبح هناك فرصة للوصول إلى بعض النتائج المرجوة.

(٣) معوقات تتعلق بالإدارة وضعف التوجه للابتكار:

يقوم الكثير من المواطنين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بتوكيل إدارة المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي يملكونها إلى العمالة الوافدة، الأمر الذي ينعكس سلباً على قدرة أصحاب هذه المنشآت من المواطنين على الابتكار، ويقلل من فرصة اكتسابهم المهارات اللازمة للتطور والإبداع. إن قبولهم – أي المواطنين – لهامش ربح منخفض مقابل تقديم جهود بسيطة، وتخوفهم من مخاطر أي عملية توسع وتطوير للمنشآت سيجعل عملية الابتكار في المنشآت الصغيرة والمتوسطة أكثر صعوبة ويقلل من فرص نمو هذه المنشآت بسبب ضعف قدرتها على تطبيق نماذج جديدة للأعمال. وقد يضعف قدرة هذه المنشآت على خلق المزيد من الوظائف ذات الأجور المرتفعة والجودة العالية.

(٤) صغر حجم السوق وصعوبة الوصول إلى الأسواق:

تعتمد غالبية المنشآت لاسيما المنشآت التجارية الصغيرة على ما يسمى سوق المنطقة، بحيث يصعب وصولها في كثير من الأحيان إلى السوق المحلي مع استحالة وصولها إلى الأسواق الخارجية، بسبب طبيعة السلعة أو الخدمة التي تنتجها هذه المنشآت، أو بسبب انعدام قدرتها على المنافسة للوصول إلى الأسواق، أو بسبب عدم توفر رأس المال اللازم للتوسع والانتشار، أو نتيجة لنقص المعلومات، وضعف توفر الدعم المؤسسي والفني في هذا المجال وارتفاع تكاليف الوصول إلى هذه الأسواق. ويحرم صغر حجم السوق ومحدودية الوصول إلى الأسواق الكثير من المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من وفورات الحجم ومن زيادة ربحيتها مما يحد من قدرتها على التوسع.

(٥) صعوبة الحصول على الأراضي والمواقع اللازمة للاستثمار:

يشير القائمون على اتحاد الغرف الصناعية إلى أن الحصول على أرض صناعية في مكان مناسب، وبالمساحة المطلوبة، وبسعر معقول من الأمور الصعبة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. لذا فإن ارتفاع أسعار الأراضي يعتبر من أهم التحديات التي تواجه المنشآت الصناعية، بحيث أصبح الحصول على أرض شغلهم الشاغل باستثناء المملكة العربية السعودية التي تعمل على توفير الأرض وبمساحات كبيرة من أجل جذب المستثمرين إلى المناطق الصناعية التي خصصت لهم. وتجدر الإشارة إلى ارتفاع تكلفة الأرض والموقع تزيد من التكاليف الرأسمالية، وتزيد من الاحتياجات التمويلية والفجوة التمويلية وتقلل من

معدلات الربحية. وقد يؤدي ارتفاع التكاليف الرأسمالية بالكثير من المستثمرين إلى صرف النظر عن الاستثمار لاسيما في ظل عدم توفر التمويل أو صعوبة الحصول عليه.

(٦) ظاهرة التستر:

تعتبر هذه المشكلة من أهم المشاكل الخاصة بقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون بشكل عام، ونادراً ما تجدها في الدول العربية الأخرى. وتشير بعض الدراسات إلى أن حالات التستر في دول المجلس تقدر بحوالي ٢٥٠ ألف حالة وتشكل ٣٣% من المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون، وتتمثل هذه المشكلة في الحالات التي فيها تسجيل المنشأة من قبل مواطني دول المجلس، في الوقت الذي يكون تمويل وإدارة هذه المنشأة بالكامل من قبل عمال وافدين متخصصين في مجال عمل هذه المنشأة، وذلك باتفاق الطرفين. يقوم العامل الوافد – المستثمر المستتر– بكافة الأنشطة التأسيسية والتشغيلية والتسويقية والإنتاجية والتطويرية، أما المواطن فليس له دور يذكر سوى في الأمور القانونية ويحصل مقابل ذلك على نسبة معينة من المبيعات أو الأرباح حسب الاتفاق. وتنتشر هذه الظاهرة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة بسبب صغر رأس المال المطلوب في كثير من الأحيان، والذي يكون المستثمر المستتر قادراً على توفيره، ونادراً ما تنتشر هذه الظاهرة في المنشآت الكبيرة بسبب ما يرافق ذلك من مخاطرة. وقد يلجأ بعض المغتربين لهذه الظاهرة إذا كان حجم رأس المال المطلوب متوفر لديهم، وتربطهم علاقة جيدة بأحد المواطنين الذي يرغب بخوض مثل هذه التجربة.

وتعتبر ظاهرة التستر أكثر انتشاراً في دول المجلس الأغنى أي ذات معدل الدخل المرتفع مثل "قطر، والإمارات، والكويت". ويعود انتشار هذه الظاهرة إلى أسباب تتعلق بقوانين الاستثمار التي تمنع المغتربين من تسجيل الشركات أو الاستثمار في بعض القطاعات بدون شريك من المواطنين، وبعض الدول تمنع ذلك بشكل مطلق. كما قد تظهر نتيجة لعدم رغبة المواطنين بتحمل أي شكل من أشكال المخاطرة، بل يفضلون أن يحصلوا على حصة ثابتة ومعروفة من المبيعات والأرباح لاسيما إذا كانوا غير متفرغين للعمل ولا يستطيعون التفرغ. وقد تظهر كذلك بسبب رغبة أصحاب هذه المنشآت الحصول على كافة أشكال الدعم المقدم للرياديين والمبادرين والمستثمرين من المواطنين. وتعكس هذه الظاهرة تدني مستوى الروح الريادية لدى كثير من مواطني دول المجلس، وابتعادهم عن أي وظيفة غير حكومية حتى لو طال انتظار الأخيرة لشهور أو سنوات.

وتعمل هذه الظاهرة على زيادة معدل البطالة الاختيارية، وتزيد من حجم الاقتصاد الخفي، وتعمل على تقويض كافة الجهود التي تبذلها المؤسسات المعنية بتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات، والتي تُعنى بالريادة والمبادرين من المواطنين. وتعيق هذه الظاهرة عمل مؤسسات الدعم الفني التي تعنى بشكل رئيسي بالرياديين المحليين، وتجعل الدعم يصل إلى غير مستحقيه، وتقتل طموح المواطنين وتقلل من انخراطهم في برامج التدريب المعنية بإدارة المنشآت وتطويرها، وتتحول فرص العمل الناشئة عن ذلك النشاط لعمالة وافدة قد تكون غير شرعية الأمر الذي يحرم المواطن من تلك الفرص. ويحرم انتشار هذه الظاهرة المجتمع من فرص تحول تلك المنشآت إلى منشآت كبيرة قابلة للنمو والتطور ترفد النمو الاقتصادي الوطني. كما أنها تسهل على المنشآت والمستثمر المستتر الخروج من المساءلة عن تعيين عدد من العمالة

المحلية أي من المواطنين. كما تساهم عملية التستر في زيادة حجم الحوالات الخارجية مما يقلل حجم الاحتياطي من العملات الصعبة، ويقلل حجم السيولة في الجهاز المصرفي، كما يقلل من حجم الضرائب المتحصلة بسبب التهرب الضريبي. ومما يزيد من خطورة هذه الظاهرة كونها غير قانونية فلا يوجد إحصاءات رسمية عنها ومما يجعل التعامل معها وآليات علاجها أقل تأثيراً. وأخيراً نستطيع القول أن انتشار ظاهرة التستر يضر بالمبادرين الحقيقيين وأصحاب بعض المنشآت من المواطنين الذين لا يستطيعون المنافسة في أسواق يسيطر عليها مجموعات وشبكات من العمالة الوافدة المتخصصة في مجال عملهم.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أنه لا يمكن تجاهل دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي يمتلكها المغتربون في دعم الإنتاج والتشغيل، لكن لا بد من السعي الجاد لمحاربة هذه الظاهرة بشكل يعود بالنفع على الاقتصاد على المستويين الكلي والجزئي، وقد يتم ذلك من خلال استهداف بؤر انتشار وتركز هذه الظاهرة، وتنظيم الحملات التفتيشية والبحث في الأسباب الحقيقية ومحاولة التغلب عليها. وتجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد دراسات ميدانية تفصيلية تحليلية تناقش هذه الظاهرة وحجمها وأسبابها ونتائجها.

(٧) الحصول على العمالة الماهرة:

تعاني الكثير من المنشآت الصغيرة والمتوسطة من مشكلة الحصول على العمالة المؤهلة والمدربة، حيث تقوم المنشآت الكبيرة التي تعمل في ذات المجال باستقطاب العمالة المدربة من خلال إغرائهم برواتب أعلى وميزات أفضل. ويرتبط ذلك بعدم قدرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على

زيادة تكاليفها التشغيلية، مع عدم وجود هيكل تنظيمي واضح وطويل الأمد لديها، وعدم وجود سياسة واضحة للموارد البشرية، وتدني مستوى جودة الوظائف فيها. كما أن ارتفاع تكاليف التدريب يقلل من توجه هذه المنشآت إلى سوق التدريب، وينعكس كل ذلك سلباً على مستوى ولاء العاملين في هذه المنشآت، ويزيد من معدلات ترك العمل.

(٨) البيروقراطية الحكومية وبيئة ممارسة أنشطة الأعمال:

تعتبر البيروقراطية الحكومية في إتمام عملية الاستثمار في كافة مراحلها، وتعدد المؤسسات الحكومية ذات العلاقة التي يجب زيارتها للحصول على موافقات منها، وطول الإجراءات والوقت اللازم لإتمامها من أهم معوقات تأسيس المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وتزداد حدة هذه المشكلة في الدول النامية التي لا تسعى بشكل جاد ومستمر إلى زيادة سهولة ممارسة أنشطة الأعمال. ويعتمد مدى سهولة ممارسة أنشطة الأعمال على ما تحققه الدولة من تقدم في عدد من المؤشرات التي ترتبط بحياة عمر المنشأة من مرحلة ما قبل التأسيس إلى مرحلة التطوير أو الإفلاس والتصفية، وهذه المؤشرات هي مؤشر البدء بالنشاط التجاري، ومؤشر استخراج تراخيص البناء، ومؤشر توصيل الكهرباء، ومؤشر تسجيل الملكية، ومؤشر الحصول على الائتمان، ومؤشر حماية المستثمر، ومؤشر دفع الضرائب، ومؤشر التجارة عبر الحدود، ومؤشر إنفاذ العقود، ومؤشر تسوية حالات الإعسار. وينطوي كل مؤشر على عدد من المعايير، كما يعرضه تقرير ممارسة الاعمال العالمي الصادر عن البنك الدولي.

(٩) ضعف القدرة على المنافسة:

شراسة المنافسة من قبل المنتجات المستوردة بسبب انفتاح السوق على الاستيراد، مع قصور الحماية الجمركية. مما يزيد من حدة مشكلة تدني مستوى ولاء المستهلكين للسلع المحلية، وتفضيلهم للمنتجات المستوردة.

(١٠) المعوقات الإدارية والإجرائية:

تتمثل في ضعف الخبرات الإدارية، وافتقار معظم المنشآت الصغيرة للهيكل التنظيمي السليم، والذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى خلق الكثير من المشاكل مثل ضعف القدرة على الفصل بين الإدارة والملكية، وعدم الربط بين السلطة والمسؤولية.

(١١) قلة خدمات الدعم الفني المقدمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة:

خاصة في مجالات إكساب مهارات ومقومات العمل لأصحاب هذه المنشآت أو العاملين فيها، يضاف إلى ذلك عدم تأهيل هذه المنشآت لإنتاج مخرجات مطابقة للمواصفات العالمية. ومن أهم الخدمات التي يمكن أن تقدمها مؤسسات الدعم الفني الاستشارات الإدارية، وتطوير عمليات التسويق، وتصميم الموقع الالكتروني، وتطوير الموارد البشرية، الاستشارات المالية، ودراسة الجدوى، والتحليل المالي، وتطوير نظم المعلومات الإدارية، وتطوير المنتج وأساليب الإنتاج، واستشارات في القضايا البيئية، واستشارات

في مجال إدارة الطاقة، وخدمات استشارية متعلقة بالتصدير والوصول إلى الأسواق، وخدمات استشارية متعلقة بالوصول إلى الأسواق المحلية، والمشاركة في المعارض التسويقية، والتدريب المهني المتخصص، والوصول إلى مصادر التمويل، والبحوث والدراسات التطبيقية وإعداد الاستراتيجيات وخطط العمل. وتتمثل هذه المشكلة بصعوبة الحصول على خدمات الدعم الفني، وارتفاع التكاليف المباشرة وغير المباشرة للحصول على خدمات الدعم الفني، وتمييز مؤسسات الدعم الفني بين المنشآت الصناعية حسب الحجم ومجال الإنتاج الصناعي والموقع الجغرافي، وقصور مراعاة مؤسسات الدعم الفني الأولويات والاحتياجات الأساسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وضعف التنسيق والتشبيك بين مؤسسات الدعم الفني، وغرف الصناعة والتجارة.

(١٢) ضعف الدراسات والبحوث:

محدودية الدراسات الميدانية القطاعية والمسوحات الخاصة بهذه المنشآت الموجهة للمؤسسات ذات العلاقة لدعم وتنمية دور المنشآت الصغيرة في الاقتصاد الوطني.

(١٣) ضعف الارتباط والتكامل:

ضعف الروابط والتكامل بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمنشآت الكبيرة، وفجائية القرارات واللوائح التي تصدرها الجهات المعنية، وتدني مستوى المشتريات الحكومية.

المحور الخامس

المؤسسات والبرامج المعنية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

المؤسسات والبرامج المعنية بالمشروعات الصغيرة والمتوسط في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

في إطار السعي للتغلب على التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فقد تبنت دولة المجلس قوانين تختص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتقدم لها معاملة تفضيلية، إلى جانب توفير مصادر التمويل اللازمة، كما عملت على إفساح المجال أمام هذه المنشآت لدخول السوق ومنافسة المنشآت الكبيرة. وتتمثل أبرز أشكال الدعم الحكومي في دول المجلس لهذا النوع من المنشآت في توفير التمويل اللازم للمنشآت الصغيرة بطرق مختلفة مثل منح مالية للمنشآت أو قروض دون فائدة أو بفائدة منخفضة، بالإضافة إلى أشكال أخرى من الدعم كخدمات الاستشارات المالية والإدارية، من خلال إنشاء هيئات ومؤسسات متخصصة لذلك، **مما أدى إلى فصل هذه الاختصاصات عن وزارات العمل في دول المجلس.**

ومن أجل مزيد من التوضيح، نورد فيما يلي أهم المؤسسات المعنية بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة بدول مجلس التعاون (على سبيل المثال لا الحصر)، وذلك على النحو التالي:

أولاً: دولة الكويت:

هناك العديد من الهيئات المؤسسات الداعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت، نذكر منها:

- **الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة**

في شهر إبريل لعام ٢٠١٣، أصدرت حكومة دولة الكويت قانون رقم ٢٠١٣/٩٨ بخصوص إنشاء صندوق باسم "الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، وذلك بهدف تقديم الدعم لفئة الشباب، ومحاربة البطالة، وتمكين القطاع الخاص لتحقيق النمو الاقتصادي في دولة الكويت. الصندوق الوطني هو مؤسسة عامة مستقلة برأس مالي قدره ملياري دينار كويتي، تُطور وتُمول المشاريع الصغيرة والمتوسطة المُجدية والمملوكة من قِبل كويتيين بنسبة تصل إلى ٨٠% من رأس المال. وتتمحور رؤية الصندوق في بناء مجتمع ريادي يُحفّز أصحاب المشاريع على الإبداع ويُحقق فرص التنمية الاقتصادية في دولة الكويت.

- **الهيئة العامة للاستثمار: الشركة الكويتية لتطوير المنشآت الصغيرة:**

أسست الهيئة العامة للاستثمار الشركة الكويتية لتطوير المنشآت الصغيرة عام ١٩٩٧ لإدارة المحفظة التي سميت "بمحفظة صندوق الاستثمار الوطني" بغرض المساعدة على تنمية الاقتصاد الوطني من خلال إقامة المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمشاركة مع المواطنين الكويتيين. وقد خصصت الهيئة لهذه الشركة حوالي ١٠٠ مليون دينار كويتي. حيث تهدف الشركة إلى غرس مبادئ العمل الحر لدى الشباب الكويتي، كما تساعدهم في تحويلهم أفكارهم الريادية إلى واقع من خلال دعم تأسيس مشاريع صغيرة ومتوسطة. وتساهم الشركة في تأسيس المنشآت التي لا تزيد تكلفتها عن مبلغ ٥٠٠ ألف دينار كويتي على أن لا

تتجاوز مساهمة الشركة عن ٨٠% من إجمالي تكلفة المشروع، ويتم تعيين المبادر مديراً للمنشأة ويتقاضى راتباً شهرياً لقاء عمله. وتشترط الشركة أن يكون المبادر كويتياً، وألا يقل عمره عن ٢١ سنة، وأن يكون متفرغاً تماماً للعمل في المنشأة، وأن تتوفر لدية الكفاءة الإدارية والفنية اللازمة لإدارة المنشأة بشكل فعال. ومن أجل المساعدة في تحقيق أفضل معدلات الأداء، تقوم الشركة بدراسة وتقييم الجدوى الاقتصادية للمشروع، وتقدم حوافز أداء تصل إلى ٦٠% من أرباح المنشأة للمبادر بالإضافة إلى ما يستحقه من أرباح مقابل حصته في رأس مال المشروع. كما أن الشركة تتحمل مخاطر المنشأة ولا تتطلب تقديم أي ضمانات، وتقدم تسهيلات خاصة لمنشآت المهنيين من أجل تشجيع التعليم والعمل المهني.

- **بنك الكويت الصناعي: محفظة التمويل الحرفي والمنشآت الصغيرة:**

تأسست محفظة تمويل الحرفي والمنشآت الصغيرة بموجب القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٩٨ برأسمال ٥٠ مليون دينار كويتي لمدة ٢٠ عاماً، وذلك بهدف تمويل الأنشطة الحرفية والمنشآت الصغيرة الكويتية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. ويتم إدارة المحفظة من قبل بنك الكويت الصناعي نيابة عن حكومة الكويت. وتهدف المحفظة إلى تشجيع مبادرات الشباب الكويتي وتحسين مستوى مهاراتهم الإدارية والفنية والمهنية، وتنويع الإنتاج وزيادته. كما تهدف إلى غرس قيم العمل الحُر في نفوس الشباب الكويتي والمحافظة على الحرف والمهارات التراثية. وتمول المحفظة النشاطات الحرفية، كما تمول تأسيس المنشآت الصغيرة (التي لا يزيد رأسمالها عن ٥٠٠ ألف دينار كويتي)، والمنشآت التجارية بكافة أحجامها.

وتقدم المحفظة تمويلاً للمبادرين يصل إلى ٤٠٠ ألف دينار كويتي بضمان أصول المشروع، كما تمول المنشآت الجديدة لحد يصل إلى ٨٠% من قيمة المنشأة (٤٠٠ ألف دينار كويتي كحد أعلى)، وتمنح المستفيدين فترة سماح تصل إلى ٣ سنوات في حالة المنشآت الجديد. كما تقوم الشركة بتقديم القرض الحسن والذي يصل إلى ٢٥ ألف دينار كويتي لمقابلة مصاريف التشغيل المدفوعة على أساس شهري. وكشرط رئيسي من شروط التمويل يجب أن تتوفر دراسة جدوى متكاملة تغطي الجوانب الاقتصادية والفنية والإدارية والمالية والتسويقية، وأن تثبت دراسة الجدوى الاقتصادية للمنشأة أن عائده المتوقع لا يقل عن ١٥% من رأس المال المستثمر، هذا، وتقوم المحفظة بتمويل ما نسبته ٥٠% من تكلفة الدراسة.

- **شركة الرائد للمشاريع:**

أنشأت شركة الرائد للمشاريع الصغيرة عام ٢٠٠٦، وهي شركة مساهمة كويتية مقفلة برأس مال حدد بمبلغ ٣ مليون دينار كويتي من أجل تأسيس المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمشاركة فيها. وتهدف الشركة إلى تنمية مختلف أوجه القطاعات الاقتصادية والصناعية والتجارية والمهنية والحرفية، والمساعدة على تنمية المهارات الفنية للمواطنين وتشجيعهم في الانخراط في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والمساعدة على خلق فرص عمل للشباب الكويتي عن طريق الخوض في الأعمال الحرة وإقامة المنشآت المهنية والحرفية، والمساعدة على تطوير المنشآت الحرفية والمهنية الصغيرة والمتوسطة بالمشاركة مع المواطنين الكويتيين.

- **برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة:**

يقوم البرنامج بتقديم الدعم للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال:

- **المشروع الإعلامي (التحدي):** يهدف هذا المشروع إلى تعزيز القيم والمفاهيم لدى الشباب الكويتي لتوجيهه نحو العمل بالجهات غير الحكومية ودعم المنشآت الصغيرة، ولشغل أوقات الشباب والخريجين بما هو نافع ومفيد، والحد من البطالة وآثارها السلبية على الشباب والمجتمع. كما يسعى مشروع التحدي من خلال إستراتيجيته الإعلامية والتي تستمر لمدة خمس سنوات إلى التأثير في جميع الشرائح المستهدفة من الشباب وأولياء الأمور وأصحاب المنشآت التجارية، بما يساهم في تغيير ثقافة المجتمع نحو القطاع الخاص، ويسلط الضوء على الدعم الحكومي والمزايا التي توفرها الدولة للعاملين في القطاع الخاص.

- **إدارة المنشآت الصغيرة:** تهدف إلى إيجاد بيئة خصبة لتنمية المنشآت الصغيرة، وتوعية المجتمع بالعمل الحر وأهميته، ونشر فكر المنشآت الصغيرة في المجتمع وتوجيه القوى العاملة الوطنية الملائمة للقيام بهذا النشاط مع تقديم الخدمات الفنية الداعمة لهم بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة. وتقوم إدارة المنشآت الصغيرة بتقديم استشارات مبدئية، وتقديم برامج تدريبيه للمبادرين الراغبين للتوجه للعمل الحر، واحتضان بعض المنشآت وتقديم الدعم الإداري والاستشاري والفني لمده ثلاث سنوات، وإقامة معارض دورية، وتقديم أفكار جاهزة لمشاريع صغيرة ومدروسة أو مطبقة بالسوق المحلي أو الخليجي أو الإقليمي.

- **مشروع التراخيص الحرة:** وفي ذات المجال قام برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة بإطلاق مشروع التراخيص الحرة، بهدف توفير الكثير من فرص العمل للشباب الكويتي، ويتيح المشروع للشباب الكويتيين الحصول على ترخيص لمزاولة بعض الأنشطة التجارية والحرفية في المنزل بدون الحاجة لاستئجار موقع أو تحديد رأسمال للحصول على ترخيص تجاري. وقد تنحصر هذه الأنشطة بحوالي ٣٢ نشاطاً منها الإعلام والتسويق، والأغذية البسيطة، والأزياء، والخياطة، والديكور وتصميم المواقع الإلكترونية. هذا وسيمكن المشروع الشباب الكويتيين من الحصول على بدلات دعم العمالة الوطنية والتسجيل في مؤسسة التأمينات الاجتماعية، إضافة إلى سعي البرنامج إلى تقديم خدمات لأصحاب المنشآت الصغيرة من خلال تغطية مشاريعهم من جميع الجوانب مثل "الخسائر، والسرقات، والحرائق، وغيرها" لتحفيزهم وتشجيعهم على الانخراط في أسواق العمل. وهناك بعض الشروط الأساسية للاستفادة من التراخيص الحرة، ومنها الموافقة المسبقة من الجهات المعنية على المنشأة مثل "وزارة الصحة، والبلدية، ووزارة الداخلية"، وذلك حسب النشاط التجاري.

- **غرفة تجارة وصناعة الكويت:**

تقوم الغرفة، سواء بمفردها أو بالتعاون مع المنظمات الدولية ذات العلاقة، بتنظيم دورات وبرامج تدريبية لتأهيل الشباب للعمل الحر والمنشآت الصغيرة، كما أنشأت مركزاً خاصاً لهذا الغرض، هو مركز "عبد العزيز حمد الصقر" للتدريب، الذي يساهم بشكل فاعل ومؤثر في تدريب الشباب الكويتي وتأهيلهم لخوض غمار المبادرة، وبدء منشآت صغيرة ترتقي

باهتماماتهم وتحرر إرادتهم، وتساعد في تحويلهم من حالة التبعية الاقتصادية للعائل أو صاحب العمل أو الحكومة، إلى وضع أصحاب العمل المالكين لمنشآت يعملون بها لحسابهم. كما تشارك الغرفة في كافة الجهود المشتركة بالتعاون مع العديد من المؤسسات والهيئات المعنية وفي مقدمتها الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، وبرنامج إعادة هيكلة القوى العامة والجهاز التنفيذي للدولة، وذلك في توفير وتقديم كافة التسهيلات اللازمة لتوجيه شباب الخريجين والمبادرين إلى العمل الحر ولحسابهم الخاص.

- **الجمعية الاقتصادية الكويتية:**

الجمعية الاقتصادية الكويتية هي منظمة غير حكومية مستقلة (مجتمع مدني). تركز الجمعية نشاطاتها على تعزيز النمو الاقتصادي، وممارسة الضغوط من أجل تعديل وإقرار التشريعات التي تساهم في الإصلاحات الاقتصادية داخل الكويت، وبناء القدرات لأعضائها، وتشجيع الشباب للانخراط في المنشآت التجارية الصغيرة والمتوسطة. هذا، ويهدف "مركز الأعمال" إلى تمكين وتشجيع المرأة والشباب للانخراط في العمل الحر لتعزيز مساهمتهم في دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويستمد المركز أهميته من حرص الجمعية الاقتصادية على المساهمة في تعزيز متانة قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث اثبت هذا القطاع أنه أحد أفضل الوسائل لخلق وظائف منتجة ومستقرة، ومن أهم الأنشطة الذي يقوم بها هذا المركز تقديم التوجيه الفني عن طريق المحاضرات والدورات التدريبية في مجال إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية ودراسات السوق المتعلقة بالمنشآت الصغيرة، وكيفية وضع خطط عمل هذه

المنشآت. ولتعزيز فعالية وتعظيم نتائج هذا المركز قامت الجمعية بالانضمام إلى شبكة سيدات الأعمال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والهدف من هذه الشراكة تمكين المرأة وزيادة مساهمة المرأة في الأعمال التجارية، ولتعزيز قيمة تلك الأعمال في الاقتصاد، وتمكين المرأة بالأساليب والمعرفة ليكونوا دعاة وقادة التغيير، إضافة إلى تعزيز ثقافة روح المبادرة لدى المرأة الأمر الذي ينعكس على دورها التنموي.

- **شركة شراع:**

تأسست شركة شراع عام ٢٠٠٩، وهي شركة إسلامية كويتية مساهمة مقفلة برأس مال ٥٠٠ ألف دينار كويتي. وتقوم الشركة في المشاركة بالمنشآت الصغيرة ومساندة أصحاب المؤسسات والشركات الصغيرة من خلال تحفيز وتوجيه المبادرين وحثهم على بدء منشآتهم الخاصة. ومن أهم برامج الشركة برنامج "شراع الشريك" حيث يقدم تمويل ما بين ٣٠% إلى ٨٠% من رأس المال المطلوب، على ألا يتجاوز الحد الأقصى للاستثمار ٥٠ ألف دينار كويتي للمنشأة الواحدة.

- **بنك الخليج:**

يقوم بنك الخليج بتوفير المنتجات والخدمات المصرفية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال إدارة "خدمات الأعمال الصغيرة" حيث يقوم بتقديم تسهيلات نقدية (السحوبات على المكشوف، والحسابات الدوارة، وتمويل المشروع) وتسهيلات غير نقدية (خطابات الائتمان وخطابات الضمان).

ثانياً: سلطنة عُمان:

هناك العديد من الهيئات والمؤسسات الداعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عُمان، نذكر منها:

- **الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

تأسست الهيئة العامة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عُمان عام ٢٠١٣، حيث تهدف الهيئة إلى تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السلطنة، والتخطيط والتنسيق والترويج لانتشارها وتمكينها للحصول على ما تحتاجه من تمويل وخدمات بالتنسيق مع الجهات الحكومية والخاصة المعنية، وغرس ثقافة ريادة الأعمال والعمل الحر لدى الناشئة والشباب، وتعزيز دور المؤسسات في توفير فرص العمل المتعددة والمتجددة للشباب العُماني، ومساعدة رواد ورائدات الأعمال على المبادرة في إنشاء وتنفيذ المشروعات الخاصة بهم والريادة في إدارتها وتنميتها، وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات القائمة، وزيادة كفاءة وفعالية المؤسسات على تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، والمساهمة في التنويع الاقتصادي، ودعم الابتكار، واستخدام التقنيات الحديثة.

وتختص الهيئة في اعداد استراتيجيات دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في السلطنة، وتوفير البيئة التنظيمية المشجعة لتلك المشاريع، واعداد الخطط والبرامج التنفيذية لتحقيق أهداف الهيئة، وتقديم الاستشارات "المالية، والفنية، والإدارية، وغيرها" للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والعمل

على إنهاء الاجراءات المتعلقة بالحصول على التراخيص والموافقات للممارسة النشاط، وغيرها من إختصاصات في هذا المجال.

كما تقدم الهيئة للمبادرين وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة مجموعة من الخدمات المتنوعة. منها، البرامج التدريبية والتوعوية، والاستشارات، ومختلف الخدمات التي يحتاجها أصحاب تلك المشاريع "كتصميم شعار الشركة، وتصميم العلامة التجارية، والمساعدة في إصدار التراخيص، وغيرها"، وكذلك ضمان القروض، وإصدار التراخيص المتعلقة بالأعمال الانتاجية الفردية المنزلية، وغيرها من خدمات.

- **الهيئة العامة للصناعات الحرفية:**

تقدم الهيئة الدعم المادي للحرفيين، والمساعدة في إصدار التراخيص لمزاولة الحرف، وإصدار تراخيص المشاريع الحرفية، ورعاية الحرفيين، وإنشاء مراكز تدريب حرفية متخصصة، وحماية الملكية الفكرية، وغيرها.

- **المركز الوطني للأعمال:**

تأسس المركز في عام ٢٠١٢، تحت مظلة المؤسسة العامة للمناطق الصناعية، ويقدم عدد من الخدمات أهمها؛ الاستشارات المتعلقة بإدارة الأعمال التجارية، والمالية والقانونية، وبرامج تنظيم المشاريع، والتدريب والتوجيه، والتسويق وترويج المشاريع.

- **بنك التنمية العماني:**

يساهم بنك التنمية العماني مساهمة فعالة في التنمية الاقتصادية التي تشهدها السلطنة من خلال دورة في تمويل المشاريع الاقتصادية ودعم المبادرات الفردية في كل محافظات السلطنة، حيث يقوم البنك بمنح قروض مدعومة الفائدة لمختلف القطاعات الاقتصادية ولا تزيد نسبة الفائدة التي يدفعها المقترض عن ٣%، ويبلغ الحد الأقصى للتمويل مليون ريال عُماني، كما يقدم البنك تمويل بدون فائدة لفئة صغار المستثمرين والحرفيين المتفرغين لإدارة أعمالهم، وبحد أقصى ٥ ألف ريال عُماني للقرض الواحد.

- **مركز الزبير للمؤسسات الصغيرة:**

يقدم المركز للمبادرين عدد من الخدمات منها، تبادل الخبرات بين المبادرين وموظفي المركز، ودورات تدريبية وورش عمل، وعقد شراكات استراتيجية، والدعم اللوجستي لمختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- **صندوق الرفد:**

أنشأ صندوق الرفد وفق المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٣/٦)، ويجمع الصندوق برامج التمويل الثلاثة: برنامج سند، وصندوق موارد الرزق، وبرنامج المرأة الريفية، وذلك بهدف تمكين الشباب والشابات من تأسيس وتطوير مشاريعهم الصغيرة والمتوسطة. ويبلغ رأس مال الصندوق الذي يتمتع بالاستقلال المالي والإداري نحو ٧٠ مليون ريال عماني.

ويتولى صندوق الرفد إعداد وتنفيذ برامج تمويلية مدروسة ومرنة تستهدف كافة الفئات والقطاعات، وذلك من خلال تسهيل الإجراءات، وتمويل المشاريع وخاصة المجدية منها وغير التقليدية في القطاعات الإستراتيجية الواعدة والموفرة لفرص العمل، حيث يقدم الصندوق قروض لتأسيس أو دعم أو شراء المشاريع القائمة، بنسبة أتعاب إدارية وفنية سنوية لا تتجاوز ٢%، والتي يعفى منها المسجلون بالضمان الإجتماعي. وتتم دراسة وتقييم المشاريع وفق آليات حديثة. وسعياً لضمان نجاح المشاريع والحفاظ على استمراريتها يتولى الصندوق تنظيم زيارات متابعة دورية من خلال فريق متخصص في المتابعة الميدانية للمشاريع الممولة وتقديم المساندة الفنية لها. ويسعى الصندوق من خلال تقديم هذا الدعم المالي إلى تمكين رواد الأعمال من تطوير أعمالهم التجارية وضمان تحقيق الاستقلال المالي والإداري لمؤسساتهم، وتعزيز قدراتها التنافسية من خلال تطوير منتجات وخدمات قادرة على المنافسة في الأسواق المحلية والإقليمية.

ثالثاً: دولة قطر:

هناك العديد من الهيئات والمؤسسات الداعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في دولة قطر، نذكر منها:

- **بنك قطر للتنمية:**

توفر إدارة خدمات الإستشارات ببنك قطر للتنمية الدعم والمساندة فيما يتعلق بإستشارات الأعمال، وذلك للنشاطات التجارية الناشئة، والقائمة

بالفعل كلما دعت الحاجة لذلك. وتتضمن خدمات الإستشارات المقدمة من قبل بنك قطر للتنمية التالي:

- خدمات تطوير الأعمال لمساعدة أصحاب المشاريع على وضع دراسات الجدوى الخاصة بهم، وإجراء أبحاث السوق، وإختيار التقنيات الملائمة لنشاطاتهم التجارية.
- تقديم المشورة للنشاطات التجارية الناشئة والقائمة.
- بناء قدرات أصحاب المشاريع لتعزيز مهاراتهم الشخصية.
- تطوير الروابط والعلاقات مع وكالات الدعم المالي وغير المالي.

كما يوفر بنك قطر للتنمية أيضاً التمويل المباشر للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ويساعدها من خلال برنامج "الضمين" في الحصول على التمويل اللازم من البنوك الأخرى.

- **قطر للمشاريع:**

تعتبر "قطر للمشاريع" هي الجهة المناط بها تزويد قطاع رواد الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة بسبل الدعم المختلفة، التي من شأنها تعزيز قدراتها على البناء ومواصلة العمليّات بنجاح، وتشمل تلك الخدمات "التدريب، والإرشاد، والأبحاث، والتسهيلات الماليّة، وغيرها".

كما توفّر "قطر للمشاريع" برامج تعليمية مختلفة تهدف إلى بناء وصقل المهارات الريادية وتعزيز الخبرات الإدارية لرواد الأعمال وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسّطة، إلى جانب دعم نمو تلك المشاريع، وذلك من خلال عقد شراكات متعددة مع جهات تعليمية مختلفة ومرموقة.

كما تقدم "قطر للمشاريع" خدمات عديدة لدعم الأعمال، والتي تم تطويرها بشكل يلائم إحتياجات رواد الأعمال وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

- **حاضنة قطر للأعمال:**

تم تأسيس حاضنة قطر للأعمال بشراكة من قبل بنك قطر للتنمية، ودار الإنماء الاجتماعي، وشركة قطر للمشاريع، بهدف تطوير الشركات القطرية المقبلة بقيمة ١٠٠ مليون ريال قطري. تُمكن حاضنة قطر للأعمال الرياديين وأصحاب المشاريع من بدء وتنمية الشركات من خلال التطوير، والاتصال، والاستثمار، وتوفير مساحات العمل بالحاضنة ليروا قصة نجاح جديدة من قصص نجاح قطر.

وللوصول لهذا الهدف، تسعى الحاضنة لتطوير الشركات القطرية عن طريق تشجيع روح المبادرة وأخلاقيات العمل، من خلال تقديم وتطوير الجيل المقبل من رواد الأعمال الناجحين وقادة الأعمال، وخلق وتنمية الشركات في دولة قطر.

- **بداية (مركز الريادة والتوجيه المهني):**

يعتبر كل من "بنك قطر للتنمية، وصلتك" المؤسسان المشاركان لمركز بداية، والذي يرمي إلى تزويد الشباب (فيما بين ١٨-٣٠ سنة) بمجموعة شاملة من الخدمات المهنية بما في ذلك خدمات الدعم لتطوير

الأعمال، والدعم الوظيفي بعد التعيين، والخدمات الاستشارية والإرشاد المهني في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- **المجلس الأعلى للمعلومات وتقنية الاتصالات:**

تولى المجلس الأعلى للمعلومات وتقنية الاتصالات إنشاء مركز حاضنات الأعمال، بهدف تشجيع الشباب القطري على بدء مشاريعهم الخاصة ولاسيما في مجال المحتوى الرقمي. ويساعد المجلس الأعلى للاتصالات الشركات الناشئة على تسجيلها تجارياً، وتوفير الخبرات الإرشادية والتدريب. بالإضافة إلى ذلك يقدم المركز المساحات اللازمة للمكاتب، وتجهيزات المؤتمرات، وخدمات الاتصالات، ودعم الأعمال، والمشورة القانونية والخدمات المحاسبية، والمساعدة في تعيين الموظفين، واستضافة المواقع الإلكترونية.

- **دار الإنماء الاجتماعي:**

دار الإنماء الاجتماعي هي عبارة عن منظمة تنموية غير ربحية تسعى إلى تعزيز التطوير الاجتماعي، من خلال استراتيجية ترتكز على تطوير الموارد البشرية، وتحسين قدرات العاملين.

ويأتي إنشاء مركز تنمية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ضمن مشروع متكامل من خلال دار الإنماء الاجتماعي، حيث يهدف إلى تشجيع الأفراد في المجتمع القطري لإنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة كوسيلة

ناجحة من وسائل تكوين الدخل. ويتم تحقيق ذلك من خلال توفير الخدمات التالية للمستثمرين:

- تقديم خدمات التدريب العملي والمتابعة للمستثمرين الراغبين في تأسيس مشاريع خاصة، لتمكينهم من اكتشاف أفكار المشاريع المجدية، واختيار أفضلها، وذلك من خلال برنامج "حدد فكرة مشروعك".
- تقديم خدمات التدريب للمستثمرين الراغبين في تأسيس مشاريع خاصة، لتمكينهم من إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية لمشاريعهم، وإعداد خطط العمل، وذلك من خلال برنامج "إبدأ مشروعك".
- تقديم دورات التدريب القائمة على الإحتياجات العملية في مهارات إدارة الأعمال. ويتم ذلك من خلال برنامج "حسن مشروعك".

- **صندوق رساميل:**

يقدم صندوق رساميل الدعم للقطريين المشاركين في المبادرات الجديدة لمشاريع الصناعات اليدوية. ويقدم الصندوق الخدمات التالية:

- قروض مالية ميسرة وبدون فوائد.
- تدريب أصحاب المشاريع.
- خدمات الدعم التسويقي للمشاريع الجديدة.
- خدمات التوجيه والإرشاد.

- **مطبوعات النشاطات التجارية:**

يقوم بنك قطر للتنمية، بالتعاون مع مؤسسة النشر الدولية، بإصدار مجلة القطاع الخاص بقطر وهي مجلة شهرية تستهدف أصحاب الشركات والمسؤولين التنفيذيين في القطاع الخاص القطري. وتقدّم المجلة لقرائها نصائح عملية كما تسلط الضوء على المسائل الرئيسية التي تهم صناع القرار في مجال الأعمال وأصحاب المشاريع، سواء الكبرى منها أو الصغيرة أو المتوسطة.

- **انطلاقة– قطر:**

تأسست سنة 2006 بالشراكة مع شركة شل – قطر، وكلية شمال الأطلنطي – قطر، وبنك (HSBC الشرق الأوسط) ، مايكروسوفت – قطر، وشركة السلام الدولية ثم دار الإنماء الاجتماع، ويهدف البرنامج إلى تشجيع مشاريع الشباب وتنمية مهارات ريادة الأعمال الخاصة لديهم انسجاماً مع رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، انطلاقة هي مبادرة من الاستثمار الاجتماعي لشركة شل في قطر تم تصميمها على غرار نموذج برنامج "شل لايف واير" لريادة المشاريع الاجتماعية المنفّذ في 26 دولة في العالم . هدف "انطلاقة" هو تحفيز الشباب القطري وتشجيعه على التفكير بخيار البدء في أعماله الخاصة، وكذلك توفير المساعدة للذين يطمحون لاغتنام هذه الفرصة وتزويدهم بالتدريب والإرشاد.

رابعاً: دولة الإمارات العربية المتحدة:

هناك العديد من الهيئات المؤسسات الداعمة لمختلف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دولة الامارات العربية المتحدة، نذكر منها:

- **مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة:**

تأسست مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في عام ٢٠٠٢ كقطاع مستقل ومتكامل لتقديم مجموعة من الخدمات، وهي مؤسسة منبثقة عن دائرة التنمية الاقتصادية في دبي. وقد جاء تأسيسها لكي تصبح رافداً حيوياً يوفر الدعم والمعلومات للشركات الصغيرة والمتوسطة الناشئة.

وترتكز رؤية المؤسسة على جعل دبي مركزاً عالمياً للابتكار والتميز في قطاع المشاريع المتوسطة والصغيرة. ومما يعزّز ذلك النهج أن دبي تعد أحد أكثر المدن ديناميكية في العالم؛ إذ أنها تحضن الأفكار الجديدة المبتكرة، ولا تعرف مستحيلاً في مواجهة تحديات العالم الحاضر. وتهدف المؤسسة أيضاً إلى رعاية المشاريع المتوسطة والصغيرة لأنها تمثّل رافداً هاماً يصب في صالح التطوّر الاقتصادي للإمارات، وهذا ما يدفع نحو تعزيز روح الابتكار والإبداع المصاحبة لهذه المشاريع.

كما تتعهد المؤسسة بتشجيع ريادة الأعمال، ودعم مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة للمشاركة في النمو الاقتصادي لإمارة دبي. كما

أنها تؤمن كذلك بأن الجودة هي مسؤولية الجميع والتحسين المستمر هو القوة الدافعة للنجاح، وتلتزم بتحسين جودة خدماتها وتلبية احتياجات وتوقعات المتعاملين لتحقيق أهدافها.

ومن أهم أهداف المؤسسة تعزيز روح الابتكار والقيادة في جميع قطاعات الشركات الصغيرة والمتوسطة. لذلك فإن الهدف الأساسي هو المساعدة على ترجمة الأفكار والإبداعات إلى إنجازات وأعمال ناجحة على أرض الواقع.

وأيضاً دعم رواد الأعمال الناشئين وهو أحد الأهداف الأساسية للمؤسسة، وذلك من خلال توفير الدعم اللازم لمواطني دولة الإمارات العربية المتحدة من الشباب في جميع خطوات تأسيس أعمالهم بدءاً من التخطيط للموارد المالية، وتبسيط الإجراءات الرسمية، ووصولاً إلى مساعدتهم في تأسيس أعمالهم من البداية حتى اكتمال المشروع. ويأتي ذلك من منطلق أن المؤسسة تعتبر نفسها شريكاً لهم في تطوير أعمالهم، ما يجعلها توجه جهودها نحو توفير النصح والإرشاد في كافة الخطوات التي من شأنها إطلاق أعمالهم.

- **صندوق خليفة لتطوير المشاريع:**

يستهدف الصندوق توفير الموارد المالية اللازمة لدعم برامج وسياسات تشجع المواطنين والشباب على الالتحاق بسوق العمل، وكذلك

يقدم الصندوق خدمات الدعم الفني للمبادرين بشأن تأسيس مشروعاتهم الصغيرة والمتوسطة.

كما تقوم خطة عمل صندوق خليفة الاستراتيجية على ثلاث محاور رئيسية حيث يتمثل المحور الأول في بث روح الريادة والإبداع في أوساط المجتمع، فكانت الدورات والبرامج وورش العمل والشراكات الاستراتيجية مع العديد من المؤسسات العلمية لتحقيق هذه الغاية.

ويقوم المحور الثاني على توفير التمويل والدعم الفني، وقد نجح الصندوق في هذا المجال نجاحا كبيراً، حيث يقدم خدمات تمويلية عبر ما يزيد عن عدد ٦ برامج تمويلية متطورة.

أما المحور الثالث الذي تقوم عليه استراتيجية عمل الصندوق، فيتمثل في تهيئة بيئة مناسبة لنجاح وتطور واستمرارية تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التي يمولها الصندوق وقد نجح الصندوق إلى حد بعيد في تطوير حزمة من الخدمات غير التمويلية للمشاريع المنضوية تحت مظلته تراوحت ما بين الإعفاءات من بعض الرسوم، وصولاً إلى منحها أفضلية في دخول المناقصات أو أوامر الشراء، حتى الاخذ بيدها لإختراق بعض الأسواق، الأمر الذي انعكس بشكل ايجابي على الكثير من المشاريع المستفيدة من خدمات الصندوق.

كما حرص الصندوق على تحسين جودة خدماته المقدمة، وزيادة البرامج غير التمويلية، فقد قام بتدشين بوابة صندوق خليفة الإلكترونية التي تهدف

إلى بناء علاقات تكاملية بين أعضاء الصندوق، وتتيح تسويق منتجاتهم بشكل فعال.

إن بوابة صندوق خليفة الإلكترونية تهدف بشكل عام إلى توفر خدمات الربط البيني لأعضاء الصندوق، التي تمكنهم من إقامة علاقات تكاملية فيما بينهم، إضافة إلى تعزيز فرص نجاحهم وتطورهم، فضلاً عما توفره لهم هذه البوابة من فرص لعرض منتجاتهم على الجهات والمؤسسات الحكومية، وشبه الحكومية والخاصة، حيث أنها تشكل لهم منصة يسوقون من خلالها منتجاتهم ويقتنصون عبرها الفرص التجارية.

- **مؤسسة الإمارات لتنمية الشباب:**

والتي تتمثل رؤيتها في العمل على إلهام وتوجيه وتمكين الشباب في دولة الإمارات العربية المتحدة من المساهمة في بناء مستقبل مستدام للدولة، ويعد أحد محاور عملها الرئيسة في القيادة والتمكين، من خلال إطلاق المواهب الوطنية، وإتاحة نطاق جديد من فرص التعلم وتنمية المهارات، ودعم مختلف المبادرين بشأن تأسيس مشروعاتهم الصغيرة والمتوسطة.

- **مؤسسة الشارقة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة:**

تأسست مؤسسة الشارقة لدعم المشاريع الريادية سنة ٢٠٠٥، بغرض دعم ومساندة المشاريع الصغيرة والمتوسطة بإمارة الشارقة، من

خلال تقديم الدعم المباشر وتهيئة المناخ الملائم لإنشاء وتطور هذه المشاريع، وتوفير فرص التمويل المناسبة، وفقاً لنظم وقواعد التمويل الاسلامي.

وتقدم مؤسسة الشارقة الدعم للمشاريع الريادية "رواد" من خلال مجموعة من خدمات الدعم الرئيسية في منظومة متكاملة لتهيئة المناخ والظروف الملائمة لإقامة المشاريع الريادية، وتعزيز قدراتها على التواصل مع متطلبات النجاح والنمو والاستمرار، وتتضمن مجالات الدعم الرئيسية الخدمات التالية:

- **دعم الحصول على التمويل:** وذلك من خلال التمويل المباشر من المؤسسة نفسها، أو بالتعاون مع المصارف الأخرى.

- **مساندة الأعمال:** وذلك من خلال إعفاء المشاريع لمدة ثلاث سنوات من رسوم التراخيص من الدوائر الحكومية والهيئات، وإعفاء المشاريع من الضمان البنكي لوزارة العمل للعاملين بالمشروعات المعتمدة من مؤسسة رواد، ومنح المشاريع المشاركة في معارض مركز "الاكسبو" بالشارقة خصم ٥٠% مع عدد من الامتيازات الأخرى، ودعم المشاريع للحصول على الخدمات القانونية والمحاسبية والاستشارات الإدارية بتكاليف مخفضة من خلال جهات ومؤسسات معتمدة من مؤسسة رواد، ودعم المشاريع للحصول على التكنولوجيا الحديث والتقنيات المتطورة وتقديم المشورة والإرشاد من خلال شركاء المؤسسات من الجهات والمؤسسات الدولية المتخصصة، والعمل

على ربط المشاريع الصغيرة بعضها البعض من ناحية وربطها مع منظمات الأعمال الحكومية والخاصة من ناحية أخرى، وتقديم المعلومات والدراسات حول الفرص الاستثمارية المتاحة في القطاعات المختلفة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في إمارة الشارقة، وإصدار النشرات والكتيبات والأدلة التعريفية بكيفية بدأ وإدارة وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتقديم الاستشارات المستمرة والمتابعة الدائمة لبناء وتطوير المشاريع لأعضاء المؤسسة، ومساندة المشاريع لدى الجهات الحكومية والقطاع الخاص لمنح الأولوية في العقود والمشتريات لتلك المشاريع.

- **التدريب:** كما تقدم مؤسسة الشارقة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة العديد من البرامج التدريبية المتعلقة ببناء قدرات الرياديين في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مثل برامج تطوير القدرات الإدارية، والتسويقية، وإعداد دراسات الجدوى، وغيرها.

- **حاضنات الأعمال:** توفر مؤسسة الشارقة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة حاضنات أعمال للمبادرين، كأحد أوجه الدعم لهم لتنمية مشروعاتهم في مرحلة بداية التأسيس.

خامساً: مملكة البحرين:

هناك العديد من الهيئات والمؤسسات الداعمة لمختلف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مملكة البحرين، نذكر منها:

- **برنامج دعم المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر لبنك الأسرة البحريني:**

إن الهدف الرئيسي لبرنامج تمويل المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر، هو تقديم الدعم والمساعدة التي من شأنها أن تطور عمل أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر في سوق العمل، وأن تخلق لها مكانة مرموقة وناجحة في القطاع الذي تعمل فيه.

يقدم هذا البرنامج الدعم المالي والاستشاري لهذا النوع من المؤسسات بمختلف أنواعها وطبيعة عملها، كما يقدم البنك الدعم المالي لتغطية المصاريف التشغيلية. وكذلك لشراء الأصول التي تساهم في زيادة الإنتاجية وتحسين الجودة للمشروع.

ويقدم البنك من خلال برنامج تمويل المشاريع المتناهية الصغر الخدمات التالية :

- المساعدة في صياغة الاستراتيجيات للمشروع.
- المساعدة في صياغة خطة تسويقية للمشروع.
- رصد ومتابعة المشروع لتقييم الأداء بشكل شهري.
- المساعدة في إعداد الدفاتر والتقارير المحاسبية.
- التأكد من الاستخدام الأمثل لمبلغ التمويل.

- **مركز التميز لتنمية المشروعات المتناهية في الصغر:**

يوفر مركز التميز لتنمية المشروعات متناهية الصغر خدمات الدعم المتعددة للتمكين الاقتصادي للأسر والأفراد والمنظمات الأهلية بمملكة البحرين، من خلال تعزيز المشاريع الصغيرة بين الأسر المنتجة، وأصحاب العمال التجارية التقليدية، والشباب العاطلين عن العمل، والأسر التي تعتمد على المساعدات الاجتماعية.

هذا، ويهدف المركز إلى توفر خدمات الدعم المتعددة للتمكين الاقتصادي للأسر والأفراد والمنظمات الأهلية بمملكة البحرين، من خلال تعزيز المشاريع الصغيرة بين الأسر المنتجة، وأصحاب العمال التجارية التقليدية، والشباب العاطلين عن العمل، والأسر التي تعتمد على المساعدات الاجتماعية.

- **بنك البحرين للتنمية:**

يوفر بنك البحرين للتنمية العديد من الخدمات المالية المصممة لتلبية احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مملكة البحرين، ويقوم بتشجيع تطوير المشاريع المتوسطة والصغيرة في قطاعي الصناعة والخدمات، ويساعد البنك الذي تملكه الدولة المستثمرين الحاليين أو الراغبين في تأسيس أعمال ومشاريع جديدة، فهو يوفر قروضاً بأسعار تنافسية جداً، بالإضافة إلى الخدمات الاستشارية والتوجيه والتدريب من خلال برنامج تطوير رواد الأعمال.

وتشمل خدمات بنك البحرين للتنمية تقديم قروض طويلة وقصيرة الأجل لتمويل الأصول الرأسمالية، والجزء الرئيسي من رأس المال العامل، والمشاركة في أسهم المشاريع الناشئة أو الحالية، ورأس المال العامل للمواد الخام للمشاريع، وتأجير المعدات، وتوفير تمويل للصادرات المصنعة في مملكة البحرين، والتمويل الإسلامي من خلال المرابحة، وخدمات توجيه الأعمال والاستشارات.

- **جمعية تطوير المؤسسات الصغيرة "آفاق":**

تعمل جمعية "آفاق" لتطوير المؤسسات الصغيرة في مملكة البحرين على تحقيق جملة من الأهداف، والتي من بينها تقديم الاستشارات الفنية التي تحتاجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتقديم التسهيلات التي من شأنها تقليل التكاليف التشغيلية للمؤسسات الأعضاء، وتقديم المشورة للمقبلين على سوق العمل وأصحاب المشاريع الصغيرة، والراغبين في تحسين مستواهم المعيشي، وتقديم الاستشارات الفنية اللازمة لهيكلة وإعادة هيكلة المؤسسات الجديدة والمؤسسات الأعضاء.

كما تهدف الجمعية إلى المساهمة في تقديم الاستشارات الفنية اللازمة في نظم المعلومات للمؤسسات الجديدة والمؤسسات الأعضاء، وتقديم الاستشارات التسويقية للمؤسسات الجديدة والمؤسسات الأعضاء، وتقديم الاستشارات القانونية للمؤسسات الأعضاء، وتقديم الاستشارات المالية للمؤسسات الأعضاء، والمساهمة في توفير الفرص التجارية للمؤسسات الأعضاء سواء داخل أو خارج البحرين.

- **جمعية تنمية المؤسسات الصغيرة:**

تهدف جمعية تنمية المؤسسات الصغيرة إلى دعم الشباب على ريادة الأعمال، وإنشاء مشروعاتهم الخاصة الصغيرة والمتوسطة وتنميتها في بيئة صديقة للأعمال، لتكون المحرك لعملية النمو الاقتصادي، والتنسيق مع وسائل الإعلام لعرض وتوثيق ونشر الأنشطة والبرامج الهادفة لتنمية المؤسسات الصغيرة، وتشجيع رواد الأعمال، وتوسيع قاعدة الريادة في العمل، واكتشاف الطاقات الشبابية الطموحة وتطويرها عن طريق التدريب العملي الهادف، وإشراك الشباب في المشاريع الاقتصادية والتجارية مع توفير التمويل المطلوب لإطلاق قدراتهم وطاقاتهم في البدء بمشاريعهم الخاصة، وتسليط الضوء على النماذج الناجحة، لخلق الدوافع للشباب، وتعريفهم بمواطن قوتهم، للولوج في عالم الريادة، بثقة كبيرة ترتقي بهم لسلم النجاح، وتوفير جميع الإمكانيات العلمية والعملية لهم، وتشجيع رواد الأعمال من الشباب لترجمة أفكارهم وطموحاتهم إلى مشاريع اقتصادية على أرض الواقع، والمساهمة في توعية جيل من رواد الأعمال منتج ومبدع في إنشاء المشروعات الريادية.

- **مركز "فاروق المؤيد" لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

يهدف مركز "فاروق المؤيد" لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى دعم الشباب والشابات على تحقيق النجاح، وتحويلهم من باحثين عن عمل إلى أصحاب مشروعات ناجحة توفر فرص عمل جديدة لهم.

وينبع اهتمام المركز بهذا النوع من المؤسسات، من أنه يعتبر ركيزة اقتصادية أساسية للاقتصاد البحريني، حيث تشكل تلك المؤسسات ما يقارب ٨٠ % من المؤسسات في السوق البحريني. ويهدف المركز أيضاً إلى تقوية البنية التحتية الاقتصادية، والتي تتمثل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لتوفر الأجواء المناسبة لإنجاحها على المدى الطويل.

كما يهدف المركز كذلك إلى صناعة وتهيئة بيئة مناسبة تتيح وتُمكّن الشباب من تجسيد قدراتهم، ومنحهم الفرصة لتحقيق النجاح التجاري، ومساعدة المشروعات الناشئة على خفض التكاليف إلى مستويات متدنية، خصوصاً وأن أسعار العقارات التجارية تُعد مرتفعة ويصعب على الكثير من الشباب المبتدئ مجاراتها، وتوفير بيئة متخصصة ومناسبة لنمو هذه المشروعات الناشئة، وذلك من خلال توفير خدمات وبرامج إلى جانب موقع أو مكان المشروع نفسه؛ ما يساعد رائد العمل في تبني خطوات وممارسات مدروسة لبدء مشروعه في بيئة مناسبة وقليلة التكاليف، وهو العنصر الأهم في تسهيل تأسيس الأعمال واستمراريتها لاسيما في مراحلها الأولى، والتي تعرف بالمرحلة الحرجة.

سادساً: المملكة العربية السعودية:

هناك العديد من الهيئات والمؤسسات الداعمة لمختلف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، نذكر منها:

- **أوركس للتأجير التمويلي:**

تعمل على نقل حيازة الاصول دون انتقال الملكية القانونية، فعملية التمويل تتمثل في عقد بين المستأجر والمؤجر لاستخدام أصل معين ومحدد لفترة زمنية محددة، مقابل دفع مبالغ الايجار والمحافظة على استخدام الأصل المؤجر.

وتقوم شركة أوركس السعودية بتأجير كافة أنواع الأصول المنتجة مثل "آلات ومعدات المصانع، والرافعات، ومعدات حقول النفط، وآلات تجهيز وتصنيع الأغذية، والسيارات والشاحنات، والحافلات، والقاطرات، وآلات التصوير، والمكيفات، والأجهزة الطبية، ومباني المصانع، والمظلات، والمستودعات".

- **بادر:**

برنامج بادر للحاضنات التقنية، يعد أحد برامج مدينة الملك عبد العزيز للعلوم التقنية، تأسس عام ٢٠٠٧، ويعني مصطلح بادر (المبادرة)، وهو برنامج وطني شامل يسعى إلى تفعيل وتطوير حاضنات الأعمال التقنية، وذلك لتسريع نمو الأعمال التقنية الناشئة في المملكة العربية السعودية.

ويعمل برنامج "بادر" على تطوير وإنماء ودعم عملية ريادة الأعمال التقنية والحاضنات في كافة أنحاء المملكة، من خلال تطبيق البرامج الوطنية الشاملة الخاصة بهذا الشأن، ودعم مبادرات السياسة الإستراتيجية

المطبقة في مجال ريادة الأعمال والحاضنات بالتعاون مع الهيئات الحكومية والجامعات والقطاع الخاص.

- **البنك اللأهلي التجاري:**

يقدم "البنك الأهلي" تسهيلات تمويلية لأصحاب المنشات الصغيرة، التي تحقق مبيعات أقل من ١٥ مليون ريال في السنة، وكذلك يقدم تمويل لمن لم يبدأ مشروعة الصغير، حيث يصل مبلغ التمويل إلى ٢٠٠ ألف ريال أو أكثر على حسب المشروع وكفاءته، ويشترط البنك توفر سجل تجاري، وأن تكون المنشأة سعودية.

- **البنك الزراعي العربي السعودي "برنامج دعم المزارع الصغير":**

يعتبر البنك الزراعي السعودي أحد الركائز الرئيسية للتنمية الزراعية الشاملة في المملكة العربية السعودية، حيث يستهدف نظامه الاقراضي معالجة مشاكل المزارعين، وتقديم خدماته الائتمانية لدفع عجلة الانتاج، ورفع معدلات التنمية الزراعية من خلال تقديم قروض بدون فوائد منها قروض قصيرة الاجل، ومدتها سنة لمواجهة النفقات الزراعية الموسمية كإعداد الأرض للزراعة وتأمين البذور والأسمدة والمبيدات والمحروقات. ومنها قروض متوسطة الأجل، والتي تشمل جميع الانشطة الزراعية بشقيها النباتي والحيواني، وتسديد هذه القروض على اقساط سنوية خلال عشر سنوات.

- **البنك السعودي للتسليف والادخار:**

يهدف بنك التسليف السعودي إلى تقديم قروض بدون فائدة للمواطنين السعوديين ذوي الإمكانيات المحدودة، لمساعدتهم على التغلب على صعوباتهم المالية، وذلك مقابل رهن كافي لضمان استيفاء القروض، أو تقديم كفالة مقبولة من شخص ملئ أو مؤسسة مليئة مالياً.

والغرض من البرنامج هو تشجيع ودعم المهنيين والفنيين السعوديين المؤهلين، وتمكينهم من مزاولة الأعمال الفنية والمهنية المتخصصة.

ومن شروط البنك؛ أن يكون المتقدم سعودي الجنسية، ولا يقل عمره عن ٢١ سنه، ويحمل شهادة مهنية صادرة من إحدى المراكز أو المعاهد أو الجامعات المعتمدة، بالإضافة إلى توفر دراسة عن المشروع لا تقل عن ٦ أشهر، وأن يكون قد مارس المهنة بنفسه وفي تخصصه لمدة لا تقل عن سنة كاملة.

- **الصندوق الخيري الوطني:**

هي مؤسسة خيرية تنموية ذات شخصية اعتبارية مستقلة، تهدف إلى التمكين الاقتصادي للمحتاجين، بمساعدتهم على إقامة مشروعات اقتصادية عن طريق الدعم المادي والفني وتنمية قدرات ومهارات المحتاجين بالتعليم والتدريب، وكذلك ايجاد فرص عمل للعاطلين.

ومن برامج الصندوق برنامج التوعية والتوجيه، وبرنامج الأسر المنتجة، وبرنامج المشروعات الصغيرة، وبرنامج التنسيق الوظيفي، وكذلك برنامج المنح التعليمية والتدريبية.

- **برامج "عبد اللطيف جميل" لخدمة المجتمع:**

يهدف البرنامج لتوفير فرص عمل للشباب والشابات من خلال تمويل المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، وكذلك تثقيف الشباب بقيمة العمل الخاص، ورفع الوعي بأسباب الفقر ونتائجه وطرق معالجته.

ومن البرامج التي يقدمها "عبد اللطيف جميل" لخدمة المجتمع؛ برنامج التدريب المنتهي بالتوظيف، وبرنامج الأسر المنتجة، وبرنامج دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

- **بنك الجزيرة:**

يقدم البنك عدداً من المنتجات الإسلامية في مجال تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ومن تلك المنتجات "المرابحة الإسلامية، والتورق التمويلي الذي يستخدم في تمويل رأس المال العامل"، ومن شروط التمويل أن يكون للمنشأة كيان قانوني، ومجدية من الناحية الاقتصادية والمالية والفنية والإدارية، بالإضافة إلى أن لا يقل حجم المبيعات السنوية عن ٥ ملايين ريال، ولا يزيد عن ٥ مليون ريال، ومرور ثلاث سنوات أو أكثر على تأسيس المنشأة، وأن تكون نسبة امتلاك السعوديين لا تقل عن ٥٠% من ملكية المنشأة.

- **بنك الرياض:**

يسعى البنك لبناء علاقة عمل مميزة مع العميل، من خلال توفير قروض تمويلية تساعد في تحديد مستوى المشروع ومدى كفاءة وفعالية المشروع، من خلال متدربين متخصصين لتزويد العميل المشورة المهنية، وبرامج أدوات الاعمال والوسائل المحاسبية.

- **بنك ساب:**

من خلال برنامج كفالة لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمقدم من بنك ساب، والمدعوم من وزارة المالية، يهدف البرنامج إلى توسيع أنشطة المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتشجيع البنوك لتمويلها، ويقتصر تمويل برنامج كفالة على المنتجات المتوافقة مع الشريعة الاسلامية.

ومن الانشطة المكفولة في البرنامج "الانشطة الصناعية، النقل، والترفيه والسياحة، والخدمات والانشطة التجارية، والتعليم، والمقاولات، والزراعة، والخدمات الطبية".

ومن شروط برنامج كفالة في بنك ساب أن يكون عمر النشاط التجاري سنتين على الأقل، وأن يتمتع بسجل تجاري جيد لدى الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمه)، بالإضافة إلى أن تكون التسهيلات المطلوبة متماشية مع الأنشطة الرئيسية للعمل التجاري.

- **صندوق التنمية الصناعية السعودي (برنامج كفالة):**

تم انشاء برنامج كفالة التابع لصندوق التنمية الصناعية السعودي بدعم من وزارة المالية لتقديم كفالة لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، من خلال تكفُل البرنامج بنسبة من التمويل المقدم من البنوك المحلية، وذلك لحث البنوك على تمويل هذه المنشآت بعد التحقق من جدواها الاقتصادية.

ويهدف البرنامج إلى توفير فرص العمل بتوفير أقل قدر من رأس المال، وزيادة حجم رؤوس الأموال المستثمرة، والتوزيع الأمثل للدخل بين أبناء المجتمع، بالإضافة إلى تنمية المحافظات الأقل نشاطاً وتخفيض حدة البطالة.

- **صندوق المئوية:**

يهدف صندوق المئوية إلى المساعدة في ايجاد فرص عمل، وزيادة فرص نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة، من خلال آلية التمويل والتدريب والإرشاد، حيث يقدم خدمة التمويل بالإضافة إلى الإرشاد من خلال دعم صاحب المشروع بالتوجيهات والخبرات، وكذلك تسهيل الإجراءات الحكومية المختلفة.

ومن شروط التقديم على صندوق المئوية أن يكون عمر المتقدم ما بين ١٨ إلى ٣٥ سنة، وأن لا تتوفر لدى المتقدم أي موارد مالية كافية لتأسيس مشروعه، وأن تكون أرباح المشروع هي المصدر الاساسي لدخله، ومن الشروط أيضاً أن يكون لدى المتقدم فكرة كاملة عن المشروع.

- **ريادة:**

هو مركز وطني غير ربحي متخصص في مساعدة الراغبين في ممارسة العمل الحر وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الجنسين، من خلال التدريب والتأهيل وتقديم الاستشارات والإرشاد واحتضان المشاريع والمساعدة على الحصول على التمويل، وتسهيل الإجراءات الحكومية بواسطة نخبة من المتخصصين، وباعتماد أحدث الأساليب والتقنيات لتقديم النموذج الأفضل والمتميز محلياً وإقليمياً في ريادة الأعمال ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

- **صندوق غرفة الشرقية لدعم المبادرين والمنشآت الصغيرة:**

يقدم صندوق الغرفة التجارية بالمنطقة الشرقية الدعم الفني والاداري والمالي للشباب السعودي، والمنشآت الصغيرة، لمساعدتهم على انشاء نشاط اقتصادي، وكذلك المساهمة في خلق فرص عمل جديدة والحد من البطالة، وذلك من خلال استهداف المبادرين من فئة الشباب والشابات السعوديون الراغبون في انشاء مشروعات جديدة، وكذلك أصحاب الحرف اليدوية والآلية الراغبين في توسيع نطاق مشروعاتهم.

ويقوم الصندوق بتمويل مستلزمات دورة التشغيل، وتمويل الأصول الثابتة والتوسعات، بالإضافة إلى تمويل المشروعات الجديدة، والعديد من برامج تدريب، وتأهيل ودعم فني وإداري للمنتفعين.

- **مركز "عبد الله الحمد الزامل" لخدمة المجتمع:**

يهدف برنامج "عبد الله الحمد الزامل" لمساندة المشاريع الصغيرة إلى توفير فرص عمل حقيقة ومتجددة للشباب السعودي، من خلال تشجيعهم لقيام مشاريع (صناعية، حرفية، تجارية، خدمية) صغيرة تكوّن قاعدة مساندة لما هو قائم من مشاريع وصناعات كبيرة، وكذلك دعم خريجي الجامعات والمؤسسات التعليمية لتأسيس اعمالهم الخاصة.

ومن مزايا البرنامج تقديم دعم عيني للمشروع في حدود ١٠٠ ألف ريال سعودي عبارة عن قرض حسن، والمساعدة في إعداد دراسة الجدوى، واختيار الكفاءات العاملة بالمشروع، بالإضافة إلى المتابعة والاشراف على أداء العاملين على رأس العمل خلال العام الأول للمشروع، يبدأ استرجاع مبلغ القرض بعد ثلاثة أشهر من بدء عمل المشروع على أن يسدد كامل المبلغ خلال فترة ثلاث سنوات على أقساط ميسرة شهرياً.

ومن شروط البرنامج أن يكون المتقدم سعودي الجنسية، وأن يساهم بما لا يقل عن ١٠% من إجمالي تكلفة المشروع، بالإضافة إلى التفرغ التام للمشروع وبقاء الأصول الثابتة بإسم المركز على أن يتم تسديد مبلغ القرض كاملاً.

- **مجموعة عقال:**

مجموعة عقال (مزيج من كلمتي "عقول" و "أموال") هي من ابتكار مجموعة من شباب الأعمال، للربط بين الشباب من ذوي الأفكار والمشاريع مع الشباب من ذوي الأموال والإمكانات المادية، لتكوين كيانات ذات

جدوى اقتصادية تساهم في الرفاهية، وتعود بالنفع على الاقتصاد والمجتمع بشكل عام.

- **مصرف الراجحي:**

يقدم مصرف الراجحي حلول متنوعة للتمويل لمساعدة المنشآت الصغيرة في تمويل انشطتها المختلفة، سواء من خلال التمويل المباشر الذي يوفر للعميل السيولة التي يحتاجها لتسيير أعماله، أو لتمويل شراء أصول ثابته، أو لتمويل رأس المال العامل، أو من خلال التمويل غير المباشر كخطابات الضمان والاعتمادات المستندية.

- **المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني:**

يهدف مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمؤسسة العامة للتدريب المهني إلى إيجاد جيل من الشباب السعودي يعمل لحسابه الخاص، من خلال مساعدته على اجتياز كل العوائق التي من الممكن أن يصادفها، إضافة إلى تزويده بالمهارات التي يحتاجها لنجاح مشروعه، كما يسعى المركز للمساهمة في تهيئة البيئة المنسجمة للشباب على الانخراط في العمل الحر.

المحور السادس

الـدراسة الميدانيــة

الـدراسة الميدانيـــة

تقديم:

يعتبر الأخذ بآراء المبادرين وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نحو واقع القطاع الذي يعملون فيه أمراً ضرورياً لإعطاء مؤشر على مدى كفاءة هذا القطاع؛ الأمر الذي قد يفيد أصحاب القرار في عملية تطويره، وقد جاء هذا الجزء من الدراسة ليحلل تلك الآراء، وذلك بمحاولة الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما الخصائص الإجتماعية والديمغرافية للفئة المبحوثة؟
- ما طبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة المبحوثة؟
- ما أبرز المعوقات التي تواجهها مختلف المشروعات الصغيرة والمتوسطة المبحوثة؟

أولاً: الإجراءات المنهجية للدراسة:

تنتمي هذه الدراسة إلى نوعية الدراسات التي تسعى إلى تحليل الوضع الراهن لأحد مكونات القطاع الاقتصادي بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية "المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، وقياس هذا الوضع بتحليل جميع بياناته، وذلك بغرض تقييم هذا المكون بهدف التوصل إلى مقترحات لزيادة مستوى كفاءته.

ويستخدم الباحث في هذه الجزء من الدراسة الأسلوب الإحصائي، وذلك من خلال سحب عينة عشوائية من المبادرين وأصحاب ومدراء المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

بدأت الدراسة الميدانية في بداية شهر إبريل من عام ٢٠١٦، بعد استكمال كافة الإجراءات الإدارية والفنية في مثل هذه الدراسات، إلا أن جمع المعلومات قد بدء فعلياً في منتصف شهر إبريل ٢٠١٦، وانتهى في أواخر شهر مايو ٢٠١٦، حيث تم بعد ذلك البدء في عملية إدخال وتحليل البيانات. وتم إجراء هذه الدراسة عن طريق إرسال استمارة استقصاء أو استبيان لعدد ١٦٨٢ مشروع صغير ومتوسط في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كأداة أساسية لجمع البيانات الأولية، وقد روعي في تصميم الاستبانة القواعد الخاصة بوضع الأسئلة وصياغتها واستخدام أسئلة من النوع المغلق، من خلال البريد الالكتروني الخاص بتلك المشروعات، هذا وقد تلقى الباحث عدد ١٠٦١ استمارة استقصاء أو استبيان تم الاجابة عليها من قبل المبحوثين.

وقد تضمنت الاستبانة ٣ بنود تتعلق بالمحاور التالية (أنظر: استمارة الاستبيان في الملحق رقم ١)، وهي على النحو التالي:

- البند الأول: بيانات الفئة المبحوثة (السمات الشخصية).
- البند الثاني: بيانات المشروعات.
- البند الثالث: المعوقات والصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وبعد ذلك، تم تحليل البيانات بواسطة الحاسب الآلي باستخدام برنامج (SPSS) الإحصائي، حيث تم استخدام المعاملات الإحصائية التالية في عملية التحليل، وهي:

- معامل ارتباط بيرسون: وقد استخدم هذا الأسلوب في فحص صدق المحتوى للاستبانة من خلال تحديد الارتباط بين كل بند والمجموعة التي ينتمي إليها.
- اختبار ألفا: والذي استخدم في فحص ثبات الاستبانة.
- التكرارات والنسب المئوية لكل بند على حده لتكون مؤشراً للمتوسط الحسابي.
- المتوسط الحسابي لكل بند، والمتوسطات الحسابية لمجموعات الاستبيان الرئيسية، وذلك لتحديد اتجاه الرأي العام حول كل بند، وحول المجموعة بشكل كلي.
- اختبار كاسكوار: وذلك لفحص الارتباط بين صفتين لتحديد مدى ارتباط أو استقلالية هاتين الصفتين.

وقد استخدم الباحث درجة ثقة ٩٥ % في اختبار كل الفروض/التساؤلات الإحصائية للدراسة بما يعني أن احتمال الخطأ يساوي ٥% وهي النسبة المناسبة لطبيعة البحث موضع الدراسة.

ثانياً: تحليل البيانات:

سوف يحتوي هذا الجزء من الدراسة على مجموعة من التحليلات بغرض الوصول إلى مفهوم أدق لموضوع البحث، والذي بدوره يساعد في التوصل إلى نتائج سليمة، وسوف يشمل هذا التحليل ما يلي:

- فحص صدق المحتوى وثبات بنود الاستبانة.
- الوصف الإحصائي للفئة المبحوثة.
- بيانات المشروعات.
- المعوقات والصعوبات التي تواجة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

(أ) صدق المحتوى وثبات بنود الاستبانة:

يهدف فحص مدى صدق المحتوى (يقصد بصدق الإستبانة أن تقيس أسئلة الإستبانة ما وضعت لقياسه) للاستبانة إلى التأكد من مدى ارتباط بنود الاستبانه مع المجالات التي تهدف الدراسة إلى قياسها، وذلك من خلال فحص مصفوفة معاملات الارتباط للتأكد من مدى كفاية العينة وسلامة نتائج التحليل، وتم ذلك من خلال فحص مدى ارتباط كل بند في البنود الرئيسية مع المجموع الكلي لنفس المجموعة، وذلك باستخدام معامل ارتباط بيرسون واختبارات Split-Half و Cronbach's Alpha.

ويقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الإستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي للإستبانة، وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الإستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه باستخدام معامل سبيرمان من خلال اختبار Guttman Split-Half Coefficient، ويستعرض الجدول رقم (٥) نتائج الفحص لكل المجموعات.

جدول (٥)
فحص صدق محتوى المجموعات

البنود	قيم الاختبارات الإحصائية		نتيجة الاختبار
	Guttman Split-Half Coefficient	Cronbach's Alpha	
المعوقات والصعوبات التي تواجة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية			
صعوبة الحصول على التمويل بأنواعه المختلفة	0.534	0.529	ارتباط قوي
صعوبة الحصول على الخدمات التي تقدمها المؤسسات الحكومية	0.813	0.865	ارتباط قوي جدا
صعوبة الحصول على الدعم الفني بكافة أشكاله	0.752	0.603	ارتباط قوي جدا
صعوبة الوصول إلى الأسواق الخارجية والمحلية	0.612	0.612	ارتباط قوي جدا
الإجراءات البيروقراطية في المعاملات الحكومية	0.938	0.918	ارتباط قوي جدا
المنافسة من قبل المنتجات الأجنبية	.96٥0	0.507	ارتباط متوسط

غياب الدعم الحكومي والحوافز وسياسات التشجيع	0.761	0.898	ارتباط قوي جدا
معوقات تتعلق بضعف عملية التسويق	0.801	0.807	ارتباط قوي جدا
معوقات تتعلق بإدارة المشروع	0.812	0.862	ارتباط قوي جدا
عدم وجود تشريعات واضحة ودقيقة بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة	0.757	0.892	ارتباط قوي جدا
الأحداث السياسية الإقليمية والدولية	0.809	0.802	ارتباط قوي جدا
معوقات ذات طابع اجتماعي أو ديني	0.537	0.522	ارتباط قوي
معوقات تتعلق بتكنولوجيا الإنتاج	0.617	0.619	ارتباط قوي جدا
معوقات تتعلق بصغير حجم السوق المحلي	0.932	0.915	ارتباط قوي جدا
الضرائب والرسوم بشكل عام	0.759	0.891	ارتباط قوي جدا
معوقات تتعلق بأسعار مدخلات الإنتاج	0.819	0.821	ارتباط قوي جدا
قلة المؤسسات المحلية والدولية التي تقدم الدعم الفني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	0.813	0.861	ارتباط قوي جدا
الاحتكار والتضخم	0.671	0.689	ارتباط قوي جدا
انتشار ظاهرة التجارة المستترة	0.825	0.837	ارتباط قوي جدا

يتضح من الجدول السابق رقم (٥)؛ أن معامل الارتباط دالة عند مستوي معنوية ٠,٠١=α، وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه بالنسبة لكل البنود باستثناء بند " المنافسة من قبل المنتجات الأجنبية " حيث أن مستوى المعنوية يتجاوز ١٠%.

يقصد بثبات الإستبانة أن تعطي هذه الإستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الإستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو بعبارة أخرى أن ثبات الإستبانة يعني الإستقرار في نتائج الإستبانة، وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة، وقد تحقق الباحث من ثبات إستبانة الدراسة من خلال أسلوب معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alfa لفحص ثبات كل بند من بنود المجموعة. حيث كانت النتيجة تتراوح بين ٠,٥٢٢ و٠,٩١٨، مما يدلل على أن هناك ارتباط طردي قوي بين جميع البنود التي تم قياسها.

وبذلك يكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات إستبيان الدراسة؛ مما يجعله على ثقة تامة بصحة الإستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج، والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار ما صممت له.

(ب) الوصف الإحصائي للفئة المبحوثة:

سوف يتم في هذا الجزء من الدراسة عرض سمات الفئة المبحوثة حسب نتائج الدراسة الميدانية والبالغ عددهم ١٠٦١ مبحوث، ويوضح جدول رقم (٦) وصف المبحوثين من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة بحسب "الجنس، والجنسية، والحالة الاجتماعية، والحالة التعليمية".

جدول رقم (٦)

السمات الشخصية للمبحوثين

الجنس	
ذكر	**%69.8**
أنثى	**%30.2**
الجنسية	
عماني	**%11.6**
كويتي	**%15.3**
سعودي	**%23.8**
بحريني	**%15.6**
قطري	**%13.0**
اماراتي	**%20.8**
الحالة الاجتماعية	
أعزب	**%54.5**
متزوج	**%28.3**
أخرى	**%17.2**
المستوى التعليمي	
إعدادي	**%6.8**
ثانوي	**%14.9**
معهد/ كلية	**%37.5**
جامعة	**%39.2**
دراسات عليا	**%1.7**

توضح نتائج الجدول رقم (٦) بأن أغلب الفئة المبحوثة هم من "أصحاب أو مدراء المشروعات" من جنس الذكور بنسبة ٦٩,٨%، وبلغت نسبة الإناث حوالي ٣٠,٢%.

بينما كانت أعلى نسبة مشاركة في هذه الدراسة من المملكة العربية السعودية بنسبة ٢٣,٨%، تليها دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة ٢٠,٨%، ومن ثم مملكة البحرين بنسبة بلغت ١٥,٦%، فدولة الكويت بنسبة ١٥,٣%، ومن ثم دولة قطر بنسبة بلغت نحو ١٣%، وأخيراً سلطنة عُمان بنسبة ١١,٦%، كما يتبين من الشكل رقم (٣).

الشكل رقم (٣)

نسبة مشاركة الفئة المبحوثة من مختلف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

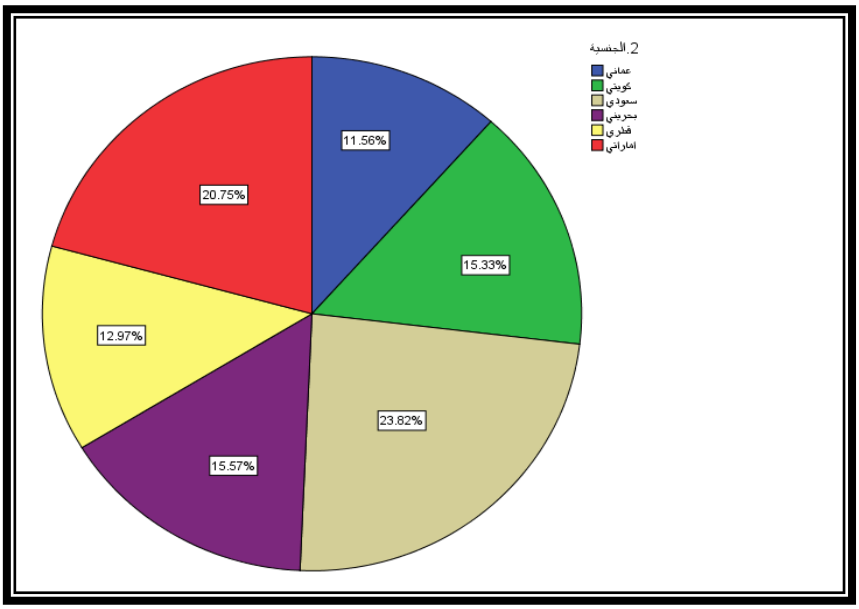

أما على مستوى الحالة الاجتماعية فتميزت الفئة المبحوثة بأن أغلبها كان من فئة العزاب (غير المتزوجين) بنسبة بلغت ٥٤,٥%، أما فئة المتزوجين فبلغت بدورها ما نسبته ٢٨,٣%، بينما بلغت الفئات الأخرى من المطلقين والأرامل وغيرهما حوالي ١٧,٢%، وهذا يدل على أن أغلب أصحاب المشروعات الصغيرة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وفقاً للعينة المبحوثة من فئة أو شريحة الشباب.

وفيما يخص المستوى التعليمي للمبحوثين فتركزت في أصحاب الشهادات الجامعية بنسبة بلغت ٣٩,٢%، بينما كانت أقل نسبة من أصحاب الشهادات العُليا بنسبة بلغت ١,٧%، وبلغت نسبة أصحاب المشروعات الصغيرة من الحاصلين على شهادات الدبلوم من خريجي المعاهد والكليات المهنية ما يقارب ٣٧,٥%، وأصحاب الشهادات الثانوية كانت نسبتهم ١٤,٩%، أما أصحاب المؤهلات الإعدادية فلم يتجاوزوا ما نسبته ٦,٨%.

(ج) بيانات المشروعات:

يستعرض هذا الجزء من الدراسة بيانات المشروعات من حيث " عدد العمال عند التأسيس (بداية التشغيل)، ورأس المال عند التأسيس بالدولار الأمريكي (بداية التشغيل)، ورأس المال الحالي للمشروع بالدولار الأمريكي (تقدير)، عدد العمال الحاليين في المشروع، قيمة الإنتاج السنوي بالدولار الأمريكي (تقدير)، عدد فروع المشروع داخل الدولة"، وكذلك "أدوار الفئة المبحوثة في المشروع، وتوزيع المشروعات على مختلف القطاعات، ومصادر تمويل المشروعات، واستخدام التكنولوجيا في عملية تسويق المشروعات، واستخدام مختلف أدوات التطوير في المشروع".

جدول رقم (٧)
بيانات المشروعات المبحوثة

الجنسية	عدد العمال عند التأسيس (بداية التشغيل)	رأس المال عند التأسيس بالدولار الأمريكي (بداية التشغيل)	رأس المال الحالي للمشروع بالدولار الأمريكي "تقدير"	عدد العمال الحاليين في المشروع	قيمة الإنتاج السنوي بالدولار الأمريكي "تقدير"	عدد فروع المشروع داخل الدولة
عماني	4.61	$9.027	$17.92	7.92	$38.10	1.43
كويتي	1.382	$11.512	$21.597	1.713	$42.732	0.391
سعودي	1.302	$9.220	$18.995	1.786	$41.357	0.325
بحريني	1.877	$9.319	$17.971	2.314	$46.338	0.421
قطري	1.880	$18.188	$38.031	2.317	$46.410	0.485
اماراتي	4.73	$22.65	$48.67	8.01	$68.50	1.35
المتوسط	1.677	$13.320	$27.2	2.097	$47.24	0.733

يتضح من الجدول رقم (٧)، بأن متوسط عدد العمال عند تأسيس المشروعات (بداية التشغيل) قد بلغ نحو ١,٦٧ عامل حيث بلغ أعلى عدد عاملين في دولة الامارات العربية المتحدة بعدد ٤,٧٣ عامل، يليها سلطنة عُمان بعدد ٤,٦١ عامل، ثم ينخفض العدد في دول قطر ليصل ١,٨٨ عامل، ثم مملكة البحرين بعدد ١,٨٧ عامل، ثم دولة الكويت بعدد ١,٣٨ عامل، وأخيراً المملكة العربية السعودية بعدد ١,٣٠، إلا أن متوسط عدد العمال الحاليين في تلك المشروعات قد ارتفع بنحو ٠,٤٢ عامل، ليصل إلى ٢,٠٩، حيث كان أعلى ارتفع دولة الامارات العربية المتحدة ليصل إلى ٨,٠١ عامل، ثم في سلطنة عُمان ليصل بدورة إلى ٧,٩٢ عامل، ثم في دولة قطر ليصل إلى ٢,٣١عامل، ثم في مملكة البحرين ليصل ٢,٣١عامل، فالمملكة العربية السعودية ليبلغ العدد ١,٧٨ عامل، وأخيراً دولة الكويت ليصل العدد بدورة إلى ١,٧١ عامل.

أما فيما يتعلق برأس المال عند تأسيس المشروعات بالدولار الأمريكي (بداية التشغيل) فقد بلغ المتوسط نحو ١٣,٣٢٠ ألف دولار أمريكي، حيث تصدرت دولة الامارات العربية المتحدة هذا البند بمبلغ ٢٢,٦٥ ألف دولار أمريكي، يليها دولة قطر بمبلغ ١٠,١٨٨ ألف دولار أمريكي، ثم دولة الكويت بمبلغ ١١,٥١٢ ألف دولار أمريكي، ثم مملكة البحرين بمبلغ ٩,٣١٩ آلاف دولار أمريكي، فالمملكة العربية السعودية بمبلغ ٩,٢٢٠ آلاف دولار أمريكي، وأخيراً سلطنة عُمان بمبلغ ٩,٠٢٧ آلاف دولار أمريكي. إلا أن متوسط رأس المال الحالي للمشروعات بالدولار الأمريكي قد ارتفع بدورة بنحو ١٣,٨٨ ألف دولار أمريكي، ليصل إلى ٢٧,٢ ألف دولار أمريكي، حيث تصدرت دولة الامارات العربية المتحدة

دول مجلس التعاون بمبلغ وصل ٤٨,٦٧ ألف دولار أمريكي للمشروع الواحد، يليها دولة قطر بمبلغ ٣٨,٠٣١ ألف دولار أمريكي، ثم دولة الكويت بمبلغ ٢١,٥٩٧ ألف دولار أمريكي، ثم المملكة العربية السعودية بمبلغ ١٨,٩٩٥ ألف دولار أمريكي، فمملكة البحرين بمبلغ ١٧,٩٧١ ألف دولار أمريكي، وأخيراً سلطنة عُمان بمبلغ ١٧,٩٢ ألف دولار أمريكي.

كما بلغ متوسط قيمة الإنتاج السنوي بالدولار الأمريكي للمشروعات نحو ٤٧,٢٤ ألف دولار أمريكي، حيث كانت أعلى قيمة انتاج في دولة الامارات العربية المتحدة بمبلغ ٦٨,٥٠ ألف دولار أمريكي، يليها دولة قطر بمبلغ وصل إلى ٤٦,٤١٠ ألف دولار أمريكي، ثم مملكة البحرين بمبلغ ٤٦,٣٣٨ ألف دولار أمريكي، ثم دولة الكويت ٤٢,٧٣٢ ألف دولار أمريكي، فالمملكة العربية السعودية ٤١,٣٥٧ ألف دولار أمريكي، وأخيراً سلطنة عُمان بمبلغ ٣٨,١٠ ألف دولار أمريكي.

أما فيما يتعلق بعدد فروع المشروع داخل الدولة فنجدها قليله نسبياً، حيث أنها لا تتعدى ٠,٧٣٣ فرع بالمتوسط، حيث كانت أعلى نسبة في سلطنة عُمان بنحو ١٠٤٣ فرع، تليها دولة الإمارات العربية المتحدة ١,٣٥ فرع، ثم دولة قطر ٠,٤٨٥ فرع، ثم مملكة البحرين بنحو ١,٣٥ فرع، ثم دولة الكويت ٠,٣٩١ فرع، وأخيراً المملكة العربية السعودية ٠,٣٢٥.

هذا، وقد أوضحت الدراسة أدوار الفئة المبحوثة في مختلف المشروعات، سواء من حيث الملكية، أو الإدارة، أو طبيعة العمل "فني، إداري"، وكانت النتائج كما هو مبين بالجدول رقم (٨).

جدول رقم (٨)

أدوار الفئة المبحوثة في المشروع

دور المبحوثين في المشروع	
صاحب المشروع	%17
صاحب ومدير المشروع	%83
طبيعة عمل المبحوثين في المشروع	
فني	41.7
إداري	58.3

يوضح الجدول رقم (٨)، بأن من قام بالإجابة على تساؤلات الاستبيان أو استمارة الاستقصاء كانوا من أصحاب ومدراء المشروع بنسبة بلغت ٨٣%، بينما كانت نسبة المجيبين من أصحاب المشروعات فقط ١٧%، وهذا يدل على أن أغلب المشروعات المبحوثة يقوم بإدارتها أصحابها بأنفسهم. كما يتبين بأن طبيعة عمل الفئة المبحوثة في المشروع ذات طبيعة إدارية بنسبة ٥٨,٣% بينما بلغت نسبة المبحوثين العاملين بعمل ذو طبيعة فنية من أصحاب المشروعات ما يقارب ٤١,٧%، أي أن هناك نسبة من أصحاب المشروعات يقومون بأنفسهم بأداء أعمال المشروعات سواء "بعمليات الإنتاج، أو الحرف اليدوية، أو غيرها". بالإضافة إلى الأعمال الإدارية الخاصة بالمشروع.

كما أوضحت الدراسة توزيع المشروعات على مختلف القطاعات، سواء كانت صناعية أو تجارية أو زراعية، أو خدمية، وكانت النتائج كما هو مبين بالجدول رقم (٩).

جدول رقم (٩)
توزيع المشروعات على مختلف القطاعات

القطاع	النسبة الكلية	عماني	كويتي	سعودي	بحريني	قطري	اماراتي
الصناعة	%26.7	%32.7	%20	%27.7	%29.3	%27.3	%26.1
التجارة	%13.7	%8.2	%23.1	%19.8	%7.1	%9.1	%8.1
الزراعة	%14.9	%16.3	%9.2	%9.9	%14.2	%18.2	%19.3
الخدمات	%44.8	%42.9	%47.7	%42.6	%49.5	%45.5	%46.5

تبين نتائج الجدول رقم (٩) بأن أغلب المشروعات المبحوثة تركزت في قطاع الخدمات بنسبة ٤٤,٨%، حيث تصدرت مملكة البحرين هذا القطاع بنسبة ٤٩,٥%، تليها دولة الكويت بنسبة ٤٧,٧%، ثم دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر والمملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان على التوالي، وبنسب تراوحت ما بين ٤٦,٥% للإمارات و٤٢,٦% للسعودية.

بينما يأتي قطاع الصناعة في المرتبة الثانية بنسبة بلغت ٢٦,٧%، حيث تصدرت سلطنة عُمان القطاع بنسبة بلغت ٣٢,٧%، تليها مملكة البحرين بنسبة ٢٩,٣%، ومن ثم المملكة العربية السعودية ودولة قطر

ودولة الإمارات العربية المتحدة، وأخيراً دولة الكويت، حيث تراوحت النسبة ما بين ٢٩,٣% لمملكة البحرين و٢٠% لدولة الكويت.

هذا، ويأتي قطاع الزراعة في المرتبة الثالثة بنسبة بلغت ١٤,٩%، وتتصدر هذا القطاع دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة بلغت ١٩,٣%، تليها دولة قطر بنسبة بلغت ١٨,٢%، ومن ثم مملكة البحرين وسلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية، وأخيراً دولة الكويت، بنسب تراوحت ما بين ١٦,٣% و٩,٢% لدولة الكويت.

أما بالنسبة لقطاع التجارة فإنه يأتي في المرتبة الرابعة والأخيرة بنسبة بلغت نحو ١٣,٧%، وتتصدر دولة الكويت هذا القطاع بنسبة بلغت نحو ٢٣,١% من إجمالي المشروعات المبحوثة، تليها المملكة العربية السعودية بنسبة بلغت ١٩,٨%، ومن ثم دولة قطر وسلطنة عُمان ودولة الإمارات العربية المتحدة على التوالي، وأخيراً مملكة البحرين، بنسب تراوحت ما بين ٩,١% لدولة قطر و٧,١% لمملكة البحرين.

أما فيما يتعلق بمصادر تمويل المشروعات، سواء كانت قروض بنكية، أو تمويل من قبل مؤسسة تمويلية غير بنكية، أو مدخرات شخصية، فيتضح من معطيات الجدول رقم (١٠) الآتي.

جدول رقم (١٠)
مصادر تمويل المشروع

قرض بنكي							
الاجابة	النسبة الكلية	عماني	كويتي	سعودي	بحريني	قطري	اماراتي
نعم	%74.7	%73.5	%80	%84.2	%67.7	%69.7	%72.7
لا	%25.3	%26.5	%20	%15.8	%32.3	%30.3	%27.3
قرض من مؤسسة تمويلية غير بنكية							
نعم	%2.18	0	%6.2	%6.9	0	0	0
لا	%97.81	%100	%93.8	%93.1	%100	%100	%100
مدخرات شخصية							
نعم	%8.3	%10.2	%4.6	%3	%10.4	%12.6	%9.1
لا	%91.7	%89.8	%95.4	%97	%89.6	%87.4	%90.9

بأن غالبية الفئة المبحوثة قد حصلت على تمويل للمشروعات الخاصة بهم من خلال القروض البنكية بنسبة بلغت ٧٤,٧%، حيث تتصدر مشروعات المملكة العربية السعودية الحاصلة على تمويلها من خلال القروض البنكية بنسبة ٨٤,٢%، تليها المشروعات في دولة الكويت بنسبة بلغت ٨٠%، ومن ثم سلطنة عُمان ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة قطر، وأخيراً مملكة البحرين بنسب تتراوح ما بين ٧٣,٥% لسلطنة عُمان و٦٧,٧% لمملكة البحرين.

بينما لا تتجاوز نسبة القروض التمويلية من قبل المؤسسات غير البنكية ٢,١٨%، حيث ظهر هذا النوع من التمويل فقط في كل من المملكة العربية السعودية بنسبة بلغت ٦,٩% ودولة الكويت بنسبة ٦,٢%.

هذا، وكانت نسبة مساهمة المدخرات في تمويل المشروعات نحو ٨,٣%، حيث كانت أعلى نسبة في دولة قطر بنسبة ١٢,٦%، تليها مملكة البحرين بنسبة ١٠,٤%، ثم المملكة العربية السعودية بنسبة ١٠,٤% وسلطنة عُمان بنسبة ١٠,٢%، فدولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة ٩,١%، وكانت النسبة في دولة الكويت ٤,٦%، وأخيراً المملكة العربية السعودية بنسبة بلغت ٣%.

يتضح من ذلك بأن هناك توجه من قبل الفئة المبحوثة نحو الحصول على القروض البنكية في تمويل المشروعات الخاصة بهم، وذلك كنتيجة لسهولة الإجراءات التي لا تتطلب توفير العديد من المتطلبات المنصوص عليها في لوائح المؤسسات التمويلية غير البنكية، أو قد يكون هناك غياب أو ضعف في توفير مؤسسات تمويلية داعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون، وهذا ما يفسر اعتماد المبادرين على تمويل مشروعاتهم على القروض البنكية والمدخرات الشخصية.

هذا، وتوضح الدراسة أيضاً مدى استخدام التكنولوجيا في عملية تسويق المشروعات، من حيث توفر موقع إلكتروني للمشروع، واستخدام مواقع التواصل الاجتماعي للترويج والتواصل، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (١١).

جدول رقم (١١)
استخدام التكنولوجيا في التسويق للمشروع

يوجد موقع إلكتروني للمشروع							
الاجابة	**النسبة الكلية**	**عماني**	**كويتي**	**سعودي**	**بحريني**	**قطري**	**اماراتي**
نعم	%40.4	%44.9	%35.4	%32.7	%43.5	%40.2	%45.5
لا	%54.6	%55.1	%64.6	%67.3	%56.5	%59.8	%54.5
استخدام مواقع التواصل الاجتماعي للترويج والتواصل							
نعم	%71.3	%61.2	%81.5	%88.1	%59.8	%73.6	%63.6
لا	%28.7	%38.8	%18.5	%11.9	%40.2	%26.4	%36.4

تبين نتائج الجدول رقم (١١)، بأن نسبة المشروعات التي تتوافر لديها موقع إلكتروني بلغت نحو ٤٠,٤%، حيث تصدرت مشروعات دولة الإمارات العربية المتحدة هذا البند بنسبة ٤٥,٥%، تليها سلطنة عُمان بنسبة بلغت ٤٤,٩%، ومن ثم مملكة البحرين ودولة قطر ودولة الكويت على التوالي، وأخيراً المملكة العربية السعودية، حيث تراوحت النسب ما بين ٤٣,٥% لمملكة البحرين و٣٢,٧% للمملكة العربية السعودية، وتشير هذه النتائج إلى ضعف الإقبال على إنشاء مواقع إلكترونية خاصة بتلك المشروعات، وذلك في ظل بروز وفعالية مواقع التواصل الاجتماعي في تسويق منتجات تلك المشروعات، حيث بلغت نسبة المشروعات التي تستخدم مواقع التواصل الاجتماعي وفقاً للفئة المبحوثة نحو ٧١,٣%

وكانت أعلى نسبة استخدام في المملكة العربية السعودية بنسبة ٨٨,١%، وتأتي دولة الكويت في المرتبة الثانية بنسبة بلغت ٨١,٥%، تليها دولة قطر بنسبة ٧٣,٦%، ثم دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة ٦٣,٦%، فسلطنة عُمان بنسبة ٦١,٢%، وأخيراً مملكة البحرين بنسبة بلغت ٥٩,٨%.

وفيما يتعلق باستخدام مختلف أدوات التطوير في المشروع، أوضحت الدراسة بأن هناك تفوتات بين مختلف دول مجلس التعاون من حيث " استخدام أنظمة المعلومات في الإدارة والتسويق والعلاقات العامة، وتوفير مخصصات لتطوير المنتج، وتوفر مخصصات للتدريب ودعم الريادة والإبداع في مجال عمل المشروع".

يتناول الجدول رقم (١٢) تحليل نتائج التساؤل الذي تم توجيهه للفئة المبحوثة حول استخدام مختلف أدوات ووسائل تطوير مشروعاتهم، فاتضح بأن ٦٥,٧% لا يستخدمون أنظمة المعلومات في الإدارة والتسويق والعلاقات العامة، حيث ظهر ذلك بشكل واضح في مملكة البحرين بنسبة ٧٢,٧%، تليها سلطنة عُمان بنسبة ٧١,٤%، ومن ثم دولة قطر بنسبة ٦٩,٦%، فدولة الكويت بنسبة ٦١,٥%، ودولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة بلغت ٥٩,٧%، وأخيراً المملكة العربية السعودية بنسبة ٥٩,٤%.

جدول رقم (١٢)
استخدام مختلف أدوات التطوير في المشروع

الاجابة	النسبة الكلية	عماني	كويتي	سعودي	بحريني	قطري	اماراتي
استخدام أنظمة المعلومات في الإدارة والتسويق والعلاقات العامة وغيرها							
نعم	%34.3	%28.6	%38.5	%40.6	%27.3	%30.4	%40.3
لا	%65.7	%71.4	%61.5	%59.4	%72.7	%69.6	%59.7
توفير مخصصات لتطوير المنتج							
نعم	%37	%40.8	%30.8	%33.7	%32.4	%36.4	%47.6
لا	%63	%60.8	%69.2	%66.3	%67.6	%63.6	%52.4
توفر مخصصات للتدريب ودعم الريادة والإبداع في مجال عمل المشروع							
نعم	%16.7	%18.4	%15.4	%8.9	%16.7	%18.2	%22.3
لا	%83.3	%81.6	%84.6	%91.1	%83.3	%81.8	%77.7

كما يتضح من نتائج الجدول أيضاً بأن ما نسبته ٦٣% من المشروعات المبحوثة لا توفر مخصصات لتطوير المنتج، وبدا ذلك واضحاً في دولة الكويت بنسبة ٦٩,٢%، تليها مملكة البحرين بنسبة ٦٧,٦%، ومن ثم المملكة العربية السعودية بنسبة ٦٦,٣%، فدولة قطر بنسبة ٦٣,٦%، فسلطنة عُمان بنسبة ٦٠,٨%، وأخيراً دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة ٥٢,٤%.

أما فيما يتعلق بتوفر مخصصات لعمليات التدريب والريادة والإبداع في مجال عمل المشروع، توضح نتائج الجدول كذلك بأن هناك ما نسبته ١٦,٧% فقط من المشروعات تقوم بتوفير تلك المخصصات، حيث تأتي دولة الإمارات العربية المتحدة أولاً بنسبة بلغت ٢٢,٣%، تليها سلطنة عُمان بنسبة ١٨,٤%، ومن ثم دولة قطر بنسبة ١٨,٢%، فمملكة البحرين بنسبة ١٦,٧%، فدولة الكويت بنسبة ١٥,٤، وأخيراً تأتي المملكة العربية السعودية بنسبة ٨,٩% فقط.

يتضح من تلك النتائج بأن هناك ضعف في وعي أصحاب المشروعات المبحوثة بضرورة وضع تصورات وخطط لتطوير منتجاتهم، وقد يأتي هذا الضعف متزامناً مع قصور وضعف المؤسسات الداعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتي لم تنجح بشكل كبير في غرس قيمة التطوير والتقدم لتلك المشروعات.

أما بالنسبة لأهم العوامل المؤثرة على المشروع، التي أوردتها الدراسة والمتمثلة في "التطورات الاقتصادية المحلية والخارجية، وتحديد الجدوى الاقتصادية للمشروع في مرحلة التأسيس"، كانت النتائج كما هي موضحه في الجدول رقم (١٣).

جدول رقم (١٣)
العوامل المؤثرة على أداء المشروع

تأثر أداء المشروع بالتطورات الاقتصادية المحلية والخارجية							
الاجابة	النسبة الكلية	عماني	كويتي	سعودي	بحريني	قطري	اماراتي
نعم	%60.8	%83.7	%78.5	%56.4	%81.8	%39.7	%24.9
لا	%39.2	%16.3	%21.5	%43.6	%18.2	%60.3	%75.1
تحديد الجدوى الاقتصادية للمشروع في مرحلة التأسيس							
نعم	%60.5	%71.4	%67.7	%74.3	%68.7	%72.7	%82.4
لا	%39.5	%28.6	%32.3	%25.7	%31.3	%27.3	%17.6

توضح نتائج الجدول رقم (١٣) بأن التطورات الاقتصادية المحلية والخارجية (مثل الأزمات المالية العالمية، أو انخفاض أسعار النفط، وغيرهما) تؤثر على أداء المشروعات المبحوثة بنسبة ٦٠,٨%، ويظهر ذلك واضحاً في سلطنة عُمان بنسبة ٨٣,٧%، تليها مملكة البحرين بنسبة ٨١,٨%، ومن ثم دولة الكويت ٧٨,٥%، فالمملكة العربية السعودية بنسبة ٥٦,٤%، فدولة قطر بنسبة ٣٩,٧%، وأخيراً دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة ٢٤,٩%.

كما أظهرت النتائج بأن تحديد الجدوى الاقتصادية للمشروع في مرحلة التأسيس قد يكون أحد العوامل المؤثرة على أداء المشروع بنسبة

٦٠,٥% كما أفادت الفئة المبحوثة. حيث بدا ذلك واضحاً في دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة ٨٢,٤%، تليها المملكة العربية السعودية بنسبة ٧٤,٣%، ومن ثم دولة قطر بنسبة ٧٢,٧%، فسلطنة عُمان بنسبة ٧١,٤%، فمملكة البحرين بنسبة ٦٨,٧%، وأخيراً دولة الكويت بنسبة بلغت نحو ٦٧,٧%.

(د) المعوقات والصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدول مجلس التعاون الخليجي:

يستعرض هذا الجزء من الدراسة أهم المعوقات والصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، من حيث " صعوبة الحصول على التمويل بأنواعه المختلفة، وصعوبة الحصول على الخدمات التي تقدمها المؤسسات الحكومية، وصعوبة الحصول على الدعم الفني بكافة أشكاله، وصعوبة الوصول إلى الأسواق الخارجية والمحلية، والإجراءات البيروقراطية في المعاملات الحكومية، المنافسة من قبل المنتجات الأجنبية، وضعف الدعم الحكومي والحوافز وسياسات التشجيع، ومعوقات تتعلق بضعف عملية التسويق، وعدم وجود تشريعات واضحة ودقيقة بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والأحداث السياسية الإقليمية والدولية، ومعوقات ذات طابع اجتماعي أو ديني، ومعوقات تتعلق بتكنولوجيا الإنتاج، معوقات تتعلق بصغير حجم السوق المحلي، والضرائب والرسوم بشكل عام، ومعوقات تتعلق بأسعار مدخلات الإنتاج، وقلة المؤسسات المحلية والدولية التي تقدم

الدعم الفني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والاحتكار والتضخم، وانتشار ظاهرة التجارة المستترة.

بالنسبة لصعوبة الحصول على الخدمات التي تقدمها المؤسسات الحكومية، توضح نتائج الجدول رقم (١٤) الآتي.

جدول (١٤)
صعوبة الحصول على الخدمات التي تقدمها المؤسسات الحكومية

الاجابة	النسبة الكلية	عماني	كويتي	سعودي	بحريني	قطري	اماراتي
لا	%31.9	%18.4	%15.4	%28.7	%19.2	%53	%56.4
نعم	%68.1	%81.6	%84.6	%71.3	%80.8	%47	%43.6

تبين نتائج الجدول رقم (١٤) بأن هناك صعوبة لدى المشروعات المبحوثة في الحصول على الخدمات التي تقدمها المؤسسات الحكومية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة بنسبة ٨١%، حيث تتصدر دولة الكويت دول مجلس التعاون الخليجي في تلك الصعوبة بنسبة ٨٤,٦%، تليها سلطنة عُمان بنسبة ٨١,٦%، فمملكة البحرين بنسبة ٨٠,٨%، فالمملكة العربية السعودية بنسبة ٧١,٣%، فدولة قطر بنسبة ٤٧%، وأخيراً دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة ٤٣,٦%.

كذلك تمت مناقشة من خلال هذه الدراسة مسألة صعوبة الوصول إلى الأسواق الخارجية والمحلية بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (١٥).

جدول (١٥)
صعوبة الوصول إلى الأسواق الخارجية والمحلية

الاجابة	النسبة الكلية	عماني	كويتي	سعودي	بحريني	قطري	اماراتي
نعم	%60.4	%62.5	%56.9	%56.4	%64.9	%63.6	%57.8
لا	%39.6	34.7	%43.1	%43.6	%35.1	%36.4	%42.2

توضح نتائج الجدول رقم (١٥) بأن المبحوثون قد أفادوا بأنهم يواجهون تلك الصعوبات بنسبة وصلت إلى ٦٠,٤%، حيث لوحظ ذلك في مملكة البحرين بنسبة وصلت إلى نحو ٦٤,٩%، ومن ثم في دولة قطر بنسبة ٦٣,٦%، يليهما كل من سلطنة عُمان، ودولة الكويت والمملكة العربية السعودية، وأخيراً دولة الإمارات العربية المتحدة، بنسب تراوحت ما بين ٦٥,٥% لسلطنة عُمان و ٥٧,٨% لدولة الإمارات العربية المتحدة، وقد يؤشر ذلك إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون بحاجة إلى مزيد من الإجراءات التي تهدف إلى دمج منتوجاتهم في مختلف الأسواق، وكذلك دعم تلك المشروعات بزيادة إقامة المعارض

المحلية والدولية لتسويق منتجاتها ورفع وعي المستهلكين بأهمية دعم المنتج الوطني من خلال تلك المشروعات.

كما تناولت هذه الدراسة مسألة الصعوبات الناتجة عن صعوبة الإجراءات البيروقراطية في المعاملات الحكومية، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (١٦).

الجدول رقم (١٦)
الإجراءات البيروقراطية في المعاملات الحكومية

الاجابة	النسبة الكلية	عماني	كويتي	سعودي	بحريني	قطري	اماراتي
نعم	%59.3	%63.3	%72.4	%76.2	%63.6	%47.8	%32.7
لا	%40.7	%36.7	%27.6	%23.8	%36.4	%52.2	%67.3

وبذلك توضح نتائج الجدول رقم (١٦)، بأن ٥٩,٣% من الفئة المبحوثة قد أفادوا بأنهم يعانون من بعض الصعوبات في مجال الإجراءات البيروقراطية في المعاملات الحكومية، مما قد يؤثر بشكل أو بآخر على مشروعاتهم سواء في مجالات فتح أفرع جديدة، أو التوسع، أو توفير العمالة، وغير ذلك"، حيث أفاد ما نسبته ٦٣,٦% بأنهم يواجهون هذا النوع من الصعوبات في مملكة البحرين، و٦٣,٣% في سلطنة عُمان، وتزيد هذه النسبة بشكل ملفت في كل من دولة الكويت لتصل إلى ٧٢,٤%، والمملكة

العربية السعودية بنسبة ٧٦,٢%، بينما تنخفض النسبة في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة إلى ٣٢,٧%، ودولة قطر بنسبة ٤٧,٨%، وذلك نتيجة التطورات وعمليات التحديث التي جرت على الأجهزة الإدارية في تلك الدول نحو الأفضل.

وفيما يتعلق بتحدي منافسة منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للمنتجات الأجنبية، يوضح نتائج هذا البند الجدول رقم (١٧).

جدول رقم (١٧)
المنافسة من قبل المنتجات الأجنبية

الاجابة	النسبة الكلية	عماني	كويتي	سعودي	بحريني	قطري	اماراتي
نعم	%73.3	%73.5	%67.7	%74.3	%72.7	%76.5	%75.2
لا	%26.7	%26.5	%32.3	%25.7	%27.3	%23.5	%24.8

يوضح الجدول رقم (١٧) نتائج التحدي الذي يواجه مختلف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال منافسة المنتجات الأجنبية، حيث نجد بأن ٧٣,٣% من المبحوثين قد أفادوا بأن منتجاتهم لا تلاقي تفضيلاً من قبل المستهلكين مقارنة بالمنتجات الأجنبية، مما يشكل تهديداً لها في مجال استمرارية أو استدامة تلك المشروعات، حيث يظهر هذا

التخوف في دولة قطر بنسبة ٧٦,٥%، ومن ثم دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة ٧٥,٢%، يليهما المملكة العربية السعودية بنسبة ٧٤,٣%، ثم سلطنة عُمان بنسبة ٧٣,٥%، فمملكة البحرين ٧٢,٧%، وأخيراً دولة الكويت بنسبة ٦٧,٧%، إن هذه النتائج ما هي إلا نتيجة لضعف السياسات الهادفة لحماية المنتج المحلي مقابل المنتج الأجنبي، مما يستدعي إعادة النظر من قبل الأجهزة المسؤولة في دول مجلس التعاون الخليجي في تلك السياسات والاجراءات.

كما تمت مناقشة مسألة ضعف الدعم الحكومي والحوافز وسياسات التشجيع، فكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (١٨).

جدول رقم (١٨)
ضعف الدعم الحكومي والحوافز وسياسات التشجيع

الاجابة	النسبة الكلية	عماني	كويتي	سعودي	بحريني	قطري	اماراتي
نعم	%50.1	%59.4	%55.4	%44.6	%62.7	%41.2	%37.4
لا	%49.9	%40.6	%44.6	%55.4	%37.3	%58.8	%62.6

هذا، ويتضح من نتائج الجدول رقم (١٨) بأن هناك ضعف في مجال الدعم الحكومي والحوافز وسياسات التشجيع وصل إلى ٥٠,١% بحسب رأي القائمين على المشروعات المبحوثة، حيث وصلت النسبة في مملكة البحرين إلى ما يقارب ٦٢,٧%، بينما كانت في سلطنة عُمان

حوالي ٥٩,٤%، وفي دولة الكويت ٥٥,٤%، وتنخفض في المملكة العربية السعودية لتصل إلى ٤٤,٦%، وتشير هذه النتائج إلى أن هناك جهود تبذل في مجال الدعم الحكومي لتلك المشروعات خصوصاً في دولة الإمارات ودولة قطر والمملكة العربية السعودية ، بينما تحتاج باقي دول المجلس إلى تكثيف الجهود الفعالة في مجال دعم تلك المشروعات لكي تزيد مساهمتها في دعم العملية الاقتصادية في دول المجلس.

هذا، وقد طرحت الدراسة صعوبة أو التحدي الذي يواجه مختلف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والمتمثل في ضعف عملية التسويق، حيث كانت النتيجة كما هي مبينة في الجدول رقم (١٩).

جدول رقم (١٩)
ضعف عملية التسويق

الاجابة	النسبة الكلية	عماني	كويتي	سعودي	بحريني	قطري	اماراتي
نعم	%49.5	%53.1	%46.2	%50.5	%52.3	%51.5	%43.2
لا	%50.5	%46.9	%53.8	%49.5	%47.7	%48.5	%65.8

يتبين من الجدول رقم (١٩) بأن ٥٠,٥% من المشروعات المبحوثة لا تعاني من ضعف عملية التسويق، حيث كان ذلك واضحاً في دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة ٦٥,٨%، تليها دولة الكويت بنسبة ٥٣,٨%، ومن ثم دولة قطر بنسبة ٤٨,٥%، فالمملكة العربية السعودية بنسبة ٤٩,٥%، فمملكة البحرين بنسبة ٤٨,٥%، وأخيراً سلطنة عُمان بنسبة ٤٦,٤%، وقد تكون هذه النتائج انعكاس لعملية استخدام وسائل

التواصل الاجتماعي في عملية تسويق منتجات تلك المشروعات، وغيرها من أساليب.

إلا أن هناك نسبة مقاربة أفادت بأن هناك صعوبة أو ضعف في عملية تسويق منتجات وخدمات تلك المشروعات وصلت إلى ٤٩,٥%، مما يستدعي من مختلف المؤسسات المعنية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول المجلس البحث في هذا الشأن، وتوجيه بعض السياسات لمعالجة ذلك الوضع.

أما بالنسبة للمعوقات التي تتعلق بإدارة المشروع، والتي ناقشتها هذه الدراسة، كانت نتائجها كما في الجدول رقم (٢٠).

جدول رقم (٢٠)

معوقات تتعلق بإدارة المشروع

الاجابة	النسبة الكلية	عماني	كويتي	سعودي	بحريني	قطري	اماراتي
نعم	%62.4	%59.3	%61.3	%68.2	%62.1	%42.7	%38.2
لا	%37.6	%40.7	%38.7	%31.8	%37.9	%57.3	%61.8

يتضح من الجدول رقم (٢٠) المتعلق بالمعوقات الخاصة بإدارة المشروع سواء على مستوى عملية التسويق أو الإنتاج أو قصور في عملية التخطيط ووضوح الأهداف أو ضعف كفاءة الموارد البشرية العاملة في المشروع، بأن ٦٢,٤% من المشروعات المبحوثة أفادت بأن هناك بعض

المعوقات التي تواجههم بهذا الشأن، وكانت المشروعات في المملكة العربية السعودية أكثر من أفاد بوجود تلك المعوقات بنسبة ٦٨,٢%، تليها مملكة البحرين بنسبة ٦٢,١%، ثم دولة الكويت بنسبة ٦١,٣%، وسلطنة عُمان بنسبة ٥٩,٣%، وتنخفض هذه النسبة في كل من دولة قطر بنسبة ٤٢,٧%، ودولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة ٣٨,٢%.

وتشير هذه النتائج بأن أصحاب تلك المشروعات بحاجة إلى تكثيف عملية بناء قدراتهم في مجال إدارة مشروعاتهم، من خلال برامج تدريبية وفنية يفضل أن تكون مدعومة من المؤسسات الحكومية ذات الاختصاص.

كما أبرزت الدراسة وجود بعض المعوقات الناتجة عن الأحداث السياسية الإقليمية والدولية، وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول رقم (٢١).

جدول رقم (٢١)

معوقات ناتجة عن الأحداث السياسية الإقليمية والدولية

الاجابة	النسبة الكية	عماني	كويتي	سعودي	بحريني	قطري	اماراتي
نعم	%16.6	%10.2	%23.1	%22.9	%27.5	%6.9	%9.1
لا	%83.4	%89.8	%76.9	%77.1	%72.5	%93.1	%90.9

بالنسبة للمعوقات الناتجة عن مختلف الأحداث والاضطرابات السياسية والإقليمية والدولية الحالية، وبناءً على بيانات الجدول السابق

يتضح بأن ٨٣,٤% من المبحوثين يقرون بأنها لا تشكل لهم أي معوق، حيث ظهر هذا واضحاً في الحالة القطرية بنسبة ٩٣,١%، تليها دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة ٩٠,٩% ثم سلطنة عُمان بنسبة ٨٩,٨%، وتنخفض هذه النسبة في كل من السعودية والكويت والبحرين بنسب ٧٧,١% و٧٦,٩%، و٧٢,٥% على التوالي.

كذلك لم تهمل الدراسة سؤال الفئة المبحوثة عن وجود معوقات ذات طابع اجتماعي أو ديني، تعاني منه مشروعاتهم في "بيع سلعة معينة، أو تقديم خدمة معينة أيضاً، أو غيرهما"، وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول رقم (٢٢).

جدول رقم (٢٢)
معوقات ذات طابع اجتماعي أو ديني

الاجابة	النسبة الكلية	عماني	كويتي	سعودي	بحريني	قطري	اماراتي
نعم	%25.3	%18.4	%21.5	%42.9	%17.8	%35.1	%16.2
لا	%74.7	%81.6	%78.5	%57.1	%52.2	%64.9	%83.8

هذا، وتظهر بيانات الجدول رقم (٢٢)، بأن المعوقات ذات الطابع الاجتماعي أو ديني تشكل تأثيراً على المشروعات المبحوثة بنسبة لا تتجاوز ٢٥,٣%، حيث تظهر أعلى نسبة في المملكة العربية السعودية لتصل إلى ٤٢,٩%، تليها دولة قطر بنسبة ٣٥,١%، ومن ثم دولة

الكويت بنسبة ٢١,٥%، وتنقص هذه النسبة في الحالة العُمانية لتصل إلى ١٨,٤%، وفي مملكة البحرين لتصل إلى ١٧,٨%، وأخيراً في دولة الإمارات العربية المتحدة لتصل إلى ١٦,٢%. بحيث تشير تلك النتائج وفقاً لآراء الفئة المبحوثة أن المعوقات ذات الطابع الاجتماعي أو الديني لا تشكل تأثيراً كبيراً على أوضاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وبمناقشة أهم المعوقات المتعلق باستخدام تكنولوجيا الإنتاج، كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (٢٣).

جدول رقم (٢٣)

معوقات تتعلق بتكنولوجيا الإنتاج

الاجابة	النسبة الكلية	عماني	كويتي	سعودي	بحريني	قطري	اماراتي
نعم	%74.6	%75.2	%89.2	%81.4	%84.9	%57.7	%59.3
لا	%25.4	%24.8	%10.8	%18.6	%15.1	%42.3	%40.7

يبين الجدول رقم (٢٣)، بأن هناك معوقات تتعلق باستخدام التكنولوجيا في عملية الإنتاج، وقد يكون من أهم تلك المعوقات التكلفة والحاجة إلى بناء القدرات لاستخدام تلك التكنولوجيا، وندرة توفرها أو صعوبة الحصول عليها، وغيرها من المعوقات، حيث بلغت النسبة الكلية التي أفادت بوجود هذا النوع من المعوقات نحو ٧٤,٦%، وتصدرت دولة الكويت دول المجلس وفقاً للفئة المبحوثة بوجود هذا المعوق بنسبة

٨٩,٢%، تليها مملكة البحرين بنسبة ٨٤,٩% ومن ثم المملكة العربية السعودية بنسبة ٨١,٤%، فسلطنة عُمان بنسبة ٧٥,٢%، وتنخفض النسبة في كل من دولة الامارات العربية المتحدة، ودولة قطر، بنسبة ٥٩,٣% و ٥٧,٧% على التوالي.

وبالنظر إلى مسألة صغر حجم السوق المحلي، هل أنها تشكل معوق أو تحدي بالنسبة لمختلف المشروعات المبحوثة أم لا؟، كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (٢٤).

جدول رقم (٢٤)

معوقات تتعلق بصغر حجم السوق المحلي

الاجابة	المتوسط الكلي	عماني	كويتي	سعودي	بحريني	قطري	اماراتي
نعم	%24.8	%26.5	%26.2	%14.9	%29.8	%22.7	%28.4
لا	%75.2	%73.5	%73.8	%85.1	%70.2	%77.3	%71.6

أوضحت نتائج الجدول رقم (٢٤) بأن الفئة المبحوثة لا تعاني من مسألة صغر حجم السوق المحلي، وذلك بنسبة وصلت إلى ٧٥,٢%، وتظهر النتائج بأن أعلى نسبة كانت في المملكة العربية السعودية بنسبة ٨٥,١%، وذلك أمر طبيعي في ظل كبر حجم الدولة وعدد السكان الذي يقدر عددهم بنحو ٤٠ مليون نسمة، تليها دولة قطر بنسبة ٧٧,٣%، ثم دولة الكويت بنسبة ٧٣,٨%، فسلطنة عُمان بنسبة ٧٣,٥%، ثم دولة

الإمارات العربية المتحدة بنسبة ٧١,٦%، وأخيراً مملكة البحرين بنسبة ٧١,٦%.

كما تناولت الدراسة المعوقات أو الصعوبات المتعلقة بمسألة الضرائب والرسوم، من حيث ارتفاع نسبها، أو صعوبة إجراءات وطرق تحصيلها، ومدى عدالة تطبيقها، وغيرها"، فكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (٢٥).

جدول رقم (٢٥)

معوقات الضرائب والرسوم بشكل عام

الاجابة	النسبة الكلية	عماني	كويتي	سعودي	بحريني	قطري	اماراتي
نعم	%32.9	%42.7	%17.8	%27.6	%41.1	%28.4	%39.8
لا	%37.1	%57.3	%82.2	%72.4	%58.9	%71.6	%60.2

تبين نتائج الجدول رقم (٢٥) بأن مسألة الضرائب والرسوم بشكل عام لا تمثل معوق بالنسبة للمشروعات المبحوثة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بنسبة وصلت إلى ٦٧,١%، وهذا نتيجة انخفاض الضرائب والرسوم بشكل نسبي في دول المجلس، حيث يظهر ذلك واضحاً في دولة الكويت بنسبة وصلت إلى ٨٢,٢%، يليها المملكة العربية السعودية بنسبة ٧٢,٤%، ثم دولة قطر بنسبة ٧٢,٤%، ثم تنخفض هذه النسبة في دولة

الإمارات العربية المتحدة بمقدار ١٢% لتصل إلى ٦٠,٢%، ثم في مملكة البحرين لتصل إلى ٥٨,٩%، وأخيراً في سلطنة عُمان بنسبة ٥٧,٣%.

أما بالنسبة لأسعار مدخلات الإنتاج (المواد المستخدمة في تصنيع السلع أو توفير الخدمات) في أنها تشكل معقوق أم لا، فإن ذلك يتضح من خلال نتائج الجدول رقم (٢٦).

جدول رقم (٢٦)
معوقات تتعلق بأسعار مدخلات الإنتاج

الاجابة	النسبة الكلية	عماني	كويتي	سعودي	بحريني	قطري	اماراتي
نعم	%67.6	%79.6	%60	%67.3	%86.2	%81.8	%84.7
لا	%32.4	%20.4	%40.0	%32.7	%13.8	%18.2	%15.3

بالنظر إلى نتائج الجدول (٢٦)، يتضح بأن هناك صعوبات ومعوقات تعاني منها المشروعات المبحوثة في مسألة أسعار مدخلات الإنتاج (المواد المستخدمة في إنتاج السلع والخدمات)، بنسبة وصلت إلى ٦٧,٦%، حيث يظهر ذلك واضحاً في مملكة البحرين بنسبة ٨٦,٢%، تليها دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة ٨٤,٧%، ثم دولة قطر بنسبة ٨١,٨%، فسلطنة عُمان بنسبة ٧٩,٦%، وتنخفض هذه النسبة في المملكة العربية السعودية لتصل إلى ٦٧,٣%، وأخيراً دولة الكويت ٦٠%، مما قد يؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار منتجات تلك المشروعات، وكذلك إلى تهديد استمرارية أو استدامة تلك المشروعات لضعف قدرتها على الحصول على

المواد اللازمة في عملية الإنتاج، وهو في نهاية الأمر يعد معوقاً حقيقياً يواجه تلك المشروعات.

كما تناولت الدراسة مسألة أداء المؤسسات المحلية والدولية التي تقدم الدعم الفني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، كأحد المعوقات أو التحديات التي تواجهها مختلف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (٢٧).

الجدول رقم (٢٧)
ضعف أداء المؤسسات المحلية والدولية التي تقدم الدعم الفني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

الاجابة	النسبة الكلية	عماني	كويتي	سعودي	بحريني	قطري	اماراتي
نعم	%52.2	%49	%66.2	%63.4	%45.5	%51.4	%37.9
لا	%47.8	%51	%33.8	%36.6	%54.5	%48.6	%62.1

يتضح من الجدول رقم (٢٧) والمتعلق بضعف أداء المؤسسات المحلية والدولية التي تقدم الدعم الفني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، أفادت الفئة المبحوثة بأن هناك ضعف في أداء تلك المؤسسات بنسبة وصلت إلى ٥٢,٢%، حيث يظهر ذلك بشكل جلي في دولة الكويت بنسبة وصلت إلى ٦٦,٢%، ومن ثم المملكة العربية السعودية بنسبة ٦٣,٤%، وتنخفض هذه النسبة في دولة قطر بنسبة ٥١,٤%، ثم سلطنة عُمان بنسبة ٤٩%، وأخيراً في دولة الإمارات ٣٧,٩%، مما يتطلب إعادة النظر في

أداء تلك المؤسسات خصوصاً في كل من "دولة الكويت، والمملكة العربية السعودية".

أما بالنسبة لمسألة الاحتكار والسيطرة على التضخم، فقد تناولت الدراسة هذه الصعوبة أو التحدي لبيان واقع هذا الأمر وفقاً لآراء الفئة المبحوثة، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول رقم (٢٨).

الجدول رقم (٢٨)
الاحتكار والتضخم

الاجابة	النسبة الكلية	عماني	كويتي	سعودي	بحريني	قطري	اماراتي
نعم	%73.3	%77.6	%71.3	%79.2	%81.8	%72.6	%57.5
لا	%26.7	%22.4	%28.7	%20.8	%18.2	%27.4	%42.5

تبين من الجدول رقم (٢٨)، بأن هناك معوقاً حقيقياً قد يؤثر بشكل أو بآخر بالسلب على استمرارية واستدامة تلك المشروعات، وربما في معدل نموها، وهو معوق الاحتكار والتضخم، وذلك بنسبة وصلت إلى ٧٣,٣% بحسب آراء أصحاب المشروعات المبحوثة، حيث يظهر ذلك في مملكة البحرين بنسبة ٨١,٨%، تليها المملكة العربية السعودية بنسبة ٧٩,٢%، ثم سلطنة عُمان بنسبة ٧٧,٦%، فدولة قطر بنسبة ٧٢,٦%، ثم دولة الكويت بنسبة ٧١,٣%، وتنخفض هذه النسبة في دولة الامارات العربية المتحدة لتصل إلى ٥٧,٥% مقارنة بدول مجلس التعاون الأخرى، مما يتطلب إعادة

النظر بمختلف القوانين التي تحارب قضية الاحتكار وكيفية السيطرة على مستوى الأسعار في دول المجلس.

كما تمت مناقشة أحد أهم التحديات أو الصعوبات التي توجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ألا وهي ظاهرة التجارة المستترة، وهي تجارة لا تمارسها فقط العمالة الوافدة بل قد يكون هناك مواطنون يقومون بالبيع والمتاجرة إما بمنازلهم أو من خلال محلات لا تحتوي على لوائح أو مسميات تجارية، وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول رقم (٢٩).

الجدول رقم (٢٩)

انتشار ظاهرة التجارة المستترة

الاجابة	النسبة الكلية	عماني	كويتي	سعودي	بحريني	قطري	اماراتي
نعم	%68.6	%65.1	%79.2	%74.3	%53.1	%71.9	%67.8
لا	%31.4	%34.9	%20.8	%25.7	%46.9	%28.1	%32.2

توضح نتائج الجدول رقم (٢٩)، بأن ظاهرة التجارة المستترة تنتشر في دول مجلس التعاون الخليجي بشكل ملفت، حيث أفادت ما نسبته ٦٨,٦% من الفئة المبحوثة بأن هذا النوع من التجارة يشكل معوقاً أمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول المجلس، حيث يظهر هذا المعوق بشكل واضح في دولة الكويت بنسبة وصلت إلى ٧٩,٢%، ثم في

المملكة العربية السعودية بنسبة ٧٤,٣%، فدولة قطر بنسبة ٧١,٩%، ثم دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة ٦٧,٨%، فسلطنة عُمان بنسبة ٦٥,١%، وأخيراً في مملكة البحرين بنسبة ٥٣,١%، مما يتطلب إيجاد أساليب فعالة في مواجهة تلك الظاهرة، والتي قد تؤثر بشكل أو بآخر على إيرادات تلك المشروعات، والتي تتسم بالصفة القانونية مقابل أساليب تجارية بعيدة عن الإطار القانوني المنظم للتجارة والأعمال في دول المجلس.

الخاتمـــة

استهدفت هذه الدراسة مناقشة عدد من المحاور التي توضح واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث توصلت الدراسة إلى أن تعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة يختلف من دولة إلى أخرى، وقد يختلف من قطاع إلى آخر داخل البلد الواحد. ويعود ذلك لأسباب منها اختلاف درجة النمو الاقتصادي ومستوى التطور التكنولوجي، واختلاف القطاع الاقتصادي الذي تعمل فيه هذه المنشآت، واختلاف فروع النشاط الاقتصادي داخل القطاع الواحد، وعدد المعايير المستخدمة، واختلاف الغرض من التعريف هل هو لأغراض إحصائية أم لأغراض تمويلية أو حكومية. وتقوم المؤسسات الاقتصادية الدولية باستخدام تعريف موحد في دراساتها وتقاريرها، وتختلف تعريفات هذه المؤسسات عن بعضها حسب مجال الاختصاص.

هذا، وتميل دول المجلس إلى استخدام معيار عدد العاملين لتعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة باستثناء دولة الكويت التي تستخدم حجم رأس المال. وتعتبر المنشأة صغيرة إذا كان رأس المال أقل من ١٥٠ ألف دينار كويتي، ومتوسطة إذا قل رأس المال اقل من ٥٠٠ ألف دينار كويتي.

ومن أبرز خصائص المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي خرجت بها الدراسة أن مالك المنشأة غالباً ما يكون هو مديرها، والانخفاض النسبي في حجم رأس المال، والاعتماد الكبير على الموارد الإنتاجية المحلية وعلى

الأسواق المحلية، وتعتبر آلية للارتقاء بمستويات الادخار والاستثمار، والمرونة في الإنتاج والمقدرة على الانتشار الجغرافي، تعتبر مكملة لبعضها البعض وللمنشآت الكبيرة، وتعتبر مراكز التدريب أحد روافد بناء الخبرات المتكاملة، وقدرة عالية على جذب المدخرات، وتحويلها إلى استثمار حقيقي، وتحمل خاصية الريادة والمبادرة، وانخفاض مستوى الأجور وعدم التأثر بالعوامل المؤسسية التي تؤدي إلى ارتفاع الأجور كما في المنشآت الكبيرة، ووجود الروابط الأمامية والخلفية فيما بينها من جهة والمنشآت الكبيرة من جهة أخرى، وإمكانية الوصول إلى الطاقة الإنتاجية القصوى.

كما تبرز أهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الإنتاج والتصدير والتشغيل، ودورها في تعزيز التوازن التنموي ودعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات، ودورها في تعزيز الإيرادات الحكومية الضريبية وغير الضريبية، هذا بالإضافة إلى دورها في استغلال الموارد الاقتصادية للدولة، وترجمة الأفكار الريادية والإبداعية، ودورها في دعم التنمية الاجتماعية والثقافية. وتساعد في الحد من المشاكل الاجتماعية المرتبطة بالفقر والبطالة وإعلاء قيمة الذات والعمل والتعاون لأصحابها والعاملين فيها، وفي تطوير مفهوم الريادة والتخلص من ثقافة العيب، وخفض نسب الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن.

وتواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء مجموعة من التحديات والمعوقات المشتركة التي تحد من معدلات تأسيسها ونموها وتطورها، كما تؤثر في حجم دورها الاقتصادي والاجتماعي. وتختلف هذه التحديات والمعوقات بشكل بسيط

من دولة إلى أخرى، ومن قطاع إلى آخر داخل الدولة الواحدة، ومن منشأة إلى آخر داخل القطاع الواحد، ومن فترة زمنية إلى أخرى تبعاً للدورة الاقتصادية والتقلبات والأزمات الاقتصادية والمالية غير المتوقعة. كما تختلف وفقاً لكل مرحلة من مراحل عمر المشروع. كما تقسم حسب البيئة التي تنجم عنها إلى معوقات داخلية ومعوقات خارجية.

كما تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة مجموعة من المعوقات والتحديات أهمها معوقات التي تتعلق بالتمويل، ومعوقات تتعلق بنقص المعلومات، المعوقات المتعلقة بتوفير مدخلات الإنتاج، معوقات تتعلق بالتسويق، معوقات تتعلق بالبيئة التنظيمية والقانونية، المعوقات الإدارية والمؤسسية، معوقات تتعلق بضعف دور المؤسسات الحكومية المعنية بهذه المنشآت، معوقات تتعلق بالسوق والمنافسة.

كما تعاني المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من مجموعة من التحديات العامة التي تواجهها هذه المنشآت في الكثير من دول العالم، إلا أن ثمة تحديات خاصة تواجهها المنشآت في دول المجلس. من أهم هذه المعوقات والتحديات مشكلة الحصول على التمويل، تحديات تتعلق بسوق العمل، معوقات تتعلق بالإدارة وضعف التوجه للابتكار، صغر حجم السوق وصعوبة الوصول إلى الأسواق، صعوبة الحصول على الأراضي والمواقع اللازمة للاستثمار، انتشار ظاهرة التستر، معوقات تتعلق بالحصول على العمالة الماهرة، البيروقراطية الحكومية والمنافسة من قبل المنتجات المستوردة بسبب انفتاح السوق على الاستيراد، معوقات إدارية وإجرائية، قلة خدمات الدعم الفني

المقدمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، محدودية الدراسات الميدانية القطاعية والمسوحات الخاصة بهذه المنشآت الموجهة للمؤسسات ذات العلاقة، ضعف الروابط بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمنشآت الكبيرة، وفجائية القرارات واللوائح التي تصدرها الجهات المعنية، وتدني مستوى المشتريات الحكومية.

تعكس مبادرة مختلف الحكومات الخليجية إدراك لأهمية دعم الريادة والإبداع لدى الشباب، وإدراكاً لدور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في التنمية الشاملة. وتبنت دولة المجلس قوانين تختص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتقدم لها معاملة تفضيلية، إلى جانب توفير مصادر التمويل اللازمة، كما عملت على إفساح المجال أمام هذه المنشآت لدخول السوق ومنافسة المنشآت الكبيرة. كما تبرز أشكال الدعم الحكومي في الدول المجلس لهذا النوع من المنشآت في توفير التمويل اللازم للمنشآت الصغيرة بطرق مختلفة مثل منح مالية للمنشآت أو قروض دون فائدة أو بفائدة منخفضة، بالإضافة إلى أشكال أخرى من الدعم كخدمات الاستشارات المالية والإدارية.

في إطار هذا الفهم للوضع الراهن لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي، وما تم التوصل إليه من نتائج في هذه الدراسة. يمكن للباحث تقديم جملة من التوصيات والمقترحات في سبيل تصحيح وتطوير السياسات والقطاعات المرتبطة بتلك المشروعات، وذلك على النحو التالي:

- في ظل تزايد المؤسسات والبرامج الحكومية والخاصة المعنية بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وفي ظل صدور بعض القوانين والتشريعات ذات العلاقة بهذه المنشآت، ونظراً لأهمية وجود معيار واضح يحدد آلية الاستفادة من المزايا التفضيلية التي تمنح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ولكي يذهب الدعم المقدم لهذه المنشآت في الاتجاه الصحيح ولمن يستحقه، ولكي لا يستمر الحديث عن هذه المنشآت يعتمد على التقديرات والآراء الشخصية، ولكي نتمكن من البدء بإيجاد قاعدة بيانات خاصة بهذه المنشآت، يجب العمل على إيجاد تعريف واضح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون تتفق عليه كافة المؤسسات ذات العلاقة باستخدام عدد العمال وأي من المعايير الأخرى مثل رأس المال.

- أن تقوم المؤسسات المعنية بهذه المنشآت بالعمل على إجراء دراسات ميدانية ومسوحات خاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة على مستوى كل قطاع (حسب التعريف الذي سيتم الاتفاق عليه) من أجل تشخيص واقع هذا القطاع من حيث الحجم والأهمية والخصائص والمعوقات. كما أنه هناك ضرورة لأن تقوم الجامعات بالتركيز على هذا القطاع في نشاطاتها البحثية الخاصة بالطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية.

- العمل على إيجاد قاعدة بيانات شاملة حول المنشآت الصغيرة والمتوسطة استناداً على مسوحات دورية تقوم بها المؤسسات والهيئات المعنية بالإحصاء بالتعاون مع المؤسسات المعنية بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة. كما يجب العمل على توفير البيانات والإحصاءات حول

حجم وتوزيع العمالة المحلية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة من أجل وضع الآليات المناسبة للتخلص من الخلل الهيكلي في توزيع هذه العمالة على مستوى القطاع.

- من أجل دعم جهود النمو المتوازن في الاقتصاد، ومن أجل تشجيع دخول العمالة المحلية إلى بعض القطاعات بعينها، لا بد من العمل على إصلاح الخلل الهيكلي في التوزيع القطاعي لهذه المنشآت، من خلال استخدام الخرائط الاستثمارية الشاملة.

- ضرورة العمل على وضع استراتيجية شاملة وطويلة الأمد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون، تشتمل على آليات زيادة مساهمة هذه المنشآت في التنمية، وتضمن تذليل التحديات التي تواجه هذه المنشآت، وتوحد الجهود الموجهة لهذه المنشآت، وتعمل على تكاملها وتقلل من تضاربها من خلال تمتين الروابط الإنتاجية، وتراعي احتياجات وأولويات هذا القطاع الهام.

- في ظل التغير في طبيعة هذه المنشآت وخصائصها، ومن أجل تحقيق احتياجاتها وإصلاح الاختلالات، هناك ضرورة العمل على مراجعة وتقييم كافة التشريعات الخاصة بهذه المنشآت وإجراء التعديلات – إن لزم–التي من شأنها دعم عملية تطوير هذه المنشآت، والتي من شأنها مراعاة كافة التطورات الاقتصادية المؤثرة. وهناك ضرورة للعمل على إيجاد إطار تشريعي يحمي هذه المنشآت، ولاسيما فيما يتعلق بقضايا الترخيص وحقوق الملكية والحماية من الممارسات غير القانونية.

- ضرورة العمل على الحد من انتشار ظاهرة التستر في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة من أجل التقليل من الآثار السلبية لهذه الظاهرة على المستويين الكلي والجزئي. وقد يتم ذلك من خلال صياغة تشريعات وقوانين تحد من انتشارها، ومن خلال قيام المؤسسات المعنية بالتحقق من سلامة الإجراءات ومتابعة نشاطاتها، وهذا يتطلب تحديد دقيق لحجم هذه الظاهرة وأسبابها الحقيقية.

- تنسيق جهود المؤسسات المعنية بتقديم خدمات الدعم الفني للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من أجل ضمان وصول كافة هذه الخدمات إلى المنشآت بأقل التكاليف وبكفاءة عالية. وهنا لا بد من حملات ترويجية وتثقيفية لأصحاب المنشآت حول هذه الخدمات وأنواعها ومصادرها وأهميتها.

- من أجل زيادة التقارب بين العمالة المحلية والقطاع الخاص، لا بد من العمل على تقليل الفجوة بين الوظيفة الحكومية والوظيفة في القطاع الخاص سواء كانت فجوة مالية (الأجر) أو غير ذلك (الإجازات، والتأمينات، والترقيات، وغيرها). وهنا لا بد من تقديم الخدمات اللازمة لمساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة لتحسين جودة الوظائف فيها من أجل جعلها أكثر استقطاباً وجاذبية للعمالة المحلية.

- تكثيف كافة الجهود الممكنة لوقف انتقال الاستثمارات الخليجية إلى الخارج من خلال خلق بيئة الاستثمار المناسبة وتوفير الأراضي بأسعار تشجيعية وتوزيعها بشكل فاعل.

- تعزيز كافة أشكال التعاون بين المؤسسات الحكومية المعنية بتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة فيما بينها من جهة، وفيما بينها وبين المؤسسات الخاصة من جهة أخرى، من خلال تعزيز مبدأ التكامل، وزيادة عملية التشبيك التي تصب في مصلحة كافة الأطراف.

- العمل على إعداد دليل متكامل حول المؤسسات المعنية بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وآليات عملها، والخدمات التي تقدمها، ومعلومات الاتصال بها، وشروط الاستفادة منها لتصبح عملية الوصول إلى هذه المؤسسات أمراً يسيراً، والعمل على نشر هذا الدليل عبر كافة وسائل الاتصال، وكذلك عبر الجامعات، وكافة المؤسسات ذات العلاقة.

- العمل على تعزيز كافة أشكال التعاون بين المؤسسات المعنية بتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة في كافة القطاعات وبمختلف أشكالها مع مختلف بيوت الخبرة، والسعي الجاد للاستفادة من الخدمات والبرامج التي تقدمها في مجال التنمية بشكل عام، وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص.

- ضرورة الاستفادة من ثروة دول مجلس التعاون الممثلة بالطاقات الشبابية واستثمارها في بناء الاقتصاد الوطني دون خلق مزيد من الضغط على القطاع الحكومي، وخلق مزيد من البطالة المقنعة والترهل الإداري، ويتم ذلك من خلال توجيههم للعمل الخاص، ودعوتهم لنبذ فكرة التستر والتوجه للمبادرة والريادة والعمل الحر.

- إيجاد مظلة شاملة لكافة المؤسسات المعنية بتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة تضمن تعزيز تحقيق الأهداف المشتركة وتعظيم الأداء والنتائج.

- العمل على إيجاد حاضنات الأعمال للتقليل من المخاطر التي يتوقعها ويتخوف منها الشباب الخليجي في مراحل المشروع الأولى، وضرورة الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في مجال حاضنات الأعمال.

- إلى جانب تقديم الدعم المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الناشئة تحتاج أيضاً إلى تقديم خدمات استشارية متخصصة في مجال المال والأعمال، خاصة بالنسبة للمنشآت التي تكون في بداية نشأتها بغرض تحسين أدائها وتعزيز قدراتها التنافسية، وتمكينها من تجاوز الصعوبات التي تعترضها. وتشمل هذه الخدمات عمليات "تحليل السوق، وأساسيات المحاسبة، والإدارة المالية، وتوجيه المستثمرين للفرص الاستثمارية المجدية"، ويتحقق ذلك من خلال قيام المؤسسات ذات العلاقة بعقد الدورات والندوات، وتخصيص مراكز استشارية تعمل على تقديم "الاستشارات الفنية، والإدارية، ودراسات الجدوى الأولية"، التي يعجز المستثمر عن تحمل تكلفتها.

- دعم إنشاء مركز متخصص يُعنى بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي، والذي سيعمل على أن يكون مركز فعال لتبادل المعلومات، وذلك لتوفير المعلومات المتعلقة بالبرامج الوطنية والإقليمية والدولية، وتقديم الدعم للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، بما في

ذلك معلومات عن مصادر التمويل والقوانين والتنظيم، والتكنولوجيات الجديدة، والإدراية، والفنية، وتعزيز عملية التشبيك بين المؤسسات المعنية والقطاعات الإنتاجية.

- تشجيع كافة البرامج التي تعزز من ثقافة ريادة الأعمال، وهذا يتطلب دور فاعل لقطاع التعليم بمستوياته المختلفة، حيث يجب العمل على تعزيز التوجه نحو الريادة والعمل الحر خلال المراحل الدراسية، وذلك من خلال تخصيص بعض المساقات ذات العلاقة أهمها "ريادة الأعمال، إدارة المشروعات، دراسات الجدوى، تسويق المشروعات، تقييم المشروعات، وغيرها".

- العمل على تعظيم الاستفادة من الروابط الأمامية والخلفية (التشابك) للقطاعات الرائدة من خلال تشجيع إقامة منشآت متناهية الصغر أو صغيرة أو متوسطة مكملة للمنشآت العاملة في هذه القطاعات، وإعادة توجيه جزء من العاملة العاطلة عن العمل نتيجة لأسباب تتعلق بهيكل وتركيبة الاقتصاد نحو القطاعات التي تحتاج إلى عمالة مؤهلة، وهناك طلب متزايد على إنتاجها، وتشجيع عملية التنمية المتوازنة، ومعالجة أي خلل من خلال توجيه هذه المنشآت إلى القطاع الذي يعاني من تراجع في أهميته النسبية في الإنتاج والتشغيل، وتوفير الخرائط الاستثمارية التي تساعد بشكل كبير في اختيار المنشآت الأكثر جدوى.

- ضرورة أن تقوم غرف الصناعة والتجارة وبمساعدة المؤسسات الحكومية والخاصة ذات العلاقة في تمكين هذه المنشآت في الوصول الأسواق

المحلية والخارجية وذلك من خلال "التنسيق مع الحكومة في مجال تحسين الخدمات التصديرية، والمساعدة في الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالأسواق المحلية، ومساعدة المنشآت في الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالأسواق الخارجية، والعمل على تعظيم الاستفادة من الاتفاقيات الحالية والمراجعة الدورية للاتفاقيات المبرمة، واقتراح أسواق جديدة من خلال اتفاقيات وتوقيع مذكرات تفاهم تجارية، وإعداد دراسات متخصصة في هذا المجال، وتنظيم ورش عمل تدريبية في كيفية إجراء الدراسات السوقية والتسويقية، وتفعيل عمليات التشبيك مع الغرف الصناعية العربية والصديقة، وتنظيم معارض محلية وخارجية للتعريف بالمنتجات المحلية، وبذل كافة الجهود اللازمة لتعزيز تنافسية المنتجات المحلية، وتعظيم الاستفادة من الروابط الأمامية والخلفية".

- استخدام المشتريات الحكومية كآلية لزيادة الحصة السوقية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي يعكس مزيد من الوصول للأسواق المحلية، ويزيد الحصة السوقية والربحية، ويدعم الاستمرارية والنمو.

- تعزيز دور غرف الصناعة والتجارة في مساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الوصول إلى التمويل، وذلك من خلال التقليل من الإجراءات البيروقراطية السلبية، وتنظيم ورش عمل لتوعية الأعضاء بمصادر التمويل، إتمام عملية التشبيك بين طرفي سوق الإقراض، وتنظيم ندوات لتعليم الأعضاء المفاضلة بين مصادر التمويل، وإعداد منشورات تبين المنتجات المصرفية والمالية التي يحتاجها الأعضاء وبشكل مستمر، وتنظيم ندوات لتعريف المؤسسات المالية بالاحتياجات

الحقيقية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وإعداد دراسات للتعرف على الاحتياجات التمويلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتنظيم لقاءات بين ممثلي القطاع وممثلين عن القطاع المالي، والحصول على عروض تمويلية وبتكلفة تفضيلية، وعقد دورات تدريبية للعاملين في الغرف لتمكينهم في الأمور المذكورة أعلاه، والاستفادة من تجارب الغرف الأخرى.

- تفعيل دور غرف الصناعة والتجارة في تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الوصول إلى خدمات الدعم الفني، وذلك من خلال إيجاد نشرات دورية تبين المؤسسات المعنية بتقديم هذه الخدمات، وعقد ورش عمل دورية تبين الخدمات المتوفرة المؤسسات المعنية بتقديم هذه الخدمات، وتزويد الأعضاء بآلية التقدم للحصول على الخدمة، وتشجيع المؤسسات على استهداف الرياديين في أماكنهم، وتنظيم دورات تدريبية بهذا الشأن، وتنفيذ دراسات دورية لتحديد احتياجات المنشآت من هذه الخدمات، وزيادة الانتشار للمؤسسات ذات العلاقة.

- ضرورة أن تولي الحكومة والقطاع الخاص وأصحاب المنشآت القائمة مسألة تحسين جودة الوظائف في المنشآت الصغيرة والمتوسطة ما تستحقه من اهتمام وكل حسب اختصاصه، والعمل وبشكل مستمر على تحسين جودة الوظائف من خلال التركيز على المسائل التي تتعلق بالترتيبات التعاقدية بين مالك المشروع ومدراء المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وعمالهم، والتي من أهمها مستويات الأجر (مستوى الدخل، المنافع الإضافية، المنافع غير الأجر، ساعات

العمل)، والأمن الوظيفي (استخدام عقود العمل، مدة العقد)، والحماية الاجتماعية (توفير برامج التأمين الصحي، والتأمين على الحياة، وتأمين الإعاقة، وتأمين البطالة، إضافة إلى برامج التعاقد والعناية بالطفل، ومنافع الأمومة)، والحرية النقابية (الحق في تأسيس نقابات)، والاختيار الحر للوظيفة (غياب العمل القسري، وترتيبات الاستغلال في العمل).

قائمـــة المراجع

المراجع العربية:

- إيهاب المقابلة، بيئة الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، المعهد العربي للتخطيط، ٢٠١٤.

- حسان خضر، تنمية المشاريع الصغيرة، سلسلة جسر التنمية، العدد (٨٦)، سبتمبر ٢٠٠٩.

- حسن الأسرج، المسؤولية الاجتماعية للشركات، سلسلة جسر التنمية، العدد (٩٠)، فبراير ٢٠١٠.

- خرائط فرص الاستثمار والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، من إصدارات المعهد العربي للتخطيط، ٢٠١٤.

- الدعم الفني والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، من إصدارات المعهد العربي للتخطيط، ٢٠١٥.

- رياض بن جليلي، تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة: الخصائص والتحديات، سلسلة جسر التنمية، العدد ٩٣، مايو ٢٠١٠.

- زياد أبو الفحم، "دور المشاريع الصغيرة في مكافحة الفقر والبطالة في العالم العربي"، ثقافة للنشر والتوزيع، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٩.

- صبري الخصيب، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: واقع وتطلعات"، غرفة تجارة عمان، إدارة الدراسات والتدريب، الإصدار الثالث، المجلة الالكترونية، الأردن، ٢٠١٤.

- عبد الله الصادق، "دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات البحرينية"، مركز البحرين للدراسات والبحوث، المنامة، ٢٠٠٩.

- عبد الله الصليع، "الصناعات الصغيرة في المملكة العربية السعودية"، جامعة الملك سعود، الرياض، ٢٠١٤.

- عبد النافع الزرري، " تقييم الأداء التشغيلي والمالي للشركة الأردني لضمان لقروض"، المؤتمر العلمي الرابع لجامعة فيلادلفيا تحت عنوان: الريادة والإبداع – استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، الأردن، مارس ٢٠٠٥.

- عثمان الخلف، "دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية: حالة الجزائر"، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ٢٠١٢.

- عدنان أبو الهيجاء، الصناعات الصغيرة في الخليج العربي ودورها في عملية التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، ٢٠٠٩.

- علي الحوات، "منشآت الشباب الصغرى والاندماج في التنمية وسوق العمل: تجربة ليبيا"، ندوة قومية حول المنشآت الصغيرة والمتوسطة كخيار للحد من البطالة ومستقبل الشباب في البلدان العربية، تونس، سبتمبر ٢٠٠٧.

- محمد البلتاجي، "صيغ مقترحة لتمويل المنشآت الصغيرة والمعالجة المحاسبية لصيغة المشاركة المنتهية بالتملك"، المؤتمر السنوي الثاني عشر للأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية تحت عنوان: دور المصارف والمؤسسات المالية والاقتصادية في ترويج وتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الأردن، مايو ٢٠٠٥.

- وليد عبد مولاه، المسؤولية الاجتماعية ومساهمة القطاع الخاص في التنمية، سلسلة دراسات تنموية، العدد (٤٧)، إبريل ٢٠١٣.

المراجع الأجنبية:

- Alattar, J., Kouly, R. and Innes, J., (2009), " Management accounting information in micro

enterprise in Gaza ", Journal of Accounting and Organizational Change, Vol. 5, No. 1, pp. 81-107.

- Al-Mahrouq. M. (2006), "The Relationship between Firm Size and Growth in Manufacturing Sector in Jordan", Dirassat, Administrative Sciences, Vol. 33, No 1.

- Ayyagari, Meghana, Thorsten Beck, Asli Demirgüc-Kunt, (2005), "Small and Medium Enterprises Across the Globe", World Bank Policy Research Working Paper 3127, World Bank, Washington, D.C

- Beck. Thorsten., Aslı Demirgüç-Kunt., Luc Laeven and Vojislav Maksimovic (2006), "The Determinants of Financing Obstacles", Journal of International Money and Finance, 25, 932-952.

- BESNIK A. KRAS, (2007), "Barriers to Entrepreneurship and Sme Growth in Transition: The Case of Kosova", Journal of Developmental Entrepreneurship, Vol. 12, No. 1, pp.71-94.

- Center for Strategy and Evaluation Services, (2012), Evaluation of the SME Definition.

- Chen, Jai, (2006), "Development of Chinese small and medium sized enterprises", Journal of Small Business and Enterprise Development, Vol. 13 No. 2, pp. 140-147.

- Chironga, M., Dahl, J., Goland, T., Pinshaw, G., Sonnekus, M., (2012). "Micro-, small and medium-sized enterprises in emerging markets: how baks can grasp a $350 billion opportunity".

- Dahi Emine, (2012), "Financial Challenges That Impede Increasing the Productivity of SMEs in Arab Region", Journal of Contemporary Management, Article ID: 1929-0128-2012-02-17-16.

- Dutta, D & Magableh, I., (2006), "A Socio-economic Study of the Borrowing Process: The Case of Microentrepreneurs in Jordan", Applied Economics 38, 1627-1640.

- Elasrag, H., (2012), “The developmental role of SMEs in the Arab Countries”, MPRA, working paper No. 40608.

- Evans, D, (1987b), “The relationship between firm growth, size, and age: Estimates for 100 manufacturing industries”, The Journal of Industrial Economics, 35(4), 567–581.

- Gebru, G., (2009), "Financing preference of micro and small enterprise owners in Tigroy: does POH hold?", Journal of Small Business and Enterprise Development, Vol. 16, No. 2, pp. 322-334.

- Hertog, Steffen (2010) “Benchmarking SME policies in the GCC: a survey of challenges and opportunities”, Eurochambres, Brussels, Belgium.

- Hobohm S., (2001), “Small and Medium-Sized Enterprises in Economic Development: The UNIDO Experience”, Journal of Economic Cooperation, 22 (1), 1-42.

- Holcombe S., (1995), “Managing to Empower: The Grameen's Bank Experience of Poverty Alleviation”, Zed Press London.

- IFC (2010),”Scaling-Up SME Access to Financial Services in the Developing World”.

- IFC (2012), “Overcoming Constraints to SME Development in MENA Countries and Enhancing Access to Finance”.

- Ismaila Bolarinwa Kadiri (2012), “Small and Medium Scale Enterprises and Employment Generation in Nigeria: The Role of Finance”, Kuwait Chapter of Arabian Journal of Business and Management Review Vol. 1, No.9; May.

- Lybaert, N., (1998), " The information use in an SME: its importance and some elements of influence ", Journal of Small Business Economics, Vol. 10, No. 2, pp. 263-286.

- Magableh, I. (2009a), “Entrepreneurship and SMEs: their role in Reducing Unemployment in the Arab Countries”, A paper presented in the conference "the first international conference in Entrepreneurship", Saudi Arabia, Oct 25-26.

- Magableh, I. (2009b), “Economics of Microfinance and SMEs in Jordan”, VDM Verlag Publishing Company, Germany.

- Magableh, I. (2012) “Stimulating the role of SMEs in reducing unemployment in the GCC countries: business environment and quality of Jobs”, A paper presented in the 5th economic conference held by Oman Economic Association in Oman during the period 7-8 January 2012.

- Magableh, Kharabsheh, R. (2011), & I “Employability of Graduates: Role of SMEs and Alternative Curriculums”, European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences, issue 34, 2011.

- OECD (1997), "Globalisation and SMEs", Organisation for Economic Cooperation and Development (OECD) Publishing. Vols 1 and 2, Paris.

- OECD (2008), "Enhancing the Role of SMEs in Global Value Chains", Organisation for Economic Cooperation and Development (OECD) Publishing, Paris.

- World Bank, 2010, "The Status of Bank Lending to Smes In The Middle East And North Africa Region".

- Zeller, M. & Diagne, A. (2001). "Access to Credit and Its Impact on Welfare in Malawi", International Food Policy Research Institute, Food Policy Review No 116. Washington, D.C.

الملاحـــق

ملحق رقم (١)
استمارة الاستبيان

أولاً: بيانات الفئة المبحوثـة

١	**الجنس**	▪ ذكر ▪ أنثى
٢	**الجنسية**	▪ عُماني ▪ كويتي ▪ سعودي ▪ بحريني ▪ قطري ▪ اماراتى
٣	**الحالة الاجتماعية**	▪ أعزب/عزباء ▪ متزوج/ متزوجة
٤	**المستوى التعليمي**	▪ أمي ▪ ثانوي ▪ جامعة ▪ إعدادي ▪ معهد/ كلية ▪ دراسات عليا
٥	**هل أنت**	▪ صاحب مشروع ▪ مدير ▪ صاحب ومدير مشروع
٦	**طبيعة عملك في المشروع**	▪ إداري ▪ فنى

ثانياً: بيانات المشروع

١	عمر المشروع (من تاريخ التشغيل حتى الآن)			
٢	عدد العمال عند التأسيس (بداية التشغيل)			
٣	رأس المال عند التأسيس بالدولار الأمريكي (بداية التشغيل)			
٤	رأس المال الحالي للمشروع بالدولار الأمريكى "تقدير"			
٥	عدد العمال الحاليين في المشروع			
٦	قيمة الإنتاج السنوي بالدولار الأمريكى "تقدير"			
٧	عدد ورديات العمل			
٨	عدد فروع المشروع داخل الدولة			
٩	عدد الفروع خارج الدولة			
١٠	السلع المنافسة لمنتجات المشروع	▪ محلية ▪ خارجية ▪ محلية وخارجية		
١١	تحت أي قطاع يندرج المشروع	▪ صناعي ▪ زراعي ▪ تجاري ▪ خدمي		

١٢	كيف تقيم أداء المشروع خلال السنوات الثلاث الأخيرة	▪ ممتاز جداً ▪ ممتاز ▪ جديد جداً ▪ جيد ▪ ضعيف		
١٣	ماهي مصادر تمويل المشروع "رأس مال المشروع"			
		قرض بنكى	نعم	لا
		قرض من مؤسسة تمويلية غير بنكية	نعم	لا
		مدخرات شخصية وعائلية	نعم	لا
١٤	يوجد للمشروع موقع إلكتروني		نعم	لا
١٥	يوجد للمشروع حسابات لوسائل التواصل الاجتماعى		نعم	لا
١٦	يوجد للمشروع بريد إلكتروني للتواصل مع العملاء		نعم	لا
١٧	يستخدم المشروع أنظمة المعلومات في الإدارة والتسويق والعلاقات العامة وغيرها		نعم	لا
١٨	يتوفر لدى المشروع		نعم	لا

	مخصصات لتطوير المنتج			
١٩	يتوفر لدى المشروع مخصصات للتدريب ودعم الريادة والإبداع فى مجال عملها		نعم	لا
٢٠	يتأثر أداء المشروع بالتطورات الاقتصادية المحلية والخارجية		نعم	لا
٢١	يشارك المشروع في الفعاليات التي تنظمها مختلف الجهات الداعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة		نعم	لا
٢٢	هل تم تحديد الجدوى الاقتصادية للمشروع في مرحلة التأسيس		نعم	لا
٢٣	للمشروع رغبة في التوسع وتوجه للنمو والتطور خلال السنوات القادمة		نعم	لا

ثالثاً: التحديات والمعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة

١	صعوبة الحصول على التمويل بأنواعه المختلفة	نعم	لا
٢	صعوبة الحصول على الخدمات التي تقدمها المؤسسات الحكومية	نعم	لا
٣	صعوبة الحصول على الدعم الفنى بكافة أشكاله	نعم	لا
٤	صعوبة الوصول إلى الأسواق الخارجية والمحلية	نعم	لا
٥	الإجراءات البيروقراطية فى المعاملات الحكومية	نعم	لا
٦	المنافسة من قبل المنتجات الأجنبية	نعم	لا
٧	غياب الدعم الحكومي والحوافز وسياسات التشجيع	نعم	لا
٨	معوقات تتعلق بضعف عملية التسويق	نعم	لا
٩	معوقات تتعلق بإدارة المشروع	نعم	لا
١٠	عدم وجود تشريعات واضحة ودقيقة بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة	نعم	لا
١١	الأحداث السياسية الإقليمية والدولية	نعم	لا
١٢	معوقات ذات طابع اجتماعى أو دينى	نعم	لا
١٣	معوقات تتعلق بتكنولوجيا الإنتاج	نعم	لا
١٤	معوقات تتعلق بصغير حجم السوق المحلى	نعم	لا
١٥	الضرائب والرسوم بشكل عام		لا
١٦	معوقات تتعلق بأسعار مدخلات الإنتاج	نعم	لا
١٧	ضعف أداء المؤسسات المحلية والدولية التي تقدم الدعم الفني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	نعم	لا
١٨	الاحتكار والتضخم	نعم	لا
١٩	انتشار ظاهرة التجارة المستترة	نعم	لا

صدر من سلسلة
الدراسات الاجتماعية والعمالية

العدد (١) : أوضاع مؤسسات الرعاية الاجتماعية ودورها في خدمة المجتمع العربي الخليجي، ديسمبر ١٩٨٣.

العدد (٢) : تشريعات العمل في الدول العربية الخليجية "دراسة مقارنة"، يناير ١٩٨٤.

العدد (٣) : رعاية الأحداث الجانحين بالدول العربية الخليجية، يوليو ١٩٨٤.

العدد (٤) : نحو استخدام أمثل للقوي العاملة الوطنية بالدول العربية الخليجية، يناير ١٩٨٥.

العدد (٥) : دراسات وقضايا من المجتمع العربي الخليجي "الأبحاث الفائزة في المسابقة الأولي للبحث الاجتماعي"، يوليو ١٩٨٥.

العدد (٦) : حول واقع إحصاءات القوي العاملة الوطنية – المفاهيم– الأجهزة – التطوير، يناير ١٩٨٦.

العدد (٧) : الشباب العربي في الخليج ومشكلاته المعاصرة "دراسات مختارة" يونيو ١٩٨٦.

العدد (٨) : واقع معدلات إنتاجية العمل ووسائل تطويرها، يناير ١٩٨٧.

العدد (٩) : قضايا من واقع المجتمع العربي في الخليج "تأخر سن الزواج والمهور – الفراغ – المخدرات" "الأبحاث الفائزة في المسابقة الثانية للبحث الاجتماعي"، مارس ١٩٨٧.

العدد (١٠): ظاهرة المربيات الأجنبيات "الأسباب والآثار"، أغسطس ١٩٨٧.

العدد (١١): العمل الاجتماعي التطوعي في الدول العربية الخليجية – مقوماته– دوره – أبعاده، يناير ١٩٨٨.

العدد (١٢): الحركة التعاونية في الخليج العربي "الواقع والآفاق"، يونيو ١٩٨٨.

العدد (١٣): إحصاءات العمل وأهمية النهوض بها في أقطار الخليج العربية، مايو ١٩٨٩.

العدد (١٤): دراسات وقضايا من المجتمع العربي الخليجي " الأبحاث الفائزة في المسابقة الثالثة للبحث الاجتماعي" الجزء الثالث، أكتوبر ١٩٨٩.

العدد (١٥): مظلة التأمينات الاجتماعية في أقطار الخليج العربية، يناير ١٩٩٠.

العدد (١٦): القيم والتحولات الاجتماعية المعاصرة "دراسة في الإرشاد الاجتماعي في أقطار الخليج العربية" أغسطس ١٩٩٠.

العدد (١٧): الإعاقة ورعاية المعاقين في أقطار الخليج العربية، أبريل ١٩٩١.

العدد (١٨): رعاية المسنين في المجتمعات المعاصرة "قضايا واتجاهات"، يناير ١٩٩٢.

العدد (١٩): السلامة والصحة المهنية ودورها في حماية الموارد البشرية، أبريل ١٩٩٢.

العدد (٢٠): أزمة الخليج.. البعد الآخر – الآثار والتداعيات الاجتماعية، أغسطس ١٩٩٢.

العدد (٢١): التصنيف والتوصيف المهني ودوره في تخطيط وتنمية الموارد البشرية، فبراير ١٩٩٣.

العدد (٢٢): دراسات وقضايا من المجتمع العربي الخليجي " الأبحاث الفائزة في المسابقة الرابعة للبحث الاجتماعي" الجزء الرابع، يوليو ١٩٩٣.

العدد (٢٣): واقع وأهمية تفتيش العمل بين التشريع والممارسة، أكتوبر ١٩٩٣.

العدد (٢٤): رعاية الطفولة.. تعزيز مسؤوليات الأسرة وتنظيم دور المؤسسات، يناير ١٩٩٤.

العدد (٢٥): التنشئة الاجتماعية بين تأثير وسائل الإعلام الحديثة ودور الأسرة، مارس ١٩٩٤.

العدد (٢٦): واقع ومتطلبات التثقيف والتدريب والتعليم والإعلام التعاوني، يونيو ١٩٩٤.

العدد (٢٧): التخطيط الاجتماعي لرصد وتلبية احتياجات الأسرة بين الأسس العلمية والتطبيقات العملية، سبتمبر ١٩٩٤.

العدد (٢٨): دعم دور الأسرة في مجتمع متغير – عدد خاص بمناسبة اختتام فعاليات السنة الدولية للأسرة، ديسمبر ١٩٩٤.

العدد (٢٩): تطوير إنتاجية العمل وزيادة معدلاتها – المفاهيم والقياس والمؤشرات، يونيو ١٩٩٥.

العدد (٣٠): اختبار قياس المهارات المعيارية للمهن ودورها في تنظيم وتنمية القوي العاملة الوطنية، ديسمبر ١٩٩٥.

العدد (٣١): الرعاية الأسرية للطفل المعاق، يونيو ١٩٩٦.

العدد (٣٢): نحو لغة مهنية موحدة في إطار العمل الخليجي المشترك، ديسمبر ١٩٩٦.

العدد (٣٣): وسائل تطوير السلامة والصحة المهنية في ضوء المتغيرات والمستجدات الحديثة، مارس ١٩٩٧.

العدد (٣٤): رعاية الطفولة من أجل القرن الحادي والعشرين، سبتمبر ١٩٩٧.

العدد (٣٥): نظم معلومات سوق العمل في إطار التشغيل وتنمية الموارد البشرية، يونيو ١٩٩٨.

العدد (٣٦): الأسرة والمدينة والتحولات الاجتماعية بين التنمية والتحديث، نوفمبر ١٩٩٨.

العدد (٣٧): كبار السن.. عطاء بلا حدود – دور للرعاية.. ودور للتواصل والمشاركة، مايو ١٩٩٩.

العدد (٣٨): التخطيط الاجتماعي لرصد وتلبية احتياجات كبار السن... مبادئ وموجهات، سبتمبر ١٩٩٩.

العدد (٣٩): قضايا المسنين بين متطلبات العصر ومسؤوليات المجتمع، نوفمبر ١٩٩٩.

العدد (٤٠): نظم وتشريعات التأمينات الاجتماعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية "دراسة مقارنة" نوفمبر ٢٠٠٢.

العدد (٤١): تقييم فاعلية مشروعات الأسرة في دول مجلس التعاون، أغسطس ٢٠٠٤.

العدد (٤٢): الأطفال مجهولو الهوية في دول مجلس التعاون الإشكاليات وطرق التعامل والعلاج، يناير ٢٠٠٥م.

العدد (٤٣): المجتمع المدني في دول مجلس التعاون – مفاهيمه ومؤسسات وأدواره المنتظرة، يوليو ٢٠٠٦م.

العدد (٤٤): دليل رعاية الأحداث الجانحين في دول مجلس التعاون، يونيو ٢٠٠٥م.

العدد (٤٥): تطوير السياسات الاجتماعية القطاعية في ظل العولمة (مقاربة اجتماعية لوزارات الشؤون والتنمية الاجتماعية في دول مجلس التعاون)، نوفمبر ٢٠٠٦م.

العدد (٤٦): الشراكة الاجتماعية ومسؤولة الجمعيات الأهلية في التنمية بدول مجلس التعاون – دراسة تحليلية ميدانية، يناير ٢٠٠٨م.

العدد (٤٧): الفقر وآثاره الاجتماعية وبرامج وآليات مكافحته في دول مجلس التعاون، أبريل ٢٠٠٨م.

العدد (٤٨): تمكين المرأة وسبل تدعيم مشاركتها في التنمية بدول مجلس التعاون، يونيو ٢٠٠٨م.

العدد (٤٩): دليل استرشادي في فن الإدارة والإشراف على الجمعيات الأهلية التطوعية بدول مجلس التعاون الخليجي، أغسطس ٢٠٠٨م.

العدد (٥٠): الدراسة التحليلية لأحكام الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، سبتمبر ٢٠٠٨م.

العدد (٥١): الفقر ومقاييسه المختلفة – محاولة في توطين الأهداف التنموية للألفية بدول مجلس التعاون الخليجي، يناير ٢٠٠٩م.

العدد (٥٢): تقييم قوانين الإعاقة في دول مجلس التعاون في ضوء الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة – دراسة قانونية تحليلية، مايو ٢٠٠٩م

العدد (٥٣): دراسة حماية الطفولة: قضاياها ومشكلاتها في دول مجلس التعاون، يوليو ٢٠٠٩م.

العدد (٥٤): تقييم واقع المراكز الاجتماعية وبرامجها في دول مجلس التعاون، أكتوبر ٢٠٠٩م.

العدد (٥٥): دراسة مشكلات توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم في دول مجلس التعاون، يناير ٢٠١٠م.

العدد (٥٦): دراسة المسؤولية الاجتماعية ودورها في التنمية بدول مجلس التعاون الخليجي، أبريل ٢٠١٠م.

العدد (٥٧): دراسة الأحداث الجانحون ومشكلاتهم ومتطلبات التحديث والتطوير في دول مجلس التعاون، أغسطس ٢٠١٠م.

العدد (٥٨): التنظيم القانوني لاستخدام عمال الخدمة المنزلية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أغسطس ٢٠١٠م.

العدد (٥٩): التنظيم القانوني لدخول القوي العاملة الوافدة إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، سبتمبر ٢٠١٠م.

العدد (٦٠): قراءة تحليلية في أنظمة المساعدات والضمان الاجتماعي بدول مجلس التعاون، مايو ٢٠١١م

العدد (٦١): مشروعات الأسر المنتجة وكيفية تطويرها في دول مجلس التعاون، يونيو ٢٠١١م.

العدد (٦٢): قوانين التعاونيات في دول مجلس التعاون (دراسة تحليلية قانونية مقارنه)، يوليو ٢٠١١م.

العدد (٦٣): الإعلام الاجتماعي وتأثيراته على الناشئة في دول مجلس التعاون، اغسطس ٢٠١١م.

العدد (٦٤): مفهوم وحقوق العمالة الوافدة المتعاقدة المؤقتة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ضوء التطورات التشريعية والتنفيذية، سبتمبر ٢٠١١م.

العدد (٦٥): التنظيم القانوني للوكالات الأهلية لاستقدام العمالة ووكالات تقديم العمالة للغير في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أكتوبر ٢٠١١م.

العدد (٦٦): القانون الاسترشادي الموحد للضمان الاجتماعي مع دراسة تعريفية لأنظمة الضمان الاجتماعي النافذة في دول مجلس التعاون، سبتمبر ٢٠١١م.

العدد (٦٧): واقع وأهمية الإرشاد الأسري ومتطلباته في دول مجلس التعاون، أكتوبر ٢٠١١م.

العدد (٦٨): اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بين متطلبات التنفيذ والرصد الفعال، نوفمبر ٢٠١١م.

العدد (٦٩): الحماية القانونية لكبار السن في دول مجلس التعاون، دراسة قانونية تحليلية مقارنة، مارس ٢٠١٢م.

العدد (٧٠): نحو سياسة اجتماعية خليجية للأسرة من الرعاية إلى التمكين، يوليو ٢٠١٢م.

العدد (٧١): تحديات السياسة الاجتماعية واحتياجاتها في مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية الخليجي مقاربة تطبيقية، أغسطس ٢٠١٢م.

العدد (٧٢): Concept and Rights of Expatriate Temporary-Contract Employment in GCC State in Light of Legislative and Executive Developments, January 2012

العدد (٧٣): التعاونيات الخليجية "تاريخ ومستقبل"، سبتمبر ٢٠١٢م.

العدد (٧٤): التنظيم القانوني في الجمعيات الأهلية في دول مجلس التعاون، أكتوبر ٢٠١٢م.

العدد (٧٥): إدارة المخاطر الاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي، أكتوبر ٢٠١٢م.

العدد (٧٦): دراسة التعاونيات في دول مجلس التعاون: مجالاتها ومشكلاتها وأدوارها المستقبلية، مارس ٢٠١٣م.

العدد (٧٧): قضايا السياسات الاجتماعية الخليجية المفاهيم والمجالات والاشكاليات، أبريل ٢٠١٣م.

العدد (٧٨): دليل الستين اسئلة واجوبة في آليات الالتزام والرصد لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مايو ٢٠١٣م.

العدد (٧٩): حماية كبار السن في عالم متغير، مايو ٢٠١٣م.

العدد (٨٠): إشكاليات السياسات الاجتماعية في إدارة المخاطر بدول مجلس التعاون الخليجي، يوليو ٢٠١٣م.

العدد (٨١): الإرشاد الأسري وتدريباته وبرامجه في دول مجلس التعاون الخليجي، أكتوبر ٢٠١٣م.

العدد (٨٢): تفتيش العمل ودوره في كفالة إنفاذ تشريعات العمل، يناير ٢٠١٤م.

العدد (٨٣): آفاق الحماية الاجتماعية في دول مجلس التعاون في ضوء التوصية الدولية رقم (٢٠٢)، فبراير ٢٠١٤م.

العدد (٨٤): قياس الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية في دول مجلس التعاون، مارس ٢٠١٤م.

العدد (٨٥): الدليل الاسترشادي لمشروعات قوانين الجمعيات الأهلية التطوعية في دول مجلس التعاون، أبريل ٢٠١٤م.

العدد (٨٦): قوانين الأحداث الجانحين في دول مجلس التعاون، مايو ٢٠١٤م.

العدد (٨٧): التشبيك الالكتروني بين المنظمات الأهلية، يونيو ٢٠١٤م.

العدد (٨٨): التعامل مع الأيتام ومشكلاتهم ومتطلباتهم، يوليو ٢٠١٤م.

العدد (٨٩): مراجعة أدوار ومهام قطاع الرعاية الاجتماعية ومجالاتها وسياساتها، أغسطس ٢٠١٤م.

العدد (٩٠): قضايا ومشكلات جودة الحياة لكبار السن، سبتمبر ٢٠١٤م

العدد (٩١): مواجهة الظواهر والمشكلات الاجتماعية في دول مجلس التعاون، سبتمبر ٢٠١٤م.

العدد (٩٢): التخطيط الاستراتيجي ومتطلباته الحديثة لإدارة المستقبل في دول مجلس التعاون، أكتوبر ٢٠١٤م.

العدد (٩٣): دليل التقييم الشامل للحدث الجانح في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أكتوبر ٢٠١٤م.

العدد (٩٤): دراسة حقوق الطفل في قوانين دول مجلس التعاون دراسة مقارنة مع الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الطفل، نوفمبر ٢٠١٤م.

العدد (٩٥): التماسك الأسري (حماية الأسرة في التجارب الدولية)، يناير ٢٠١٥.

العدد (٩٦): الإطار القانوني للسياسات الاجتماعية في دول مجلس التعاون، فبراير ٢٠١٥م.

العدد (٩٧): التعاونيات الخليجية في ضوء التجارب الدولية، مارس ٢٠١٥م.

العدد (٩٨): تقييم أداء المنظمات الأهلية في التنمية بدول مجلس التعاون، مارس ٢٠١٥م.

العدد (٩٩): الرعاية اللاحقة للاحداث الجانحين بدول مجلس التعاون (المفهوم والتجارب والتحديات)، ابريل ٢٠١٥م.

العدد (١٠٠): ممارسة الإرشاد الأسري في دول مجلس التعاون: الأسس، العمليات، والقواعد المهنية الخلقية، مايو ٢٠١٥م.

العدد (١٠١): التخطيط الاجتماعي تطبيقات حول عملية التخطيط الاجتماعي لوزارات الشؤون الاجتماعية، أغسطس ٢٠١٥م.

العدد (١٠٢): المبادرات والمشروعات التي نفذتها دول مجلس التعاون الخليجيّ في مجال تمكين المرأة في القطاع الخاص، (دراسة تقيّميه)، يوليو ٢٠١٥م.

العدد (١٠٣): وضع اتفاقية حقوق الطفل في دول مجلس التعاون بعد ٢٥ عاماً (استعراض السياسات والأطر الدستورية والتشريعية وبعض القضايا الدالة) سبتمبر ٢٠١٥م.

العدد (١٠٤): الخدمات التي تقدمها الأمم المتحدة ووكالاتها في المجالات الاجتماعية وطرائق الاستفادة منها، أغسطس ٢٠١٥م.

العدد (١٠٥): التخطيط والتدريب الفني والمهني بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، يناير ٢٠١٦م.

العدد (١٠٦): الحماية القانونية للمرأة العاملة في ضوء تشريعات العمل بدول مجلس التعاون ومعايير العمل الدولية والعربية، يناير ٢٠١٦م.

العدد (١٠٧): دليل عام لقياس الاسهام الاقتصادي والاجتماعي في دول مجلس التعاون الخليجي، فبراير ٢٠١٦م.

العدد (١٠٨): (التماسك الأسري) حماية الأسرة من الإساءة، فبراير ٢٠١٦م.

العدد (١٠٩): التعاونيات الخليجية في ظل اقتصاد السوق وآلياته، مارس ٢٠١٦م.

العدد (١١٠): الشباب والتحديات المعاصرة في دول مجلس التعاون، مارس ٢٠١٦م.

العدد (١١١) مفهوم وتصنيف الإعاقة في دول مجلس التعاون الخليجي، سبتمبر ٢٠١٦م.

العدد (١١٢): مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، أكتوبر ٢٠١٦م.

العدد (١١٣): الأحداث الجانحين بين مسؤولية الدولة والأسرة والمجتمع المدني،

العدد (١١٤): أوراق وأبحاث ورشة العمل حول تطوير الكوادر المعنية بمعايير العمل الدولية والعربية بدول مجلس التعاون، نوفمبر ٢٠١٦م.

العدد (١١٥): أوارق عمل التكنولوجيا الحديثة وآثارها على أسواق العمل العربية (الأنماط الجديدة للعمل)، ديسمبر ٢٠١٦م.

العدد (١١٦): أوراق عمل ورشة العمل حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ديسمبر ٢٠١٦م.

العدد (١١٧): تصميم البرامج الاجتماعية وقياس مؤشراتها في دول مجلس التعاون الخليجي، نوفمبر ٢٠١٦م.

العدد (١١٨): الشيخوخة النشطة: التحديات، والمؤشرات، التجارب الناجمة، يوليو ٢٠١٧م.

* * *

لضمان حصولكم على مطبوعات المكتب التنفيذي فور صدورها

يرجى الاتصال أو المراسلة على العنوان التالي:

البريد الالكتروني: info@gcclsa.org